شرح
مقدمة في أصول التفسير
لشيخ الإسلام ابن تيمية

شرح وتعليق

العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى

تحقيق

أيمن بن عارف الدمشقي و صبحي رمضان

مكتبة السنة

الطبعة الأولى لمكتبة السنة بالقاهرة

١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣م



رقم الإيداع : ١٠٩٨٣ / ٢٠٠٣
طبع بدار نوبار للطباعة



القاهرة : ٨١ شارع البستان - ميدان عابدين ،ناصية شارع الجمهورية،
تليفون : ٣٩٠٠٣١٨ - ٣٩١٣٥٣٢ فاكس : ٣٩١٣٥٣٢ - تلكس: ٢١٧١٩ TLTHRB UN
ص . ب : ١٢٨٩ - الرمز البريدى : ١١٥١١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد للّٰه رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وشفيعنا يومَ الدين ، سيدنا ومولانا محمد ﷺ ، وبعد :

فإنه من طيب العيش أن يفهم المرء كلام خالقه جلَّ وعلا ، ولذا يسلك ما يوصله إلى هذه الغاية المنشودة .

ولقد كان من تيسير الذِّكْر تقييض اللّٰه سبحانه وتعالى بعض عباده بتذليل ذلك للعالمين .

وكان من هؤلاء العالِمْ الرباني شيخ الإسلام ابن تيمية ، رحمه اللّٰه تعالى ؛ إذ وضع قواعد مهمة سلسة الأسلوب لتكون عونًا للقارئ عند تدبر الكتاب الكريم .

ومما يظهر لك أهمية هذه القواعد اعتماد الحافظ ابن كثير عليها كثيرًا في مقدمة تفسيره العظيم .

وجاء علَّامة العصر الشيخ ابن عثيمين ، رحمه اللّٰهُ ، فشرحها بأسلوبه الواضح المعهود ، فأقر به أعين العلماء والطلاب والعبّاد .

وقد قمنا بنسخ الأشرطة ، ثم مقابلتها ثانية ، وما أَشكل قابلناه ثالثة ، وقمنا بتخريج الأحاديث والآثار تخريجًا مبسطًا ، وأحلنا على المراجع التي توسعت في التخريج والتعليل ، لمن أراد الازدياد .

وما زدناه – وهو نادر – لاتساق الكلام ، وضعناه بين معكوفين [ ] ، وما كان بمعناه وضعناه بين قوسين ( ) .

وقد نبه الشارح على بعض العبارات بأنها هامة ، أو قواعد . فأثبتناها في آخر الرسالة .

واللّٰهَ نسأل أن يتقبل هذا العمل ، وأن يعفو عما فيه من تقصير وزلل .

المحققـــان

ترجمة موجزة
لشيخ الإسلام ابن تيمية(*)

لقبه وكنيته واسمه ونسبه : تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ، النميري ، الدمشقي ، المعروف بابن تيمية .

مولده ونشأته : ولد بحَرَّان يوم الاثنين عاشر – وقيل الثاني عشر – من شهر ربيع الأول سنة ٦٦١هـ .

ذهب الشيخ – وهو في السابعة – إلى دمشق مع أسرته فرارًا من التتار ، وهناك حفظ القرآن الكريم ، وأخذ في تمام مبادئ العلم ، مع الجد والاجتهاد ، وسماع دواوين الإسلام .

مشايخه : بلغ عدد شيوخه أكثر من مائتي شيخ ، من أشهر هم : أحمد بن الدائم المقدسي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، وعبد اللَّه بن محمد الأذرعي الحنفي ، وابن قدامة المقدسي ، وابن البخاري ، وأحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي ، وغيرهم كثير .

تلاميذه : ابن القيم ، وعلم الدين البرزالي ، والمزي ، والذهبي . وغيرهم كثير .

مصنفاته : مصنفاته كانت من حفظه ، وكثير منها صنفه في الحبس ، وهي تربو على الألف .

وفاته : توفي معتقلًا مظلومًا بقلعة دمشق ليلة الاثنين ، العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨، وعمره ٧٧ سنة .

وشهد جنازته مئات الألوف ، وحصل في الجنازة ضجيج وبكاء عظيم ، ورؤيت له منامات كثيرة حسنة . رحمه اللَّه رحمة واسعة .

(*) انظر : تذكرة الحفاظ (١٤٩٦/٤) ، والوافي بالوفيات (١٥/٧) ، ومرآة الجنان (٢٧٧/٤) ، والبداية والنهاية (١٣٥/١٤) ، وذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٢)، والدرر الكامنة (١٥٤/١) ، والمنهل الصافي (٣٣٦/١) ، والنجوم الزاهرة (٢٧٧/٩) ، وشذرات الذهب (٨٠/٦) ، والبدر الطالع (٦٣/١) وغيرها .



ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ
محمد بن صالح العثيمين

اسمه ونسبه : هو أبو عبد اللَّه محمد بن صالح بن عثيمين الوهيبي التميمي .

مولده ونشأته العلمية : حفظ القرآن الكريم على يد جده لأمه ، ثم اتجه إلى طلب العلم ، فتعلم بعض مبادئه ، ثم أخذ في القراءة على العلماء مختلف العلوم الشرعية .

مشايخه : الشيخ عبد الرحمن السعدي ، وهو الذي لازمه وتخرج به ، الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان ، الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ علي بن حمد الصالحي ، وغيرهم .

تلاميذه : للشيخ مئات التلاميذ في المملكة العربية السعودية ؛ منهم القاضي والدكتور والإمام وطالب العلم والداعية ، وآلاف التلاميذ خارج المملكة تتلمذوا على أشرطته وكتبه .

صفاته وشخصيته العلمية : كان يتحلى بأخلاق العلماء الفضلاء التي أبرزها الورع والزهد ورحابة الصدر ، وقول الحق ، والعمل لمصلحة المسلمين والنصح لخاصتهم وعامتهم . وكان يتبع أسلوبًا مميزًا في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويقدم مثلًا حيًا لمنهج السلف الصالح فكرًا وسلوكًا .

وفاته : توفي رحمة الله عليه يوم الأربعاء ١٥ شوال سنة ١٤٢١هـ .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِ يسّـر وَأعِـنْ برَحمتِك

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مُضِّل له ، ومن يُضلل فلا هاديَ له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلَّم تسليمًا[1] .

أما بعد : فقد سألني بعض الإخوان أن أكتبَ له مقدمةً تتضمن قواعدَ كلية تُعين على فهم القرآن ، ومعرفة تفسيره ومعانيه[2] ، والتمييز – في منقول ذلك ومعقوله – بين

---

(١) بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة يخطبها الإنسان عندما يريد أن يتكلم عن حاجة يريدها ، سواء كان زواجًا أو أي شيء مما يحتاجه في أمور دينه ودنياه ، ولهذا تسمى « خطبة الحاجة » . وهذه الخطبة تقدم الكلام عليها ، وننبه الآن عن فقرات فيها وهو قوله : (**من يهده الله فلا مضل له**) ما معنى : من يهده الله ؟ من يقدِّر الله له الهداية فلا أحد يستطيع أن يضله ، وكذلك لا أحد يستطيع أن يخرجه من الهداية إذا هُدي هداية التوفيق . (**ومن يضلل فلا هادي له**) مَن يقدر له الضلالة فلا أحد يهديه ، سواء كان في الضلالة وأراد أحد أن ينتشله منها أم لا . وقوله : (**أشهد**) مع أن الأفعال التي قبلها بضمير العظمة (**إن الحمد لله نستعينه ونستغفره**) قالوا : لأن الإفراد يناسب التوحيد ، (**وأشهد أن لا إله إلا الله**) هذا توحيد لله عز وجل ، فصار الأنسب أن يُوَحَّد لفظُ الفعل (أشهد) ولا يؤتى بالنون الدالة على العظمة أو على المتكلم ومعه غيرُه .

(٢) المؤلف بان في هذا الكلام أن تأليفه للكتاب له سبب ، وهو سؤال بعض إخوانه أن يكتب له في هذا الموضوع ، والتأليف قد يكون ابتدائيًا من المؤلف يرى حاجة الناس إلى موضوع معين فيكتب فيه ، وقد يكون له سبب سؤال بعض الناس أن يكتب في هذا الموضوع المعين . فالأول يكون مسئولًا بلسان الحال ، والثاني يكون مسئولًا بلسان المقال ؛ فإن العالم إذا رأى الناس محتاجين إلى شيء وألّف فإن حال الناس تستدعي أن يبيّن لهم هذا الأمر الذي وقعوا فيه ؛ حتى يعرفوا الحكم ويتعبدوا الله به على بصيرة ، وقد يُسأل عن هذا الأمر المعين . =

= يقول المؤلف : (**قواعد كلية**) : القواعد جمع قاعدة وهي أساس الشيء ، ومنها قواعد البيت أي أساساته ، أي الأساسات التي تُعين على فهم القرآن ، وحينئذ نعرف أن هذه القواعد قواعد تفسير لتفسير القرآن ؛ لأن فهم القرآن أحد الأمور الثلاثة التي قُصدت بإنزال القرآن .
فإن القرآن نزَل لأمورٍ ثلاثة بتعبده وتلاوته ، وفهم معانيه ، والعمل به . ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم لا يتجاوزون العشر آيات حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا[1] .

فالقرآن نزل لهذه الأمور الثلاثة . أما لفظه فلا يكاد يُشكل على أحد أو يَعْسُر على أحد ؛ لأنه يقرأه العامي والعالِم والمتعلم . وأما فهمه فهو الذي يحتاج إلى تعلم وتفكر وتدبر .

وأما العمل به فهو أشد على النفوس وأعظم ؛ لأن النفس تحتاج إلى مجاهدة في إلزامها بما تقتضيه الحال ؛ من تصديق الخبر ، وامتثال الأمر ، واجتناب النهي . وتأمل قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٢٩] حتى يتبين لك أنه لابد من فهم القرآن ، ولابد من العمل به .

وقول المؤلف رحمه اللهُ : (**ومعرفة تفسيره ومعانيه**) كل هذه (من باب عطف) التفسير أو عطف المترادف فهو كقول الشاعر : « ألفى قولها كذبا ومَيْنا »

لأن فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه معاني متقاربة ، وإن كان فهم القرآن يتضمن فهم معناه وفهم حِكَمه وأسراره ؛ لأن القرآن له معاني ، ولهذه المعاني والأحكام حِكم وأسرار ، ثم قد يُقال : إن التفسير غير المعنى ، التفسير تفسير اللفظ ، والمعنى هو ما يُراد به الكلام ، وسيأتينا لذلك أمثلة إن شاء اللّه .

(يقول) العلماء : التفسير تفسير اللفظ فقط بأن يفسر هذه الكلمة كما يفسرها صاحب القاموس . مثال : ﴿ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، تفسيره اللفظي أن تقول : يوم يأتي شيء من آيات الله الدالة على القدرة مثلًا ، والمراد بها طلوع الشمس من مغربها . هنا صار فرق بين التفسير اللفظي و التفسير المعنوي الذي يُراد ، ولهذا القرآنُ يُفسر على الناحيتين تفسيرًا لفظيًا مطابقًا اللفظ فقط ، وتفسيرًا معنويًا وهو ما =

(١) يأتي تخريجه (ص١٧) .

الحق وأنواع الأباطيل(٣)، والتنبيهُ على الدليل الفاصل بين الأقاويل(٤)، فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين، والباطل الواضح والحق المبين، والعِلمُ إما نقل مُصَدَّق عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليل معلوم(٥)، وما سوى ذلك فإما مُزيَّف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بَهْرج ولا منقود(٦). وحاجة الأمة ماسّة إلى فهم القرآن الذي هو: «حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، الذي لا تزيغ به

= يراد به، ثم قد يتوافقان وقد يختلفان. فإذا أردنا أن نجعل كلام المؤلف أن نجعل العطف في كلامه على التأسيس والتوكيد والترادف، نقول: إن فهم القرآن نزيد به الحكم (والأسرار) التي يتضمن. معرفة تفسيره لفظه: معرفة المراد به.

(٣) أفادنا المؤلف رحمه الله أن تفسير القرآن نوعان: نقلي وعقلي، ولكن يجب أن يكون التفسير العقلي غير مخالف للتفسير النقلي؛ لأن التفسير النقلي مُقَدَّم عليه، وذلك لأن العقول يلحقها من الشبهات والشهوات ما يحرمها الوصول إلى معرفة الحق بخلاف المنقول، ومع ذلك ففي المنقول شيء من الباطل، فيه إسرائيليات كثيرة أُدخلت في التفسير، فيه أحاديث موضوعة وضعيفة أُدخلت أيضًا في التفسير تحتاج من الإنسان إلى أن يعرف ما يميز بين الحق وأنواع الأباطيل.

(٤) **والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل**: الدليل عقلي أم نقلي؟ نقلي وعقلي أيضًا؛ لأننا يجب أن نعتبر دليل العقل في القرآن ما لم يخالف المنقول، وإلا فالعقل لا شك أن له مدخلًا كبيرًا في فهم القرآن، ولهذا يأمرنا عز وجل بالتفكر، بل إن التدبر في قوله: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ يدخل فيه المعنى الذي يدركه الإنسان بعقله.

(٥) **العلم الحقيقي هو إما نقل مُصَدَّق عن معصوم** وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، وإما قول عليه دليل معلوم. قول يعني بعض العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، لكن عليه دليل معلوم من المعقول أو المنقول، ولهذا نثبت دليل القياس وهو من الدليل العقلي.

إذن هذه ينبغي أن نجعلها قاعدة، بحيث يقال: ما هو العلم الحقيقي؟ فيقال كذا وكذا. تضع عليه شرطة أو تضع إشارة وتطالع تفكر ثم تنقل مثل هذه القواعد والضوابط العظيمة، وهي أن العلم إما نقل مصدق عن معصوم، أو قول عليه دليل معلوم.

(٦) المؤلف رحمه الله استعمل السجع في هذا الكلام، والسجع إذا لم يكن مُتكلَّفًا فإنه لا شك يزين الكلام ويحببه للنفس، ولهذا يقع أحيانًا في كلام الرسول عليه الصلاة والسلام، لكن =

الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يَخْلَق على كثرة الترديد، ولا تنقضي عجائبه(٧)، ولا يشبع منه العلماء. مَن قال به صَدق، ومَن عَمِل به أُجر، ومن حكم

= بدون تكلف.

يقول: **ما سوى ذلك**، المشار إليه: النقل المصدّق عن معصوم والقول الذي عليه دليل معلوم، (**فإما مزيف مردود**) وهذا يكون في مقابل النقل المصدق، (**وإما موقوف لا يعلم أنه بَهْرج**(١) **ولا منقود**(٢)) يعني نتوقف فيه.

فالأقسام حينئذ ثلاثة: ما عُلمت صحته وهو الأول، وما علم بطلانه وهو الثاني، وما يجب التوقف فيه وهو الثالث؛ لأننا لا نعلم هل هو من النقل المصدق عن معصوم، وهل هو من القول الذي عليه دليل معلوم، أو نعلم أنه مزيف ومردود، ما نعلم هذا ولا هذا، فالأول مقبول، والثاني مردود، والثالث نتوقف فيه.

(٧) الناس محتاجون إلى فهم كتاب الله، وهذا واضح، الناس بحاجة إلى فهم كتاب الله ظاهر جدًّا؛ فإنهم في حاجة في ضرورة إلى فهم كتاب الله؛ لأنه الكتاب الذي أمروا باتباعه، والإنسان لو يؤمر باتباع كتاب مؤلف من المؤلفين لاحتاج إلى معرفته وشرحه فكيف بكتاب الله عز وجل. ثم وصفه المؤلف بهذه الأوصاف **الذي هو حبل الله المتين**، حبل الله؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي وضعه، والحبل في الأصل ما يتوصل به إلى غيره كالسبب تقريبًا، ولهذا فُسِّر قوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ أي بحبل، ووصف بأنه حبل الله لأنه مُوصل إلى الله عزّ وجلّ.

وقوله: **والذكر الحكيم**. من أين أخذ المؤلف هذا الوصف؟ من القرآن: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ٥٨] فهو ذكر لأنه مُذَكِّر، وهو ذكر لأنّ فيه الذكر لمن تمسك به ورَفْعَ ذِكْرِه، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤] يعني رفعة وشَرَف. والحكيم معناه المحكم، أو المتضمن للحكمة البالغة في أحكامه.

وقوله: (**والصراط المستقيم**) واضح، الصراط معناه الطريق، والمستقيم معناه المعتدل الذي ليس فيه ميل. =

---

(١) قال الشيخ: البهرج هو المغشوش مثل نقود الفضة أو الذهب، وهي مغشوشة.

(٢) منقودة يعني نقد سالم من الغش.



عدَل ، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم ، ومن تركه مِن جبّار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله »[8] . قال تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ

= (**والذي لا تزيغ به الأهواء**) . ما معناه ؟ الزيغ معناه الميل ، ومنه إذا زاغت الشمس ، أي إذا مالت ، يعني أن أهواء الناس مهما عظمت لا يمكن أن تزيغ به .

بل إنه باق ثابت مهما سلط الناس عليه من الأهواء فإنها لا تزيغ به ؛ لأنه هُدًى .

(**ولا تلتبس به الألسن**) : ما معنى تلتبس ؟ أي تختلط ؛ لأنه بلسانه عربي مبين ، لا يمكن أن تلتبس به الألسن ، ولهذا حتى الإنسان الأعجمي لو قرأه يقرأه بلسان عربي ، ولهذا كان من غير الممكن أن نترجم القرآن ترجمة حرفية أبدًا .

(**ولا يخلق من كثرة الترديد**)[1] معناه يخلق أي يَبْلَى ، بل هو على جدته مهما قرأه الإنسان ، فكأنه لم يقرأه من قبل ؛ لكن كَرِّر ذكر أبلغ قصيدة من قصائد العرب من المعلّقات السبع أو غيرها ، كرر أبلغ خُطبة خطب بها (رسول الله) لو كررتها كما تكرر القرآن لملت وسئمت ، لكن القرآن تقرأه في الصلاة الواحدة أربع مرات ومع ذلك ما تمل ، وهذه آية اللّٰه عزَّ وجلَّ في هذا القرآن .

قال : (**ولا تنقضي عجائبه**) نعم لا تنقضي عجائبه لمن أعطاه اللّٰه تعالى فهما في كتابه ، فإنه يتذوق به المعاني العظيمة الكثيرة ، أما المعرض عنه فقد لا يرى فيه عجبًا واحدًا ، لكن نحن نذكر القرآن من حيث هو قرآن بقطع النظر عن القارئ .

(٨) هذه أوصاف حق يعرفها المتأمل ، فإن العلماء لا يشبعون منه ، وكلما كان الإنسان باللّٰه أعلم وبشرعه أعلم ، كان لكتابه أحب ، فتجده دائمًا يفكر ويتدبر هذا القرآن ، سواء كان في مجلس للعلم أو وهو يمشي أو في أي مكان ، الإنسان ما يشبع منه أبدًا .

وكذلك أيضًا (**من قال به صدق**) لأنه قال قولًا هو أصدق الأقوال . فإذا قال قائل : أنا أقول : إن الكافر في نار جهنم . صدق ؛ لأنه قال بما جاء به القرآن .

(**من عمل به أجر**) ، يعني : أُثيب على عمله .

(**ومن حكم به عدل**) نعم سواء كان الحكم فصل بين الناس أو كان الحكم حكمًا مطلقًا ، =

---

(١) في نسخة : « الرد » ، وقال الشيخ : « الترديد » أولى .

هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾ [طه: ١٢٣- ١٢٦] ، وقال تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٥- ١٦][(٩)] ، وقال تعالى :

= فمن قال : إن الميتة حرام ، فقد عدل ، ومَن قال : إنه يجب العدل بين الزوجات ؛ مثلًا ، فقد عدل ؛ لأنه حكم بالقرآن . ومن قال : ﴿ مَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، فقد عدل .

كذلك يقول : (**ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم**) دعا إلى القرآن .

ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم لأنه هدى الله عز وجل ، الإنسان إذا دعا إلى القرآن فقد هُدي إلى صراط مستقيم ، أما إذا دعا إلى الهوى وحرف القرآن من أجل هواه فإنه يضل ، ولهذا قال : (**من ابتغى الهدى من غيره أضله الله ومن تركه من جبار قصمه الله**) معنى قصم : يعني قطع ظهره ولكن لا يرد علينا أننا نجد من جبابرة الآن من ترك القرآن ؛ لأن القصم قد يكون في الدنيا وقد يكون في الآخرة ، وهذا إن فاته في الدنيا لن (يفوته) في الآخرة .

(٩) قوله : ﴿ **فإما يأتينكم** ﴾ الجملة هذه شرطية لأن أصلها « إنْ » ، و« ما » زائدة للتوكيد ، وفعل الشرط ﴿ **يأتينكم** ﴾ وجواب الشرط جملة ﴿ **فمن اتبع هداي** ﴾ .

وهذه الجملة أيضًا جملة شرطية ، فالجملة الثانية الشرطية من فعل الشرط وجوابه جواب للشرط الأول .

قوله : ﴿ **فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى** ﴾ أي : لا يضل في علمه ولا يشقى في عمله ، وقيل : لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، وهما متلازمان ، لكن الغالب أن الضلال في مقابلة العلم والهدى ، وأن الشقاء في مقابلة السعادة الذي هو العمل .

وقوله : ﴿ **وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ قيل : إن المراد بالمعيشة الضنك عذاب القبر وأنه يضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه ، وقيل : إن المراد بالمعيشة الضنك معيشته في الدنيا ، وأنه وإنْ كان في سرور ظاهري فإن قلبه في ضيق وضنك كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي =

= ﴿ السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ، وكما قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ [النحل: ٩٧] ، فإنه يدل على أن من ليس كذلك فحياته غير طيبة .

وقوله : ﴿ وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ حسًّا أم معنى ؟ المعنيان حسًّا ومعنى ، ولهذا قال : ﴿ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ يعني : تركتها ولم تعمل بها ، ﴿ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾ يعني : تُترك .

الشاهد أن هذا فيه دليل على أن التمسك بهذا القرآن سبب للسعادة في الدنيا والآخرة ، لا يضل ولا يشقى ، وأن الإعراض عنه سبب للشقاء في الدنيا وفي الآخرة .

عُلم من هذا أن القرآن نور ، وأنه سبب الهداية ، يهدي به الله ، وأن المهتدي به من اتبع رضوان الله ، كما قال تعالى في آية أخرى : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٧] .

كذلك هنا يقول : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ ، ما إعراب قوله : ﴿ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ ؟ مفعول ثان لـ « يهدي » ؛ لأن « يهدي » تضمن مفعولين : الأول : ﴿ مَنِ اتَّبَعَ ﴾ ، والثاني : ﴿ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ ، وهنا قال : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ ، مع أن سبيل الله واحد ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ، فكيف الجمع بينهما ؟ فيقال : إن سبيل الحق واحد ، لكن له فروع : صلاة زكاة صوم حج جهاد بر صلة وما أشبه ذلك ، هذه سبل لكنها تجتمع كلها في سبيل واحد .

وأيضًا ما يمكن أن تطلق السبل ويراد بها الإسلام وإنما تضاف ﴿ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ ، فإذا كانت كلها مؤدية إلى السلام فهي الإسلام .

وقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ ﴾ الحسية أم المعنوية ؟ المعنوية ؛ لأن القرآن هدايته معنوية .

فيخرجهم من الظلمات ؛ ظلمات الجهل ، وظلمات القصد . ظلمات الجهل أن لا يكون عند الإنسان علم ، وظلمات القصد أن يكون عنده علم ، ولكن لا يريد الحق . =

﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١- ٢] (١٠)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى

= إذن النور نور العلم ونور العمل، وقوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ﴾. قد يقول قائل: كيف قال: يهديه بإذنه؟ لأن الله تعالى لا يهدي إلا بعد أن يريد، فيقال: إن قوله: ﴿بِإِذْنِهِ﴾ متعلق بقوله: ﴿مَنِ اتَّبَعَ﴾ يعني: (من اتبع رضوانه بإذنه)؛ لأن الإنسان لا يستقل بعمله، ولا يتعلم إلا بإذن الله.

وقوله: ﴿يَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ هذه من باب عطف الصفة؛ لأن قوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ هو معنى قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، إلا أن تُفَسَّر الهداية الأولى بهداية التوفيق، والثانية بهداية الدِّلالة، ولهذا عديت الثانية بـ «إلى»، وعديت الأولى بنفسها.

ونقول: المعنى أنه من اهتدى بالإسلام زاده الله تعالى علمًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾.

(١٠) هذا كالأول تقريبًا، لكن فيه فائدة وهي صحة إضافة الشيء إلى سببه المعلوم، لقوله: ﴿لِتُخْرِجَ﴾ يعني: أنت، مع أن المخرج حقيقة هو الله، ولهذا قيده بقوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾، حتى لا يُظن أن السبب مستقل، فإضافة الشيء إلى سبب معلوم أمر جائز ولا أحد ينكره، بل قد جاءت به السنة، وجاء به القرآن، إذا كان السبب معلومًا إما بالشرع وإما بالحس والواقع، ولكن هذا السبب يجب إذا اعتقدت أنه يحصل به الشيء يجب أن تعلم أن هذا السبب ليس مؤثرًا بنفسه، بل بإذن الله الذي جعله سببًا، ولهذا قال هنا: بإذن ربهم.

وقوله: ﴿الحميد﴾ فعيل هل هو بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، أو بمعناهما؟ بمعناهما؛ فهو محمود سبحانه وتعالى على أفعاله وصفاته، وهو حامد لعباده الذين يستحقون الحمد والثناء.

وقوله: ﴿اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾. ﴿اللَّه﴾ هنا كيف نعربها؟ بدل من العزيز.

(١١) ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ﴾ « روحًا » : هو القرآن وسماه الله تعالى روحًا ؛ لأن به الحياة ، الحقيقية أم المعنوية ؟ المعنوية . وإن شئت فقل الحقيقية أيضًا ؛ لأن من اهتدى به فإن له الحياة الكاملة في الدنيا وفي الآخرة .

وقوله : ﴿ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ﴾ يعني : مما نأمر به ونوحي به ، وبهذا استدللنا على أن القرآن غير مخلوق من قوله : ﴿ مِنْ أَمْرِنَا ﴾ وجه ذلك : أن الله قال في آية أخرى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، فجعل الأمر تقدمة للخلق ، والقرآن من الأمر أم من الخلق ؟ من الأمر ، فتبين بهذا أن القرآن غير مخلوق .

وقوله : ﴿ مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ﴾ أين مفعول : « تدري » ؛ لأن تدري تنصب مفعولين ، علقت بما الاستفهامية ؛ لأن « ما » استفهام مبتدأ ، الكتاب خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مسد مفعولي تدري ؛ لأن الرسول ﷺ ما كان يدري الكتاب ولا الإيمان قبل أن يُوحى إليه .

وقوله : ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ ﴾ يعني : صيرنا هذا الروح الذي نوحيه إليك نورًا . ﴿ نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ مَن هم هؤلاء الذين يُهْدَوْن ؟

كلمة ﴿ مَنْ نَشَاءُ ﴾ عامة ولا ندري من هو الذي يشاء الله أن يهديه بالقرآن ، لكن إذا رجعنا للآية التي قبلها صار الذي يهدي به الله من ؟ من اتبع رضوانه من عباده .

وقوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ هنا قال : « تهدي » وقبلها ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي ﴾ لكن بين الهدايتين فرق ، نهدي به : هداية التوفيق وهداية الدلالة ، ولهذا عُديت بنفسها : ﴿ نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ ﴾ .



وأما ﴿ لتهدي إلى ﴾ فهي هداية دلالة ، الرسول يهدي إلى ولا يهدي مَنْ ، ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ لكن ﴿ تَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ . فهو عليه الصلاة والسلام يدل الناس إلى هداية الدلالة .

يقول : ﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ هنا صراط أُضيف إلى الله عزَّ وجلَّ ، وقد أُضيف في سورة الفاتحة إلى غير الله ، فقال : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ولا تعارض بين الآيتين ؛ فإن إضافته إلى الله باعتبار أنه هو الذي وضعه لعباده وأنه موصل إليه ، وإضافته إلى الناس – صراط الذين أنعمت عليهم – باعتبار أنهم أهله وسالكوه ، فالإضافة =

وقد كتبت هذه المقدمة[١٢] مختصرةً ، بحسب تيسير الله تعالى ، من إملاء الفؤاد ، والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

فصل

في أنّ النبيّ ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن

يجب أن يُعْلَم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن ، كما بيّن لهم ألفاظه ؛ فقوله تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ يتناول هذا وهذا[١٣] .

وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلَمي : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ، كعثمان بن

= مختلفة ، ولهذا صح (إضافته) إلى هذا تارة وإلى هذا تارة .

وقوله : ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ : الأمور هنا أي الشمول ، كل الأمور الدنيوية والأخروية ، الشرعية والكونية كلها تصير إلى مَنْ ؟ إلى الله سبحانه وتعالى ، ولهذا لا مرجع للخلق إلا إلى ربهم سبحانه وتعالى في جميع أحوالهم وشئونهم الدينية والدنيوية ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى : ١٠] ، وكذلك الأمور الكونية ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون : ٨٨، ٨٩] .

وفي قوله : (**ألا إلى الله**) تصدير الجملة بألا للتنبيه الدال على الأهمية ، وتقديم المتعلّق يفيد الحَصْر ، يعني ألا إلى الله ، لا إلى غيره .

(١٢) المقدّمة أم المقدَّمة ؟ يجوز الوجهان فمقدِّمة فباعتبار أن الكاتب قدمها بين يدي الكتاب ، مقدَّمة باعتبار أنها تقدمة للكتاب كأنك تقدم لكتابته .

(١٣) كذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ يتضمن هذا وهذا ، بيان لفظه وبيان معناه ، وفي هذا رد واضح على أهل التفويض الذين يقولون : إن الرسول ﷺ لم يبين معاني أسماء الله وصفاته ، وقد سبق لنا أنا نقول : قولكم هذا إما أن تعنوا أن الرسول ﷺ جاهل بمعاني أسماء الله وصفاته ، وإما أنه كاتم لما يعلمه من ذلك ، فإن قلتم بالأول وصفتموه بالجهل ، وإن قلتم بالثاني وصفتموه بالخيانة .

وقوله : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ اللام هذه للتعليل ، وليست للأمر ، والدليل أنها ليست للأمر أن الفعل بعدها منصوب .

عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما : أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ؛ قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا . ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة .

وقال أنس : كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلَّ في أعيننا(١٤) .

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين ، قيل : ثمان سنين . ذكره مالك(*) .

وذلك أن الله تعالى قال : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ [ص : ٢٩] ، وقال : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقال : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون : ٦٨] ، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن .

وكذلك قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢] ، وعقل الكلام متضمن لفهمه ، ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه ، فالقرآن أولى بذلك(١٥) .

---

(١٤) معنى جل : صار جليلًا معظمًا ؛ لأنهم لا يقرأونه إلا إذا عرفوا معناه ، ومعنى ذلك أن الإنسان [الذي] يعرف « البقرة » لفظًا ومعنى و« آل عمران » لفظًا ومعنى فعنده علم كثير .

(١٥) الآية التي ذكرها المؤلف رحمه الله : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ : بركة القرآن في ماذا ؟ في تلاوته ، والعمل به وما يحصل فيه من التأثير على القلب وزيادة الإيمان ومعرفة الله عزَّ وجلَّ وأسمائه وصفاته وأحكامه ، وكذلك ما حصل فيه من التأثير على الأمم حيث فُتح بهذا القرآن مشارق الأرض ومغاربها .

كل هذا من بركاته ، وكذلك ما حصل للمتمسكين به من الرفعة والعزة في الظهور على جميع الأمم ، وكذلك ما يحصل للمتمسك به من صحة القصد وسلامة المنهج والسعادة في الدنيا والآخرة . فالمهم أن بركات هذا القرآن لا تحصى .

وقوله : ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ هذا فيه ثناء عظيم على من تذكر بالقرآن =

(*) أثر السلمي أخرجه أحمد (٥/٤١٠) ، وإسناده صحيح . وقد خرجناه في شرح القواعد الحسان (ص٩) . وأثر أنس أخرجه أحمد (٣/١٢٠- ١٢١) ، والطيالسي (٢١٣٢) ، وصححه ابن حبان (٧٤٤) ، وأثر ابن عمر أخرجه مالك في الموطأ بلاغا (١/٢٠٥) .

وأيضًا فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فن من العلم ، كالطب والحساب ، ولا يستشرحوه ؛ فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصمتهم ، وبه نجاتهم وسعادتهم ، وقيام دينهم ودنياهم[(١٦)] .

ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًّا ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم . وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر[(١٧)] .

= واتعظ به ، وأنه هو صاحب اللُّبّ - وهو العقل .

وأما قوله : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ هذا فيه حث على تدبر القرآن ؛ لأن الله وبخ هؤلاء الذين لا يتدبرونه : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾ كذلك ، المراد بالقول هنا القرآن .

واقرأ : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ أي : يفهمون فهمًا كاملًا لأنه من المعلوم أنه لو نزل على العرب بلغة غير العربية ما عقلوه ولا فهموه .

هل يأت العقل بمعنى الفهم ؟ نعم . قال اللَّه تعالى : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥] .

(١٦) هذا مثل صحيح ، الآن لو ندرس « زاد المستقنع » نقرأه فقط ونمشي نستفيد منه أم لا ؟ لا نستفيد ، وكذلك لو قرأنا ما هو أبلغ من هذا ككتاب في الطب أو في الكيمياء نقرأ فقط ما نفهم شيئًا نستفيد ؟ لا نستفيد ، جرت العادة المؤكدة أنه لا يمكن أن نقرأ هذا الكتاب إلا ونستشرحه . نطلب مَنْ يشرحه لنا وإلا صارت قراءتنا له عبثًا . لا يقال إن القرآن يختلف عن ذلك ؛ لأن الإنسان يثاب على تلاوته ، وقالوا أن القرآن له جهتان : جهة التعبد ، وجهة عمل وتنفيذ . فالأولى قد تحصل لأنك تتعبد للَّه عزَّ وجلَّ بقراءة القرآن ، لكن الثانية التي نزل من أجلها : ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ مفقودة في حق من لم يعرف معنى القرآن ولم يتعبد به .



(١٧) وجه كون ذلك في الصحابة أقل النزاع في التفسير لسببين :

السبب الأول : أن القرآن نزل بلغتهم التي لم تتغير فكانوا أفهم الناس به ، ثم تغيرت الألسن بَعْدُ .

السبب الثاني : قلة الأهواء فيهم ، ما تجد الرجل ينتصر لهواه ورأيه ، حتى إن الخليفة يرجع =

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة ، كما قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس ، أُوقِفه عند كل آية منه وأسأله عنها . ولهذا قال الثوري : إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحسبك به .

ولهذا يعتمد على تفسيره : الشافعي والبخاري ، وغيرهما من أهل العلم ، وكذلك الإمام أحمد ، وغيره ممن صنّف في التفسير ، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر مِن غيره .

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة ، كما تلقوا عنهم علم السنة ؛ وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال ، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال(١٨) .

= إلى الحق الذي ذَكَّره به امرأةٌ من النساء(١) . ما يقول : أنا الخليفة كيف ترد عليّ ، أنا أعلم منها ، أنا لي السلطة ، أنا أعلى .

فلهذين السبب كان الخلاف بين الصحابة رضي اللّه عنهم في تفسير كلام الله أقل . ثم جاء التابعون مِنَ بعدهم فحصل نقص لا في السبب الأول ولا في السبب الثاني ، فإن التابعين كثرت الفتوح في زمنهم ، واختلط العربي بالعجمي وتغيرت الألسن ، وقد مَرّ علينا أن أول وضع النحو كان في عهد مَن ؟ علي بن أبي طالب ، تغير الناس من ذلك الوقت . وأيضًا كثرت الأهواء والفتن وانتصار الإنسان لرأيه ، حتى أدى ذلك [إلى] التطاحن والتقاتل بين المسلمين .

وعلى هذا فكون الخلاف بينهم في تفسير كلام الله أكثر من الخلاف بين الصحابة ، ثم كلما بَعُد العهد عن عصر النبوة صار البلاء أشد والتباس الحق بالباطل أعظم ، كما تجدون . الآن تجد كل عمود في مسجد عالم يرى نفسه ابن تيمية ، وكل خيمة في مِنى فيها عالم يرى نفسه أنه أحمد بن حنبل أو الشافعي ، فكثرت الأهواء أم لا ؟ حتى إنك تجد في المسألة التي كان فيها مما سبق إلا قول واحد أو قولان تجد فيها عدة أقوال ؛ لأن العلم قليل والهوى كثير ، فترتب من نقص العلم وكثرة الهوى الضياع والخلاف والشقاق وعدم الائتلاف .

(١٨) وهذا أمر لابد منه ، كون التابعين يزيدون على الصحابة في الاستدلال والاستنباط أمر لابد منه ضروري ، لماذا ؟ لأنه حدثت أمور لم تكن معهودة في عصر الرسول عليه الصلاة =

---

(١) أثر عمر أخرجه عبد الرزاق (٦/١٨٠) عن أبي عبد الرحمن السلمي . وانظر فتح الباري (٩/٢٠٤) .

فصل

في اختلافِ السَّلَفِ في التفسِير، وأنهُ اختلافُ تنوُّع

الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثرُ من خلافهم في التفسير. وغالبُ ما يصح عنهم من الخلاف يرجعُ إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد؛ وذلك صنفان[١٩]:

= والسلام، وهكذا كلما طرأت أمور جديدة لم يُنَصَّ على عينها من الكتاب والسنة فلابد من أن يكون هناك استنباط واستدلال من علماء العصر حتى يطابقوها على ما في الكتاب والسنة؛ لأن الكتاب والسنة لم تأت بكل مسألة تحدث بعينها إلى يوم القيامة؛ إذْ لو أتت بذلك لكان المصحف أكبر من هذا مائة مرة، وأيضًا لأتى للناس بما لا يعرفونه.

يتحدث مثلًا عن الشيكات وعن البنوك والتأمينات، يتحدث في عهد الصحابة وهم لا يعرفون ذلك؟ لا. لكن كلما حدثت أمور وجدَّت أمور صار لعلماء المسلمين من النظر والاستدلال والاستنباط ما لم يكن لغيرهم حتى يطبقوها على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله .

(١٩) هنا أثبت المؤلف أن السلف قد يكون بينهم خلاف في تفسير القرآن، لكن اختلافهم في تفسير القرآن أقل من اختلافهم في الأحكام؛ لأن تفسير القرآن هو تبيين ألفاظه ومعناها والمراد بها، وهذا شيء يقلّ فيه الخلاف، لكن الأحكام مبنية على الاجتهاد والنظر والقياس، فصار الاختلاف فيها أكثر من الاختلاف في التفسير وذلك لاختلاف الناس في العلم والفهم. وقد سبق لنا أن هناك فرقًا بين التفسير بالمعنى والتفسير باللفظ: أن تفسير اللفظ شيء، وتفسير المعنى الذي يراد بالآية شيء آخر، يعني أن اللفظ يفسر بمعناه بحسب الكلمة ويفسر بالمراد به بحسب السياق والقرائن.

الفرق بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد أن اختلاف التضاد لا يمكن الجمع فيه بين القولين؛ لأن الضدين لا يجتمعان، واختلاف التنوع أنه يمكن الجمع فيه بين القولين المختلفين؛ لأن كل واحد منهما ذكر نوعًا، والنوع داخل في الجنس، وإذا اتفقا في الجنس فلا اختلاف.

اختلاف التضاد معناه أنه لا يمكن الجمع بين القولين، لا بجنس ولا بنوع، ولا بفرد من باب أَوْلَى. واختلاف التنوع معناه أنه يُجمع بين القولين لاتفاقهما في الجنس ويختلفان في النوع. =

أحدهما : أن يعبر كل واحد منهما عن المراد بعبارة واضحة غير عبارة صاحبه ، تدل على معنى في المسمَّى غير المعنى الآخر ، مع اتحاد المسمى ، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة[٢٠] ، كما قيل في اسم السيف : الصارم والمهنَّد ، وذلك مثل أسماء الله الحسنى ، وأسماء رسوله ﷺ ، وأسماء القرآن ؛ فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد[٢١] ، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضادًا لدعائه باسم آخر ؛

= وحينئذ هل يكون هذا اختلافًا ؟ لا ؛ لأن ذكر كل واحد منهما نوعًا كأنه على سبيل التمثيل . وسيأتي المؤلف بأمثلة لذلك .

(٢٠) اختلاف التنوع جعله المؤلف صنفين : الأول أن يعبر كل واحد منهم ، والضمير هنا منهم يعود على الصحابة ، بل على السلف - إن شئتم - ليشمل الصحابة والتابعين . يعبر بعبارة غير عبارة صاحبه ، لكن تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى ، يعني معناه أنهما اتفقا على المراد ، لكن عبر كل واحد منهما عنه بتعبير غير تعبير الأول ، وإلا فهما متفقان كما لو قال قائل في تعريف السيف : السيف هو المهند . وقال الثاني : السيف هو الصارم . وقال الثالث : السيف ما تُقطع به الرقاب . وما أشبه ذلك . فهنا هل هذا خلاف ؟ في الحقيقة ليس بخلاف . وقال إنسان : الغضنفر الأسد . وقال الثاني : الغضنفر القَسْورة . وقال الثالث : الغضنفر اللَّيث . وما أشبه . يكون هذا خلافًا ؟ لا ، ليس خلافًا ولا تنوّعًا أيضًا ، لكن كل لفظة تدل على معنى تدل عليها اللفظة الأخرى والمسمى واحد .

قول المؤلف : (**بمنزلة الأسماء المتكافئة**) . هنا إشكال ، إلا أن يكون المؤلف يقصد بها معنى آخر ؛ لأن المترادفة هي الدالة على معنى واحد ، والمتباينة الدالة على معنيين . فهذه الأسماء باعتبار دلالتها على المسمى « مترادفة » ، وباعتبار دلالتها على معنى يختص بكل لفظ منها تكون « متباينة » .

(٢١) أسماء الله - كما تعرفون - كثيرة جدًّا ، لكن مسماها واحد ، فهي مترادفة من حيث دلالتها على الذات ، متباينة من حيث اختصاص كل اسم منها بالمعنى الخاص به ، وكذلك أسماء الرسول ﷺ متعددة ، فهي باعتبار دلالتها على الذات مترادفة ، وباعتبار دلالة كل لفظ منها على معنى آخر متباينة . وكذلك القرآن يسمى القرآن والفرقان والتنزيل وغير ذلك ، فهذه الألفاظ باعتبار دلالتها على القرآن مترادفة ، وباعتبار أن كل واحد منها له معنى خاص متباينة .

بل الأمر كما قال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] ، وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة ، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم ؛ كالعليم ، يدل على الذات والعلم ، والقدير ، يدل على الذات والقدرة ، والرحيم ، يدل على الذات والرحمة[٢٢] .

ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر ، فقوله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون : لا يقال هو حي ولا ليس بحي ، بل ينفون عنه النقيضين ؛ فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسمًا هو عَلَمٌ محض ، كالمضمرات ، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات ، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلوّ في الظاهر موافقًا لغلاة الباطنية في ذلك ، وليس هذا موضع بسط ذلك[٢٣] .

---

(٢٢) إذن هذه الأسماء الثلاثة باعتبار دلالتها على الذات مترادفة ، وباعتبار دلالة الأول على العلم والثاني على القدرة والثالث على الرحمة فهي متباينة .

(٢٣) لكن المؤلف رحمه الله لتشبعه بهذا العلم صار لابد أن يذكره هنا ، في أسماء اللَّه سبحانه وتعالى انقسم الناس فيها إلى أقسام ، منهم من جعلها أعلامًا محضة لا تدل على المعنى إطلاقًا ، ومنهم من جعلها أعلامًا وأوصافًا ، ومنهم من قال : يجب أن نقول : إنه حي ، ولا نقول : إنه ليس بحي . فالباطنية لا يقولون : إنه حي ، ولا ليس بحي . يعني يقول : لا نقول : إنه حي ولا نقول إنه ليس بحي . إذن ما هو ؟ هم يجيبون على هذا يقولون : لأن الحياة والموت لا يصح نفيهما وإثباتهما إلا لمن هو قابل لذلك ، واللَّه تعالى ليس بقابل للحياة ولا للموت ، ولهذا لا يوصف الجدار بأنه حي ولا ميت ، وبماذا نجيب على هذا ؟ نقول لهم : إن دعواكم إن الحياة والموت لا يوصف بها إلا من كان قابلًا لها مجرد دعوى أو عرف اصطنعتموه ، فاللَّه سبحانه وتعالى وصف الأصنام بأنهم أموات ونفى عنهم الحياة ، فقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ● أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١] وهم يعبدون شجرًا وحجرًا وما أشبه ذلك ، فانتقض قولهم بنص القرآن ، ثم نقول لهم : هَب أننا تنزلنا معكم لكن أنتم تقولون : أننا نقول : إنه موجود ولا غير موجود ، فنفيتم عنه الوجود =

وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته ، ويدل أيضًا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم [٢٤] .

= والعدم ، وهذا مستحيل باتفاق العقلاء ؛ لأن المقابلة بين الوجود والعدم مقابلة بين نقيضين يجب إذا ارتفع أحدهما أن يثبت الآخر . وأنتم تقولون : لا يجوز أن نقول أن اللَّه موجود ، ولا يجوز أن نقول أن الله ليس بموجود ، لماذا ؟ قال : لو قلنا : إن اللَّه حي ، شبهناه بالأحياء . ولو قلنا أنه ميت ، شبهناه بالأموات ، نقول : وعلى زعمكم شبهتموه بماذا ؟ بالجمادات . مادام تقولون أنه غير قابل للحياة والموت كالحجر . إذن شبهتموه بالجماد . فإذا انتقلنا إلى المرحلة الثانية وهي قولهم : لا نقول موجود ولا غير موجود – يعني أنك إذا قلت : إنه موجود ، فقد أَلْحَدتَ ، وإن قلت : معدوم ، فقد ألحدت – هذا غير ممكن ، نقول : الآن شبهتموه بالمستحيلات والممتنعات التي لا يمكن وجودها ، وهذا مَرَّ علينا في التوحيد .

إذن هذا مذهب الباطنية في اللَّه عز وجل ، يقولون : ما يمكن نثبت لله اسمًا ولا معنى ، بل ننفي عنه النقيضين .

والآخرون المعتزلة وأهل الظاهر الذين غلوا في إثبات الظاهر يقولون : إننا نثبت الاسم ، لكن ما نثبت له معنى ، ونقول : هذه الأسماء مجرد أعلام فقط ، سميع بلا سمع ، وعليم بلا علم ، ورحيم بلا رحمة . وهكذا مجرد عَلَم ، كما أنك تقول لهذا الرجل محمد وهو مُذَمَّم ، ما فيه خَصْلة حميدة ، وتقول لهذا الرجل عبد الله وهو من أكفر عباد الله ، إذن ما معنى قولنا : « عبد الله » مجرد عَلَم يُعَيِّن مُسَمَّاه فقط ، هم يقولون أسماء الله هكذا أعلام محضة ما لها معنى ما تحمل معنى إطلاقًا ، وهذا من كلام المؤلف جاء به استطرادًا ، وإلا فلا دخل له بالتفسير ؛ لأنه قال : وليس هذا موضع بسط ذلك . اللهم إلا قد يقال : قد يدخل في التفسير من حيث إن في القرآن أسماءً كثيرة للَّه عزَّ وجلَّ .

(٢٤) إن الاسم يدل على الصفة التي تضمنها وعلى صفة أخرى تضمنها اسم آخر بطريق اللزوم . مثاله : الخالق : دال على الذات أو لا ؟ وعلى صفة الخلق ، ودل على العلم الذي تضمنه اسم العليم ، وعلى القدرة التي تضمنها اسم القدير ، كيف دل على العليم والقدير وهو اسمه الخالق ؟ لأنه لا يمكن [أن] يخلق إلا بعلم وقدرة ، ولهذا قال اللَّه عزَّ وجلَّ : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق : ١٢] ، وهذا واضح ، لو أن أحدًا صنع جهازًا من =

وكذلك أسماءُ النبي ﷺ ، مثل محمد ، وأحمد ، والماحي ، والحاشر ، والعاقب .

وكذلك أسماءُ القرآن ، مثل القرآن ، والفرقان ، والهدى ، والشفاء ، والبيان ، والكتاب . وأمثال ذلك .

فإن كان مقصود السائل تعيين المسمَّى ، عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عَرَف مُسمَّى هذا الاسم . وقد يكون الاسم عَلَمًا ، وقد يكون صفة ؛ كمن يسأل عن قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ [طه : ١٢٣] ما ذِكْرُه ؟ فيقال له : هو القرآن ، مثلًا ، أو ما أنزله من الكتب ؛ فإن « الذكر » مصدر ، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول . فإذا قيل : ذِكْر الله ، بالمعنى الثاني ، كان ما يُذكر به ؛ مثل قول العبد : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، واللَّه أكبر . وإذا قيل بالمعنى الأول ، كان ما يذكره هو ، وهو كلامه . وهذا هو المراد في قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ لأنه قال قبل ذلك : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ [طه : ١٢٣] وهداه : هو ما أنزله من الذكر ، وقال بعد ذلك : ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ [طه : ١٢٥- ١٢٦] .

والمقصود أن يعرف أن الذكر هو كلامه المنزل ، أو هو ذكر العبد له ؛ فسواء قيل : ذكري : كتابي ، أو كلامي ، أو هداي ، أو نحو ذلك ؛ فإن المسمَّى واحد[٢٥] .

= المسجلات ، يمكن يصنعه وهو ما يدري كيف يصنعه ؟ لا . يمكن يصنعه وهو أَشَلّ ؟ لا ، لماذا ؟ ليس له قدرة .

(٢٥) الآن مثلًا المؤلف رحمه الله قال : إذا كان مقصود السائل ، يعني الذي يسأل عن تفسير آية من القرآن ، إذا كان تعيين المسمى ، عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عَرَف المسمى هذا الاسم ، لو قال : فما معنى قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ما المراد « بذكري » ، هل هو مضاف إلى الفاعل ، أو مضاف إلى المفعول ؟ يعني هل المعنى من أعرض عن ذكره إياي ، أو المعنى من أعرض عن ذكري الذي أنزلتُه إليه ؟ يحتمل ، يجوز أن المعنى من أعرض عن ذكري ، أي : عن ذكره إياي ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه : ١٤] ، أي : لتذكرني بها ، =

وإن كان مقصودُ السائل معرفةَ ما في الاسم من الصفة المختصة به فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى ؛ مثل أن يسأل عن : ﴿ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ ﴾ [الحشر : ٢٣] (٢٦) ، وقد علم أنه اللَّه ، لكن مراده : ما معنى كونه قدوسًا سلامًا مؤمنًا ؟ ونحو ذلك .

إذا عُرف هذا ، فالسلف كثيرًا ما يعبرون عن المسمَّى بعبارة تدل على عينه ، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر ؛ كمن يقول : أحمد هو الحاشر والماحي والعاقب . والقدوس : هو الغفور الرحيم ، أي إن المسمى واحد ، لا أن هذه الصفة هي هذه (٢٧) .

= فالمعنى لذكري أي لذكره إياي ، أو أن المراد لذكري أي ما أنزلته من الذكر ، أو بعبارة أحسن ما أنزلته من الكتب ، فالمعنى من أعرض عن الكتب التي أنزلتها ليذكّر بها . وهذا المعنى إلى اللفظ أو إلى السياق أقرب ؛ لقوله : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ والمراد بالذكر هنا هُداه الذي أنزله ؛ لأنه قال : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ ، ولكنه عبر في الإعراض عن ذكره لأن فيما أنزله من الهَدْي تذكيرًا للإنسان وإنذارًا له وتخويفًا . فهنا إذا سأل عن الذكر فقيل له : الذكر قول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ، صار تفسيرًا صحيحًا .

وإذا سأل عن ذكري ؟ فقلنا له : ذكره ما أنزله من الكتب على عباده ، صار معنى صحيحًا ؛ لأن اللفظ صالح لهما جميعًا . وهل هذا اختلاف تنوع أم تضاد ؟ تنوع ؛ لأن المعنى الثاني لا يضاد المعنى الأول ، فكل ما أنزله الله عزَّ وجل فهو مستلزمٌ لذكره وهو تذكير لعباده .

(٢٦) إذا قال : مَن هو القدوس ؟ قلنا : اللَّه ، من السلام ؟ الله . لكن إذا قال : ما القدوس ما السلام ؟ هنا يختلف الجواب ؛ لأن سؤاله بما يدل على أنه أراد المعنى ، يعني ما معنى القدوس وما معنى السلام . أما إذا قال : من القدوس ؟ ما يمكن أن تفسر القدوس له ، بل تعين المراد به المسمى بهذا الاسم ، وهو اللَّه سبحانه وتعالى .

(٢٧) وهذا أيضًا جواب ثالث ، إذا قال : من القدوس ، من السلام ، من المؤمن ؟ فقلت : عالم الغيب والشهادة ، أو الذي وسعت رحمته كل شيء ، أو هو الغفور الرحيم . هذا جواب ثالث غير السابقَيْن ، لكنه في المعنى مثل من عرفه بالذات ؛ لأنني عندما أقول : هو الغفور معناه ما =

ومعلوم أن هذا ليس اختلافَ تضاد كما يظنه بعض الناس ؛ مثال ذلك : تفسيرهم للصراط المستقيم ، فقال بعضهم : هو القرآن ، أي اتباعه ؛ لقول النبي ﷺ - في حديث عليّ الذي رواه الترمذي ، ورواه أبو نُعيم من طرق متعددة(*) -: « هو حبل الله المتين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم » . وقال بعضهم : هو الإسلام ؛ لقوله ﷺ - في حديث النَّوَّاس بن سِمعان ، الذي رواه الترمذي وغيره(**) : « ضرب اللَّه مثلًا : صراطًا مستقيمًا ، وعلى جَنَبتي الصراط سُوران ، وفي السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مُرخاة ، وداعٍ يدعو من فوق الصراط ، وداع يدعو على رأس الصراط . قال : فالصراط المستقيم هو الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والداعي على رأس الصراط : كتاب الله ، والداعي فوق الصراط : واعظ اللَّه في قلب كل مؤمن » .

= فسر لي معنى القدوس ، ففهم مني أني أريد تعيين المسمى الذي هو الذات ، لكنه عَبّر بمعنى آخر جديد قد لا يطرأ على بال ، فأتى باسم يدل على صفة ليست في نفس الاسم المسئول عنه .

انظر ثلاثة أنواع الآن . يعني معناه قد يكون التفسير للكلمة تفسيرًا للمراد بها بقطع النظر عن صفتها ، وقد يكون تفسيرًا للكلمة من حيث معناها الذي تضمنته ، وقد يكون تفسيرًا للكلمة لمعنى آخر يُوصف به من يراد بها . مثل الغفور الرحيم السميع العليم إلى آخره .

(وهذا يجاب به إذا كان السائل يعلم) ، وقد نجيب بهذا على من يقول : من هو القدوس ومن هو السلام ؟ أقول : هو شديد العقاب لمن عصاه ؛ لأنني أعرف أن هذا الرجل يقيم على معصية الله فأريد أن أذكّره . أو مثلًا أن يكون السائل لي إنسانًا مشفقًا على نفسه خائفًا . فأقول في معناه : هو من كان على حسن ظن عبده به ، لماذا ؟ لأذكره بحسن الظن باللَّه . ولا شك أن الإجابة (بمثل ذلك) لغير غرض بعيد .

(*) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) ، وأبو نعيم (٥/٢٥٣) ، والدارمي (٣٣٣١) وغيرهم .

(**) أخرجه الترمذي (٢٨٥٩) ، وقال : حسن غريب ، والنسائي (١١٢٣٣) كبرى ، وأحمد (٤/١٨٣) ، والحاكم (١/٧٣) ، وقال : صحيح على شرط مسلم .

فهذان القولان متفقان ؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ، ولكنْ كلٌّ منهما نبّه على وصف غيرِ الوصف الآخر ، كما أن لفظ « صراط » يُشعر بوصف ثالث . وكذلك قول مَنْ قال : هو السنة والجماعة ، وقول من قال : هو طريق العبودية ، وقول من قال : هو طاعة اللّه ورسوله ﷺ ، وأمثالُ ذلك .

فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدة ، لكنْ وَصَفَها كلٌّ منهم بصفة من صفاتها[٢٨] .

الصنف الثاني : أن يذكر كلٌّ منهم من الاسم العام بعضَ أنواعه ، على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع ، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه . مثلُ سائلٍ أعجمي سأل عن مُسَمَّى لفظ « الخبز » فأُري رغيفًا ، وقيل له : هذا ، فالإشارة إلى نوع هذا ، لا إلى هذا الرغيف وَحْدَه[٢٩] .

مثال ذلك : ما نقل في قوله : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ

---

(٢٨) إذن فهمنا إذا فسر السلف كلمة بمعنى ، وفسرها آخرون منهم بمعنى آخر . باعتبار أن هذه الصفة تشمل هذا وهذا فهو من باب اختلاف التنوع . ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، ما المراد بالصراط ؟ معناه الطريق الواسع ، لكن ما المراد به ؟ الإسلام ، هذا قول ، والقول الثاني أنه القرآن ، والمؤلف جاء لكل من هذين القولين بدليل من السنة . لكن هل يتنافيان ؟ أبدًا ؛ لأن الإسلام هو ما في القرآن . وحينئذ فلا تضادَّ بينهما سواءٌ فُسّر بأنه القرآن، أو فسر بأنه الإسلام . إذن بماذا فُسِّر الصراط ؟ بالإسلام وبالقرآن . وهذا الاختلاف اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد ، بدليل أن كل واحد منهما لا ينافي الآخر .

(٢٩) (قال أعجمي) : ما هو الخبز ؟ قلنا : الخبز هو قرص يصنع من البُرّ بعد طحنه وبَلّه من الماء وعجنه . فلا يعرف . لكن إذا قلت : معك خبزة ؟ الخبز هذا . هل يفهم أنه ليس هناك في الدنيا إلا الخبز هذا ، أو على سبيل التمثيل يفهم ؟ يفهم على سبيل التمثيل . ولهذا لو ذهب إلى بقّالة ووجد لفة خبز قال : بكم رغيف الخبز ؟ فهذا التعين ليس معناه أن يفسر اللفظ بهذا المعنى على وجه المطابقة لا يزيد ولا ينقص ، لكنه على سبيل التمثيل .

ما أدري عن هذا الأعجمي لو وجد خبز التَّمِيس بدل البُرّ ، يفهم أنه خبز أم لا ؟ الظاهر يفهم .

ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ [30] [فاطر : ٣٢] ، فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيِّع للواجبات ، والمنتهك للمحرمات . والمقتصد يتناول فاعلَ الواجبات ، وتارك المحرمات . والسابقُ يدخل فيه من سبق فتقربَ بالحسنات مع الواجبات . فالمقتصدونَ هم أصحاب اليمين ، والسابقون أولئك المقرَّبُون .

ثم إن كلًّا منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات ؛ كقول القائل : السابق : الذي يصلي في أول الوقت ، والمقتصد : الذي يصلي في أثنائه ، والظالم لنفسه : الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار . أو يقول : السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة ؛ فإنه ذكر المحسن بالصَّدَقَة ، والظالم بأكل الربا ، والعادل بالبيع . والناس في الأموال ، إما محسن ، وإما عدل ، وإما ظالم ؛ فالسابق : المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات ، والظالم : آكل الربا ، أو مانع الزكاة ، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة ولا يأكل الربا . وأمثال هذه الأقاويل .

فكل قول فيه ذِكْر نوعٍ داخلٍ في الآية ، وإنما ذُكر لتعريف المستمع بتناول الآية له ، وتنبيه به على نظيره ؛ فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق [31] .

---

(٣٠) ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا ﴾ كيف وُصف الكتاب باسم موصول للذكور العقلاء (الكتاب الذين) ؟ الكتاب مفعول أول ، والذين مفعول ثان .

والأصل أن الأول هو المفعول الأول ، والثاني هو المفعول الثاني .

من المراد بالذين اصطفى من عباده ؟ هذه الأمة الإسلامية ؛ لأن آخر كتاب نزل هو هذا القرآن .

(٣١) صحيح هذا هو الغالب أن التعريف بالمثال أبين وأظهر من التعريف بالحد بالمطابق ، لو قال لك قائل : ما هي البعير ؟ فقلت : حيوان كبير الجسم طويل العنق ذو سنام له ذيل قصير ، وما أشبه ذلك من صفاته ، هل يعرفه ؟ قد يتشكك إذا رآه ، لكن إذا قلت : مثال البعير هذا تراه ، اتضح . والذي أخذ من المثال أكثر وضوحًا وإلى هذا ذهب كثير من الفقهاء رحمهم الله إلى التعريف بالحكم ، وإن كان عند المناطقة يرونه عَيْبًا ، فمثلًا يقولون : الواجب : هو ما أُثيب فاعله واستحق العقوبة تاركه . لكن القائل : الواجب : هو ما أمر به الشرع على سبيل = = الإلزام . قد يكون يشكل على الإنسان أكثر . الحاصل الآن بأن السلف فسروا : =

والعقل السليم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أُشير له إلى رغيف فقيل له : هذا هو الخبز .

وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولُهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لا سيما إن كان المذكور شخصًا ، كأسباب النزول المذكورة في التفسير ؛ كقولهم : إن آية الظِّهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت(*) ، وإن آية اللعان نزَلت في عُويمر العجلاني(**) ، أو هلال ابن أمية(***) . وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله ، وإن قوله : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٤٩] نزلت في بني قُريظة والنَّضير ، وإن قوله : ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ ﴾ [الأنفال : ١٦] نزلت في بدر ، وإن قوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [المائدة : ١٠٦] نزلت في قضية تميم الداري وعديّ بن بَدَّاء ، وقول أبي أيوب : إن قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] نزلت فينا معشرَ الأنصار ... الحديثَ . ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة ، أو في قوم من أهل الكتاب ؛ اليهود والنصارى ، أو في قوم من المؤمنين .

= ﴿ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ بأن الظالم لنفسه هو الذي يؤخر الصلاة عن وقتها ، وأن المقتصد هو الذي يصليها في الوقت ، وأن السابق بالخيرات هو الذي يصليها في أول وقتها ، أو بعبارة أصح على وقتها ، لكي يشمل من يصليها في أول الوقت فيما يُسن تقديمه وفي الآخر فيما يُسن تأخيره ، ولهذا جاء عن ابن مسعود[1] : « الصلاة على وقتها » ؛ لأن هناك بعض الصلوات يسن تأخيرها كالعشاء .

وإذا قيل : المقتصد هو الذي يؤدي الزكاة الواجبة ، والسابق بالخيرات هو الذي يؤدي الزكوات مع الصدقات المستحبة ، والظالم لنفسه هو الذي لا يزكي . فهل بين القولين تناقض ؟ لا لأن كل واحد منهم ذكر نوعًا يدخل في الآية ، مع أن الآية أعم من هذا تشمل كل من ينطبق عليه ظلم النفس والسبق والاقتصاد .

(*) أخرجه أبو داود (٢٢١٤، ٢٢١٥) ، وأحمد (٦/٤١٠- ٤١١) وغيرهم عن خولة بنت ثعلبة ، وصححه ابن حبان (٤٢٧٩) ، وحسنه الحافظ في الفتح (٩/٣٤٣) .

(**) متفق عليه : البخاري (٤٧٤٥) ، ومسلم (١٤٩٢) عن سهل بن سعد .

(***) أخرجه البخاري (٤٧٤٧) عن ابن عباس .

(١) متفق عليه : البخاري (٥٢٧، ٥٩٧٠) ، ومسلم (٨٥/١٣٩) .

فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ؛ فإن هذا لا يقوله مسلم ، ولا عاقل على الإطلاق .

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب ، هل يختص بسببه أم لا ؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال : إنها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ(٣٢) . والآية التي لها سبب معين إن كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته ، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته .

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبَّب ؛ ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يُعْرف ما نواه الحالف : رجع إلى سبب يمينه ، وما هيَّجها وأثارها(٣٣) .

---

(٣٢) وهذا القول هو الصحيح أنها تعم نوع ذلك الشخص فقط . مثال ذلك : قال النبي عليه الصلاة والسلام : « ليس من البرّ الصيام في السفر » . هذا اللفظ عام ، لكن سببه خاص بالنوع وخاص بالشخص ، فهل نخصصه بذلك الشخص ؟ يقول شيخ الإسلام : ما أحد قاله من المسلمين . أو نخصصه بذلك النوع ؟ يمكن إذا علمنا أن العلة والسبب في ذلك النوع لا يتعدَّى لغيره فإننا نخصصه بذلك النوع ، إذا أخذنا بالعموم : « ليس من البر الصيام في السفر » . قلنا : إن الصيام في السفر ليس من البر سواء شق على الإنسان أو لم يشق . وإذا خصصناه بالشخص ، قلنا : ليس من البر باعتبار ذلك الرجل الذي رآه النبي عليه الصلاة والسلام عليه الزحام مظللًا عليه ، كأنه قال : ليس صومه من البر . وهذا أيضًا خطأ ما أحد يقوله من المسلمين مثل ما قال الشيخ . وإذا قلنا : إنه خاص بالنوع ، قلنا : ليس من البر الصيام في السفر كمن حاله حال ذلك الشخص يشق عليه ، فإنه ليس من البر أن يصوم في السفر بخلاف من لا يشق ، وهذا القول الوسط هو الصواب ، وأنه يجب أن يُعَدَّى الحكم الوارد على سبب معين إلى نوع ذلك المعين فقط ، لا إلى العموم ، ولا أن يختص بنفس ذلك الشخص .

(٣٣) وكذلك إذا لم يعرف ما نواه المُطَلِّق رجع إلى سبب اليمين ، فمثلًا لو أن رجلًا رأى مع امرأته شخصًا فظنه أجنبيا ، فقال لها : أنت طالق . بناء على ظنه أن الرجل الذي معها أجنبي ، ثم تبين أنه أخوها فإنها لا تطلق ؛ لأنه كأنه قال : أنت طالق لأنك صاحبت رجلًا أجنبيًا . =

وقولُهم : « نزلت هذه الآية في كذا » يراد به تارة أنه سبب النزول [٣٤] ، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب ، كما تقول عَنَى بهذه الآية كذا .

وقد تنازع العلماءُ في قول الصحابي : « نزلت هذه الآية في كذا » هل يجري

= وكذلك أيضًا الحالف لو قال : واللّٰه لا أزور فلانًا ؛ لأنه قيل له: إن الرجل فاسق . ثم تبين له أنه ليس بفاسق ، فإنه يزوره . لو قال : واللّٰه لا أزور فلانًا . فقط . ما قال : لأنه فاسق ، لكن السبب في هذا أنه رجل فاسق ثم تبين له بعد ذلك أنه ليس بفاسق ، فزاره ، هل يحنث أم لا ؟ لا يحنث لأن السبب كالمشروط . كأنه قال : واللّٰه لا أزوره ؛ لأنه فاسق . فيكون هذا السبب كأنه مشروط . وهذه قاعدة تنفعك في باب الأيمان وفي باب الطلاق : أن ما بُني على سبب فتبين زوال ذلك السبب فلا حكم له . لكن لو قال الحالف : أنا نويت – واللّٰه لا أزور فلانًا – نويت مطلقًا لا أزوره لشخصه ، سواء كان فاسقًا أو عَدْلًا . فزاره ، يحنث ؛ لأننا هنا علمنا مراده .

(٣٤) المؤلف رحمه اللّٰه يستطرد دائمًا في مؤلفاته ، فهنا استطرد للتعبير عن سبب النزول ، وهو ثلاثة أنواع : تارة يقول : حصل كذا وكذا ، فأنزل الله كذا ، وتارة يقول : سبب نزول الآية الفلانية كذا وكذا ، وتارة يقول : نزلت هذه الآية في كذا وكذا . هذه ثلاث صيغ .

أما قوله : **(سبب نزول الآية كذا)** فهي صريحة في أن هذا سبب النزول ، وأما قوله : **(كان كذا وكذا فأنزل الله)** فهي ظاهرة وليس بصريحة ، ظاهرة في أن هذا سبب النزول ؛ لأن حمل الفاء في مثل هذا التعبير على السببية أَوْلَى من حمله على العطف المجرد والترتيب ، فيكون ظاهرها أن هذه الحادثة سبب النزول .

الثالث : أن يقول : **(نزلت هذه الآية في كذا)** فهذه فيها احتمال متساوي الطرفين ، بين أن يكون المراد أن هذه الآية معناها كذا وكذا ، فيكون تفسيرًا للمعنى ، وبين أن يكون ذلك ذِكْرًا لسبب النزول ، فهذا الاحتمال الأول تكون « في » للظرفية والظرف هنا معنوي ، وعلى الاحتمال الثاني تكون « في » للسببية أي بسبب كذا وكذا . و« في » معروف أنها تكون للسببية ، ونريد مثالًا : [قوله عليه الصلاة والسلام] : « دخلت امرأة النارَ في هرة حبستها » . « في » بمعنى سبب ، وليس معناها دخلت في جوفها . الحاصل أن العبارات التي يُعَبَّر بها عن أسباب النزول تنقسم إلى ثلاثة أقسام صريحة ، وظاهرة ، ومُحْتَمِلَة . وصيغة الصريحة أن يقول : سبب نزول الآية كذا وكذا . والظاهرة : كان كذا فنزلت . والمحتملة : نزلت في كذا . ولهذا المؤلف رحمه اللّٰه يقول : وقولهم نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة أنه سبب =

مجرى المسند – كما لو ذَكَر السبب الذي أُنزلت لأجله – أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند ؟ فالبخاري يدخله في المسند ، وغيره لا يدخله في المسند . وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح ، كمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبه ، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند(٣٥) .

وإذا عرف هذا فقول أحدهم : نزلت في كذا ، لا ينافي قول الآخر : نزلت في كذا ، إذا كان اللفظ يتناولهما ، كما ذكرناه في التفسير بالمثال .

وإذا ذكر أحدهم لها سببًا نزلت لأجله ، وذكر الآخر سببًا ، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب ، أو تكون نزلت مرتين ؛ مرة لهذا السبب ، ومرة لهذا السبب(٣٦) .

= النزول ، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب .

(٣٥) لأن قول الصاحب : نزلت في كذا ، إذا أجريناه مجرى المسند صار معناه أن الأمر حدث في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فنزلت الآية تفسيرًا له أو بيانًا لحكمه ، وأما إذا جعلناه ليس جاريًا مجرى المسند صار ذلك تفسيرًا منه للآية ، وقد يكون صوابًا ، وقد يخالفه غيره .

(٣٦) ولكن الأول أقرب ، إذا ذكر كل واحد منهما سببًا لنزول الآية بلفظ صريح أو بلفظ ظاهر على حسب ما شرحناه ، فهل نقول : إن السبب متعدد والمسبَّب واحد ، أو نقول : إن السبب متعدد والمسبب متعدد ، وأن الآية صار لنزولها سببان . أيهما أقرب ؟ الأول ؛ لأن تكرر نزول الآية خلاف الأصل ، الأصل أن الآية نزلت مرة واحد فتكون الأسباب سابقة على نزول الآية ، يعني معناه وُجد سبب وسبب وسبب ، ثم أنزل الله الآية مبينة لحكم هذه الأمور ، مع أنه نادر أن تنزل الآية مرتين .

وقد ذكر أن سورة الفاتحة نزلت مرة في مكة ومرة في المدينة . والله أعلم .

لكن الكلام على أنه إذا تعدد ذكر الأسباب الصريحة في نزول الآية فإنها تُحمل على أحد أمرين ، ما هما ؟ إما أن الأسباب متعددة والنزول واحد ، وإما أن الأسباب متعددة والنزول متعدّد . هذا إذا كان كل من الصيغتين صريحا في النزول . أما لو قال أحدهم : نزلت في كذا . وقال الآخر : كان كذا فنزلت الآية . فمعلوم أننا نقدم الثاني ؛ لأنه ظاهر ، وكذلك لو قال الثاني : سبب نزولها كذا ، والأول قال : نزلت في كذا . نقدم الثاني أيضًا الذي قال : سبب النزول ، لأنه صريح .

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير : تارة لتنوع الأسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أنواع المسمّى وأقسامه ، كالتمثيلات : هما الغالب في تفسير سلف الأُمة ، الذي يُظَنُّ أنه مختلف (٣٧) .

ومن التنازع الموجود عنهم : ما يكون اللفظ فيه محتملًا للأمرين :

إما لكونه مشتركًا في اللغة ، كلفظ « قَسْوَرَة » الذي يراد به الرامي ، ويراد به الأسد . ولفظ « عَسْعَس » الذي يراد به إقبال الليل وإدباره (٣٨) .

وإما لكونه متواطئًا في الأصل ، لكن المراد به أحد النوعين ، أو أحد [الشيئين] (*)

---

(٣٧) (أفادنا) المؤلف رحمه الله في تنوع الأسماء والصفات مثل : « الصارم » و« مهند » و« مسلول » و« سيف » وما أشبه ذلك ، وتارة لذكر بعض أفراد المسمى مثل : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ حيث فسر بعضهم هذا بالمصلين ، وهذا فسره بالمتصدقين .

(٣٨) اللفظ المشترك سبق وأن عرفناه بأنه ما اتحد لفظه وتعدد معناه ؛ لأن هذا اللفظ مشترك بين معنيين . مثاله : القسورة . مشترك بين الرامي وبين الأسد . ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر : ٥٠، ٥١] حُمُر الوحش إذا رأت الرامي فرت ، والحمر الأهلية إذا رأت الأسد فرت . فهل المراد بالقسورة الرامي أو المراد بذلك الأسد . بعضهم قال : المراد الأسد . وبعضهم قال : المراد الرامي .

ومادام اللفظ صالحًا للمعنيين بدون تناقض فإنه يحمل على المعنيين جميعًا ، وكذلك ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [التكوير : ١٧، ١٨] عسعس ما معناه ؟ بعضهم يقول : عسس يعني أدبر . وبعضهم يقول : عسعس يعني أقبل . اللفظ محتمل . إنْ وجد ما يرجح أحد المعنيين أخذنا به ، وإلا قلنا اللفظ صالح لكلا الأمرين فهو شامل فيكون أقسم بالليل عند إقباله وعند إدباره .

وإذا قلنا : عسعس بمعنى أقبل ليقابل قوله : ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ صار من هذه الناحية أرجح . هل تعرفون مشتركًا غير القسورة ؟ العين : العَيْن ، والذهب . والقَرْء : مشترك بين الحيض والطهر .

(*) في نسخة : الشخصين .

كالضمائر في قوله : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (٣٩) [النجم : ٨، ٩] ، وكلفظ ﴿ الْفَجْرِ ﴾ ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ ﴿ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾ ، وما أشبه ذلك .

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك .

فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين ، فأُريد بها هذا تارة ، وهذا تارة . وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه ؛ إذ قد جوَّز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية ، وكثيرٌ من أهل الكلام ، وإما لكون اللفظ متواطئًا ، فيكون عامًا إذا لم يكن لتخصيصه مُوجب . فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني (٤٠) .

---

(٣٩) الضمائر (ثم دنا) الفاعل مَنْ ؟ ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۞ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ ، هل دنا يعود على الله أو يعود على جبريل ؟ قوله : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ ﴾ يعود على الله . هذا هو الصحيح من أقوال المفسرين ، وبعضهم قال : إن الضمائر واحدة لله .

(والدنو – على هذا – يكون على ما يليق بجلال الله) .

ومعنى (أو) في الآية : هذه سبق أن بيناها عند المفسرين أنها بمعنى « بل » ، أو للتحقيق كقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي بل يزيدون ، وبعضهم قال : أن « أو » هذه لتحقيق ما سبق ، كأنه يقول إن لم يزيدوا لن ينقصوا . كما تقول : عندي ألف درهم أو أكثر . هل يفهم الناس أن عندك أكثر من ألف درهم ؟ لا ، المعنى أن الذي عندك لا ينقص عن ألف درهم إما أن يزيد أو يكون بقدره .

(٤٠) يقول المؤلف : ومن التنازع الموجود بينهم ما يكون اللفظ فيه محتملًا للأمرين . وذكر أن اللفظ يكون محتملًا للأمرين بإحدى طريقتين : الأُولى أن يكون مشتركًا كلفظ العين وما أشبهها . والثاني : أن يكون متواطئًا في الأصل ، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشيئين . المتواطئ ما هو ؟ هو الذي طابق لفظُه معناه ، مثل إنسان ، حَجَر ، شمس ، قمر ، وما أشبهها . ذلك هذا نسميه متواطئًا ؛ لأن اللفظ يطابق المعنى فهما متواطآن أي متفقان .

يقول المؤلف : إما متواطئ لكن يراد به أحد النوعين . يقول : هذا المتواطئ له نوعان يراد به أحدهما ، ولكن هذا في الواقع قليل جدًا ، إلا أنه قد يُوجد ويكون تعيين أحد النوعين بحسب السياق ، فمثلًا كلمة « مع » في اللغة العربية هي متواطئة في معناها ؛ إذْ معناها المقارنة والمصاحبة لكنها أنواع بحسب ما تضاف إليه ، فإذا قلت : الماء مع اللبن ، فهو مختلط . وإذا =

ومن الأقوال الموجودة عنهم – ويجعلها بعض الناس اختلافًا –: أن يعبروا عن

= قلت : الزوجة مع زوجها ، فمعناه بقاء عقد الزواج بينهما . وإذا قلت : الضابط مع الجند ، فمعناه أنه يراعيهم ويلاحظهم . فكلمة « مع » الآن تجد أنها كلها مطابقة فيها مصاحبة لكنها اختلفت هذه المصاحبة ، اختلفت أنواعها باعتبار ما تُضاف إليه . ومن ذلك الضمائر التي أشار إليها المؤلف فإنها هل نقول : إذا اختلفوا فيها اختلاف هذا تنوع أم تضاد ؟ نقول : إذا كانت الضمائر صالحة للمعنيين فهو اختلاف تنوع ، وكل واحد منهم ذكر نوعًا ، وإذا لم تكن صالحة فهو اختلاف تضاد . ثم إنه تعرض – المؤلف رحمه الله – إلى أن المشترك هل يجوز به أن يُراد المعنيان ؟ والصواب أنه يجوز إذا لم يتنافيا . مثل ما مر في « قسورة » يجوز أن يراد بها المعنيان ، ويكون كل معنى كالمثال . يكون اللَّه عزَّ وجلَّ أراد بقوله : ﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ أي من الرامي فهم كالحمر الوحش إذا رأت الرامي ، أو المراد به الأسد فهم كالحمير الأهلية إذا رأت الأسد فرت ؛ لأنه ما عندنا قرينة تؤيد أحد المعنيين واللفظ صالح لهما ولا مناقضة بينهما . أما لو كان بينهما مناقضة فإنه لا يمكن أن يراد به المعنيان ، مثل القرء بمعنى الطهر وبمعنى الحيض ، هل يمكن أن نقول : صالح للمعنيين جميعًا ؟ لا ، لماذا ؟ لأنه يختلف الحكم ما يمكن أن يجتمعا . ومثل ، من راح في الساعة الأولى ، الرواح يطلق على المسير بعد زوال الشمس ، ويطلق على مجرد المسير ، فهو مشترك بين مطلق الذهاب وبين نوع معين من الذهاب وهو المسير بعد زوال الشمس ، هل يمكن الجمع بينهما ؟ ما يمكن ؛ لأن [....] (*) من أول النهار .

﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ ليالٍ عشر فيها قولان ، بعضهم قال : ليال عشر رمضان ، وبعضهم قال : ليال عشر هي عشر ذي الحجة ، فصار فيها قولان لاشتراك اللفظ . كذلك الشفع والوتر ، بعضهم قال : الوتر اللَّه ، والشفع المخلوق ؛ لأنه قال : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات : ٤٩] ، وقال النبي عليه الصلاة والسلام : « إن اللَّه وتر » ، وبعضهم قال : الشفع والوتر العدد ؛ لأن كل الخلائق متعددة إما إلى شفع وإما إلى وتر ، واللفظ صالح للمعنيين جميعًا .

« كلما كانت الآية تتضمن معنيين لا يتنافيان تحمل عليهما » .

(*) هنا عبارة لم تذكر في آخر الشريط ، والشريط التالي بدأ بعدها ! والساقط هو تعليل الشيخ لترجيح الذهاب أول النهار . والمسألة مبسوطة في فتح الباري (٢/٣٦٩) .

المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة ؛ فإن الترادف في اللغة قليل ، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم ، وقلّ[٤١] أن يُعبَّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه ، بل يكون فيه تقريب لمعناه[٤٢] . وهذا من أسباب إعجاز القرآن ؛ فإذا قال القائل : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾ [الطور : ٩] إن المور هو الحركة ؛ كان تقريبًا إذ المور حركة خفيفة سريعة . وكذلك إذا قال : الوحي الإعلام ، أو قيل : ﴿ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ : أنزلنا إليك ، أو قيل : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الإسراء : ١٧] أي أعلمنا ، وأمثال ذلك .

فهذا كله تقريب لا تحقيق ؛ فإن الوحي هو إعلام سريع خفيّ ، والقضاء إليهم أخص من الإعلام ؛ فإن فيه إنزالًا إليهم وإيحاء إليهم[٤٣] .

---

(٤١) (**وقلّ**) يعني المؤلف الآن رحمه الله يقول : الترادف في اللغة العربية قليل ؛ لأن الترادف في الحقيقة عبارة عن تضخم اللفظ . وكلام المؤلف صحيح بالنسبة للمعاني ، أما بالنسبة للأعيان فإن الترادف فيها كثير ، كم للهر من اسم ؟ كم للأسد من اسم ؟ وهكذا . المعاني صحيح الترادف فيها قليل ، ولكن مع ذلك موجود ولا يمكن أن يُنكر ، فمثلًا بر وقمح وحَب ، وعندنا باللغة العامية عيش . هذا البر مترادف وكثير ، في القرآن يقول إنه نادر ، بمعنى أنه ما يمكن أن تأتي كلمة بمعنى كلمة في القرآن . [كلمة] شك في القرآن ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ [يونس : ٩٤] ، و[كلمة] ريب : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢] ، يظن بعض الناس أن الشك والريب معناهما واحد ، وليس كذلك كما سيذكر المؤلف ، فحينئذ الترادف من كل وجه يقول : إنه نادر أو معدوم . وقَلَّ أن يُعَبَّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه .

(٤٢) قوله : (**بلفظ واحد**) يعني مغاير غير الأول .

(**وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد**) . ما معنى لفظ واحد بلفظ واحد ؟ يعني آخر ، ولو قال المؤلف : « عن لفظ واحد بلفظ آخر » لكان أبين وأوضح ، وهذا هو المراد .

(٤٣) يعني الذين قالوا : إن معنى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾ أي : تتحرك . يقول هذا تقريب . لماذا ؟ يقول : لأن المور حركة خفيفة سريعة ، ليس مطلق حركة . كذلك إذا قال : الوحي هو الإعلام ، أوحى الله إلى نبيه يعني أعلمه بكذا ، فهذا أيضًا تفسير تقريبي . أو =

والعرب تضمِّن الفعل معنى الفعل وتعدِّيه تعديته(٤٤). ومن هنا غلط مَن جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤] أي مع نعاجه. وقوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي مع الله، ونحو ذلك.

والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين؛ فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه(٤٥)، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضُمِّن معنى «يزيغونك ويصدونك»، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧] ضُمِّن معنى «نجيناه

= قال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ يقول: أي أعلمنا إليهم. هذا أيضًا تقريبي؛ لأن معنى قضينا إليهم أخف من أعلمنا، يعني معناه قضينا إليهم قضاءً واصلًا إليهم، يعني قضاء قَدَرِيًّا واصلًا إليهم، فهو ليس بمعنى مجرد الإعلام.

(٤٤) (والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته) وهذا معروف مر علينا التضمين، أن يُضَمَّن فعلٌ معنى فعل فيكون متعديًا تعدي ذلك الفعل، وله مثال من أوضح الأمثلة وهو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] كيف يشرب بها؟ ضُمِّنَت معنى يَرْوَى بها؛ لأنه ليس من المعقول الشرب بالعين هم يشربون بالكأس، وليس بالعين. فبعضهم قال: معنى بها أي منها. وبعضهم قال: معنى يشرب أي يَرْوَى بها، فيكون الفعل هنا دالًّا على الشرب بلفظه ودالًّا على المعنى وهو الرِّيّ بمُتَعَلَّقِه وهو قوله: «بها».

(٤٥) (جَمْعَهَا) لأن علماء النحو اختلفوا فيما إذا تعدى الفعلُ بغير ما يتعدى به في الأصل، هل يكون التجوّز في الحرف أو أنه في الفعل، والصحيح كما قال: أنه بالفعل، فيتضمن الفعل معنىً يتعدى بمثله إلى ما هو متعدٍّ إليه الآن.

هنا ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ أي بضم، السؤال هنا ضُمِّن معنى الضم، أي بضم نعجتك إلى نعاجه، وليس المعنى بسؤال نعجتك مع، أي ليس المعنى أن نجعل «إلى» بمعنى «مع»، كذلك ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ يقول: أي من أنصاري مع الله، وليس الأمر كذلك، بل المعنى من يُنيب معي إلى الله؛ لأن أنصاري إلى الله يعني منيبين إليه، كما قال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ﴾ [الروم: ٣١].

وخلصناه » ، وكذلك قوله : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ضُمِّن « يَروى بها » ونظائره كثيرة[٤٦].

ومن قال : ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ : لا شك ، فهذا تقريب ، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة ، كما قال : « دع ما يَريبك إلى ما لا يَريبك »[*] . وفي الحديث « أنه مَرَّ بظبي حاقِف ، فقال : لا يريبه أحد »[**] فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة ، فالريب ضده [أي ضمن الاضطراب والحركة] ، ولفظ الشك وإن قيل إنه يستلزم هذا المعنى لكن لفظه لا يدل عليه .

وكذلك إذا قيل : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ : هذا القرآن ، فهذا تقريب ؛ لأن المشار إليه وإن كان واحدًا فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغَيبة . ولفظ « الكتاب » يتضمن من كونه مكتوبًا مضمومًا ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءًا مُظهَرًا باديًا . فهذه الفروق موجودة في القرآن[٤٧].

فإذا قال أحدهم : ﴿ أَنْ تُبْسَلَ ﴾ [الأنعام : ٧٠] أي تحبس . وقال الآخر : ترتهن ،

---

(٤٦) لماذا قلنا : إن التضمين – تضمين الفعل – أولى من التجوّز بمعنى الحرف ؟ لأن تضمين الفعل يؤدي معنى زائدًا على معنى الفعل ، بخلاف ما إذا جعلنا الحرف متجوزًا فيه فإنه يبقى الفعل على دلالة معناه فقط ، ونُحوِّل معنى الحرف إلى معنى يناسب لفظ الفعل ، فالتضمين إذن أوضح وأَوْلَى .

حسنًا ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ على رأي مَنْ يرى التجوز بالحرف يقول : سأل سائل عن عذاب واقع ، على الرأي الثاني : سأل سائل مهتمًا بعذاب واقع . يقول معناه ضمن « سأل » معنى « اهتم به » وبحث حتى سأل عنه ، أو يقال : سأل سائل أُخبر بعذاب واقع ، فيكون السؤال هنا مُضَمَّنًا معنى الإخبار ، يعني سأل عن العذاب فأُخبر بالعذاب .

(٤٧) أفاد المؤلف رحمه الله في هذا الكلام أن العلماء قد يفسرون اللفظ بما يقاربه لا بما يطابقه تقريبًا للأذهان ، فمثلًا ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة : ٢] إذا قال : أَيْ هذا القرآن . فهذا التفسير =

(*) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) ، وصححه ، والنسائي (٣٢٧/٨) وغيرهما عن الحسن . وانظر جامع العلوم (ح١١) .

(**) أخرجه مالك (٣٥١/١) ، وأحمد (٣٥٢/٣) ، والنسائي (١٨٣/٥) بمعناه . وانظر حاشية المسند (٢١/٢٥).

ونحو ذلك ؛ لم يكن من اختلاف التضاد ، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهنًا وقد لا يكون ؛ إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم .

وجَمْع عبارات السلف في مثل هذا نافع جدًّا ، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين (٤٨) ، ومع هذا فلابد من اختلاف محقق بينهم ، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام .

ونحن نعلم أن عامة ما يُضطرُ إليه عموم الناس من الاختلاف (٤٩) معلوم ، بل متواتر عند العامة أو الخاصة ، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها ، وفرائض الزكاة ونُصُبِها ، وتعيين شهر رمضان ، والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقيت ، وغير ذلك .

ثم إن اختلاف الصحابة في الجدِّ والإخوة ، وفي المُشَرَّكَة ونحو ذلك ؛ لا يوجب ريبًا في جمهور مسائل الفرائض ، بل فيما يحتاج إليه عامة الناس ، وهو عمود النسب

= تقريبي . كيف ؟ لأن إبداله « ذلك » بـ « هذا » يختلف به المعنى ، فالإشارة بالبعد تتضمن من المعنى ما لا تتضمنه الإشارة بالقرب . والكتاب يتضمن ما لا يتضمنه القرآن ، من كون الكتاب مجموعًا ، هذا معنى قول المؤلف مضمومًا فإن الكتاب من الكَتْب بمعنى الجمع ، ومنه الكتيبة لجماعة الخيل لأنها مجتمعة .

(٤٨) لأن عباراتهم المختلفة في اللفظ توجب للإنسان أن يحيط بكل ما تحتمله الكلمة من معنى قاله السلف . ومن أجمع ما يكون في ذلك تفسير ابن جرير رحمه الله ، فإنه جمع من ألفاظهم ما لم يجتمع في غيره ، وتفسير ابن كثير كالمختصر له ؛ لأنه قال معنى كذا وكذا قال هكذا قال فلان وفلان وفلان ، وعَدَّد ثم فسر القائلين بذلك الذين قال بهم ابن جرير بالسند .

شيخ الإسلام رحمه اللَّه يقول : جمع العبارات في هذا نافع ؛ لأن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين .

(٤٩) « من الاتفاق » أحسن وهكذا قرأتها على الشيخ ابن باز . والظاهر إن « الاختلاف » على تأويل يصير من علم الاختلاف من علم المختلف فيه والمتفق عليه ، على تأويل بعيد ، لكن لو قال : « من الاتفاق » كان أحسن .

من الآباء والأبناء ، والكلالة من الإخوة والأخوات ، ومن نسائهم كالأزواج ، فإن اللَّه أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة ، ذكر في الأولى الأصول والفرع ، وذكر في الثانية الحاشيةَ التي ترث بالفرض كالزوجين وولدِ الأُم ، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب ، وهم الإخوة لأبوين أو لأب . واجتماعُ الجد والإخوة نادر ، ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ .

والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل والذهول عنه ، وقد يكون لعدم سماعه ، وقد يكون للغلط في فهم النص ، وقد يكون لاعتقاد معارضٍ راجح . فالمقصود هنا : التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله(٥٠) .

* * *

(٥٠) المؤلف رحمه الله يقول : هذا (الاختلاف يكون لأحد) الأسباب ، لكن هذه ليست عامة ليست شاملة ؛ لأن أسباب اختلاف العلماء ذكره رحمه الله في كتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام أكثر من هذه الأسباب ، فهنا يقول : قد يكون لخفاء الدليل .
وهذا نتيجة الفهم ، يعني أنه يخفى الدليل بمعنى أنه لا يظن أن هذا دليل على كذا (أو) سمعه ، لكن خفي عليه أنه دليل ، وقد يذهل عنه يكون ذاكرًا له لكن نسيه ، وقد يكون لعدم سماعه ، وهذا هو الجَهْل ، وقد يكون الغَلَطُ في فهم النص ، وهذا قصور الفهم ، وقد يكون لاعتقاد معارِضٍ راجح ، يعني فاهم الدليل وعالم به لكنه اعتقد أن هناك معارضًا راجحًا يمنع القول بهذا الدليل ، إما تخصيص أو نسخ أو تقييد أو ما أشبه ذلك . ومن أراد البسط في هذا فليراجع إلى كتاب المؤلف رحمه الله وهو « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » ، وكذلك كتاب صغير كالملخص ، ولكن فيه زيادة تمثيل ، اسمه « خلاف العلماء وموقفنا منه » هذا لي أنا .

فصل
في نوعي الاختلافِ في التفسير المستند إلى النقل، وإلى طرق الاستدلال

الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلم بغير ذلك ، إذ العلم إما نقل مُصَدَّق ، وإما استدلال محقَّق . والمنقول إما عن المعصوم ، وإما عن غير المعصوم .

[**النوع الأول : الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل**] :

والمقصود بيان جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم – وهذا هو النوع الأول – فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف ، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه .

وهـذا القسم الثاني من المنقول – وهو ما لا طريقَ لنا إلى الجزم بالصدق فيه – [فالبحث عنه] لا فائدة فيه ، والكلام فيه من فضول الكلام .

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإن الله تعالى نصب على الحق فيه دليلًا .

فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه : اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف[٥١] ، وفي البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة[٥٢] ، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها[٥٣] ، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر ، ونحو ذلك .

---

(٥١) اختلافهم في لون الكلب هذا فيه فائدة ؟ أبدًا ليس فيه فائدة أحمر أسود أبيض ، وهل لنا طريق إلى العلم به ؟ لا ، ليس لنا طريق إلى العلم به ، ولا فائدة لنا من معرفته ، لون كلب أصحاب الكهف ما لنا طريق إلا الإسرائيلي والإسرائيلي ما هم موثقين ولا فائدة لنا في العلم بلونه هل هو أحمر أسود أبيض .

(٥٢) كذلك أيضًا في « البعض » الذي ضرب به القتيل من البقرة : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ [البقرة: ٧٣] وما هو البعض ؟ اليد ، الرجل ، الرقبة ، الرأس ؟ ما ندري .

(٥٣) هل فيها فائدة ؟ أبدًا من أي خشب من الشجر من الثمر من الساج ، مقدارها ما طولها في السماء ما عرضها في الأرض ، ما يهم .

فهذه الأمور طريق العلم بها النقل ، فما كان من هذا منقولًا نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ ، كاسم صاحب موسى أنه الخضر ، فهذا معلوم .

وما لم يكن كذلك ، بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب - كالمنقول عن كعب ، ووهب ، ومحمد بن إسحاق ، وغيرهم [٥٤] ، ممن يأخذ عن أهل الكتاب - فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه » [*] . وكذلك ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب .

فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض . وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلًا صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين ، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ ، أو مِن بعض مَن سمعه منه أقوى [من نقل التابعي] [٥٥] ، « ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين ، ومع جزم

---

(٥٤) كعب الأحبار هو أبو إسحاق كعب بن ماتع الحبر يمني من مسلمة أهل الكتاب ، كان في زمن الصحابة ، وروى عنهم بعض الحديث النبوي ، وروى عنهم شيئًا من قصص النبيين ، توفي سنة ٣٢ في خلافة عثمان .

ووهب بن منبه يمني أيضًا ولد في آخر خلافة عثمان ، روى عن عبد الله بن عباس وابن عمر ، وروى عنه عبد الله بن دينار الجمحي المكي وعوف بن أبي جميلة العبدي وأقرانه ، تولى قضاء صنعاء وكان كثير النقل من كتب الإسرائيليات ، وألّف كتابًا في القدر ثم ندم ورجع عنه ، وكان يعد فيما سوى ذلك ثقة صدوقًا ، وحديثه عن أخيه همام في الصحيحين ، توفي سنة ١١٤ .

ومحمد بن إسحاق بن يسار المدني أحد الأعلام ، لا سيما في المغازي والسير ، قال ابن معين : ثقة وليس بحجة ، وقال أحمد : حسن الحديث ، توفي سنة ١٥١ .

(٥٥) قال الشيخ : هذه الفقرة تحقق لكي تعلق على الكتاب [١] .

(*) أخرجه أحمد (١٣٦/٤) ، وأبو داود (٣٦٤٤) وغيرهما بنحوه عن أبي نملة الأنصاري ، وأما رواية البخاري (٤٤٨٥) ففيها شطره الأول فقط . وانظر حاشية المسند (٤٦٠/٢٨) .

(١) هذه الزيادة ليست في « الفتاوى » ، وكذا في غالب « المطبوع » . والكلام بها وبحذفها مستقيم .

الصاحب بما يقوله ؛ فكيف يقال إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم ؟

والمقصود : أن الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه ، ولا يفيد حكاية الأقوال فيه ، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته ، وأمثال ذلك .

وأما القسم الأول الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما يحتاج إليه ولله الحمد ، فكثيرًا ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه – والنقل الصحيح يدفع ذلك – بل هذا موجود فيما مستنده النقل وفيما يعرف بأُمور أخرى غير النقل .

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره .

ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم ؛ ولهذا قال الإمام أحمد : « ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير ، والملاحم ، والمغازي » . ويروى : « ليس لها أصل »(*) أي إسناد ؛ لأن الغالب عليها المراسيل ، مثل ما يذكره عروة بن الزبير ، والشعبي ، والزهري ، وموسى بن عقبة ، وابن إسحاق ، ومن بعدهم كيحيى بن سعيد الأموي ، والوليد بن مسلم ، والواقدي ، ونحوهم من المغازي(٥٦) .

---

(٥٦) عروة بن الزبير أحد الفقهاء السبعة ، ولد سنة ٢٩، وتوفي سنة ٩٣، وأخذ علم خالته عائشة ، وروى عن علي ومحمد بن مسلمة وأبي هريرة ، لم يُدخل نفسه في شيء من الفتن وكان عالمًا ثبتًا مأمونًا .

الشعبي : عامر بن شراحيل الشعبي ، توفي سنة ١٠٣، الإمام العلم ، أدرك ٥٠٠ من الصحابة ، وولي القضاء لعمر بن عبد العزيز وهو من شيوخ ابن سيرين والأعمش وشعبة . قال العجلي : مرسل الشعبي صحيح .

الثالث : الزهري ابن شهاب الزهري محمد بن مسلم ، ولد سنة خمسين وتوفي سنة ١٢٤ أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام ، والمدون الأول لعلم السنة بإشارة عمر بن=

(*) الجامع لأخلاق الراوي والسامع (١٥٣٦) .

فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة ، ثم أهل الشام ، ثم أهل العراق[٥٧] ، فأهل المدينة أعلم بها ؛ لأنها كانت عندهم ، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد ، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم ؛ ولهذا عظَّم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك ، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء

= عبد العزيز ، وكان يقول : ما استودعت قلبي شيئًا فنسيته ، وهو من شيوخ مالك والليث بن سعد وأترابهما .

وموسى بن عقبة من أقدم مؤرخي المدينة أخذ عن عروة بن الزبير وعلقمة بن أبي وقاص الليثي . قال مالك : عليكم بمغازي ابن عقبة فإنه ثقة ، وهي أصح المغازي. توفي في خلافة عبد الملك . ومحمد بن إسحاق تقدم التعريف به في هامش (ص ٤٢) .

يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد الأموي الحافظ الكوفي ، أخذ العلم عن أبيه وهشام بن عروة وابن جريج ، وأخذ عنه ابنه سعيد بن يحيى والإمام أحمد وإسحاق وابن معين ، توفي سنة ١٩٤.

الوليد بن مسلم ، وهو الوليد بن مسلم الأُموي مولاهم ، ما معنى هذا ؟ نسب إلى الأمويين أنه مولى لهم مولاهم أبو العباس الدمشقي عالم الشام ، أخذ العلم عن محمد بن عجلان القرشي وهشام بن حسان وسعيد بن يزيد والأوزاعي ، وهو من شيوخ الإمام أحمد وإسحاق وابن المديني وأبي خيثمة ، توفي سنة ١٩٥ .

الواقدي هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي المدني ، أحد الأعلام وقاضي العراق ، وأخذ عن ابن عجلان القرشي وابن جريج ومالك وخلائق ، وأخذ عنه ابن سعد وأحمد بن منصور الرمادي وطائفة ، كان عالمًا بالمغازي والسير والفتوح واختلاف الناس ، قال إبراهيم الحربي : هو أمين الناس على أهل الإسلام ، لكن أئمة الحديث يرونه دون هذه المنزلة في السنة ، توفي سنة ٢٠٧ .

(٥٧) هذه فائدة مهمة جدًّا ؛ لأن أهل كل بلد وطائفة قد يكونون أعلم من البلد الآخر والطائفة الأخرى في شيء من مسائل الدين ، فإذا قيل لك : من أعلم الناس بالمغازي ؟ فكما قال الشيخ رحمه الله : أهل المدينة ، ثم أهل الشام ، ثم أهل العراق ، وعلل ذلك .

الأمصار[58] .

وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة ؛ لأنهم أصحاب ابن عباس ؛ كمجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير ، وأمثالهم . وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبد الله بن مسعود[59] – ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم – وعلماء أهل

---

(58) هو الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن ابن حذيفة الفزاري الكوفي ثم المصيصي ، أخذ العلم عن خالد الحذاء وحميد الطويل وأبي طوالة ومالك وموسى بن عقبة والأعمش ، وأخذ عنه الأوزاعي والثوري مع أنه من شيوخه وغيرهما . قال ابن أبي حاتم : إمام ثقة مأمون .

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي إمام من أعلام أئمة المسلمين ، كان المقتدى بعلمه وفقهه في الديار الشامية ، آخر دولة بني أمية وصدر دولة بني العباس ، أخذ عن عطاء وابن سيرين ومكحول وقتادة ونافع ، وأخذ عنه هقل بن زياد السكسكي الدمشقي ، وقاضي دمشق يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي وبقية بن الوليد الكُلاعي الحمصي وأكثر حملة السنة والفقه والعلم من معاصريه في الديار الشامية والأقطار الإسلامية الأخرى ، قال الإمام الفقيه الحافظ إسحاق ابن راهويه : إذا اجتمع الأوزاعي والثوري ومالك على الأمر فهو سنة . ولد الأوزاعي سنة ٨٨، وتوفي سنة ١٥٧، ودفن في رأس بيروت في الحي المعروف باسمه إلى هذا اليوم .

(59) التفسير أعلم الناس به أهل مكة ، بخلاف المغازي فإن أعلم الناس بها أهل المدينة ، لماذا ؟ قال : لأنهم أصحاب ابن عباس رضي اللّٰه عنه وعن أبيه كمجاهد وعطاء بن أبي رباح .

(وهذه) تراجمهم : مجاهد هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي مولى السائب بن أبي السائب ، وُلد سنة ٢١ وتوفي بمكة وهو ساجد سنة ١٢٠، وكان من تلاميذ ابن عباس وأم سلمة وأبي هريرة وجابر ، ومن تلاميذه عكرمة وعطاء وقتادة والحكم بن عتيبة وأيوب . وثقه ابن معين وأبو زرعة .

قال في « تهذيب الكمال » أنه عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.

وعطاء بن أبي رباح يمني من الجَنَد التي كان نزلها معاذ بن جبل مبعوثًا من النبي ﷺ ، وتحول عطاء إلى مكة وبلغ مرتبة الإمامة والفقه ، وانتهت إليه الفتوى بمكة ، قال فيه ابن عباس لأهل =

المدينة في التفسير : مثل زيد بن أسلم[٦٠] الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه

= مكة : تجتمعون عليّ وعندكم عطاء ، توفي سنة ١١٤، ولهذا كان عطاء رحمه الله من أعلم الناس بالمناسك .

وعكرمة مولى ابن عباس هو أبو عبد الله عكرمة البربري أحد الأئمة الأعلام . قال الشعبي : ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة . توفي سنة ١٠٥ .

وطاوس بن كيسان يمني من اليمن أيضًا أدرك خمسين من الصحابة ، وبلغ منزلة الأئمة الأعلام وأخذ عنه الصفوة من أئمة التابعين .

وعن ابن عباس : إني لأظن طاوسًا من أهل الجنة . توفي يوم التروية سنة ١٠٦، وصلى عليه هشام بن عبد الملك .

وأبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري ، قال ابن عباس : هو من العلماء ، توفي سنة ٩٣ وقيل بعد ذلك .

وسعيد بن جبير مولى بني والبة من بني أسد بن خزيمة ، أخذ العلم عن ابن عباس وعن ابن عمر وعبد الله بن المغفل المزني وعدي بن حاتم ، أقام في الكوفة وكان في أول أمره كاتبًا لعبد الله بن عتبة بن مسعود ثم لأبي بُرْدة الأشعري ، ثم تفرغ للعلم والقرآن حتى صار إمامًا علمًا ، حتى أخذ عنه العلم أمثال أبي عمرو بن العلاء والمنهال بن عمرو ، وسليمان الأعمش ، وأيوب السختياني وعمرو بن دينار . ولما ثار عبد الرحمن بن محمد بن أشعث على عبد الملك بن مروان انضم إليه سعيد بن جبير وكانت وقعة دير الجماجم التي قتل فيها عبد الرحمن وانهزم أصحابه ، فذهب سعيد بن جبير إلى مكة وقبض عليه واليها خالد بن عبد الله القسري وأرسله إلى الحجاج فذكر له الحجاج ما سبق من إحسانه إليه ، فسأله فما أخرجك عليّ ؟ فقال سعيد : بيعة كانت في عنقي لابن الأشعث ، فغضب الحجاج وقال : أفما كانت بيعة أمير المؤمنين عبد الملك في عنقك ! وأمر بقتله . وكان ذلك بواسط في شعبان سنة ٩٥، ويرى أعلام الدين وأئمته أن الحجاج ارتكب أعظم الإثم بهذه الفعلة المنكرة . قال الإمام أحمد : قتل الحجاج سعيد بن جبير وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه .

(٦٠) زيد بن أسلم كان أبوه مولى عمر بن الخطاب ، أخذ العلم عن أبيه وعن عبد الله بن عمر وعائشة ، توفي سنة ١٣٦ .

أيضًا ابنه عبد الرحمن وعبد الله بن وهب .

والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد ؛ كانت صحيحة قطعًا ، فإن النقل إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر ، وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب ، أو أخطأ فيه . فمتى سلم من الكذب العمد ، والخطأ ، كان صدقًا بلا ريب [٦١] .

فإذا كان الحديث جاء من جهتين ، أو جهات ، وقد علم أن المخبرين لم يتواطؤوا على اختلاقه ، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد ؛ علم أنه صحيح ، مثل : شخص يحدث عن واقعة جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ، ويأتي شخص آخر قد عُلم أنه لم يواطئ الأول فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال ؛ فيعلم قطعًا أن تلك الواقعة حق في الجملة ، فإنه لو كان كل منهما كذب بها عمدًا أو خطأ لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه ؛ فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتًا وينظم الآخر مثله ، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها ، أما إذا أنشأ قصيدة

---

(٦١) المراسيل هل تكون صحيحة أم لا ؟ ونحن نعرف مما سبق أن المراسيل هي التي رفعها إلى النبي ﷺ من لم يسمع منه ، إما تابعي وهو لم يسمع منه أو صحابي ، فالمرسل هو الذي يرفعه التابعي أو الصحابي الذي لم يسمع من النبي ﷺ ، فلو روى محمد بن أبي بكر حديثًا عن النبي ﷺ سميناه مرسلًا ؛ لأنه لم يسمع منه قطعًا ، محمد بن أبي بكر ولد في عام حجة الوداع ، لكن مع ذلك قال أهل العلم : إن مراسيل الصحابة حجة ، وأما مرسل التابعي فالتابعون يختلفون ، فمنهم من يقبل مرسله ومنهم من لا يقبل ، فالذين تُتُبِّعُوا وعُرف أنهم لا يرسلون إلا عن صحابي مثل سعيد بن المسيب فإنه قد قيل إنه لا يرسل إلا عن أبي هريرة فيكون مرسله صحيحًا ، والذين ليسوا على هذه الحال ينظر في المرسل نفسه إذا تعددت طرقه وتلقته الأمة بالقبول فإنه يكون صحيحًا ، وقد مَرَّ علينا مثالٌ من ذلك في حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب كتابًا فيه ذِكْر الدِّيات والزكاة ، ومنه : أن لا يمس القرآن إلا طاهر [١] .

---

(١) أخرجه مطولًا : النسائي (٥٨/٨) ، وابن حبان (٦٥٥٩) ، والحاكم (٣٩٥/١) ، والبيهقي (٨٩/٤) . وانظر التلخيص الحبير (١٧/٤) .

طويلة ذات فنون ، على قافية ورَوِيّ ، فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظًا ومعنى مع الطول المفرط ، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه . وكذلك إذا حدَّث حديثًا طويلًا فيه فنون ، وحدَّث آخر بمثله ؛ فإنه إما أن يكون واطأه عليه ، أو أخذه منه ، أو يكون الحديث صدقًا .

وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات ، وإن لم يكن أحدها كافيًا ؛ إما لإرساله ، وإما لضعف ناقله[٦٢] .

---

(٦٢) المؤلف رحمه اللَّه يقول : المراسيل إذا تعددت طرقها وليس فيها اتفاق أو مواطأة عليها فإنه يُعلم بأنها صحيحة ، ثم ضرب مثلًا : لو أن رجلًا أخبرك بخبر عن واقعة وفصل ما فيها تفصيلًا كاملًا عن كل ما جرى فيها من قول وفعل وإن زدت فقل : ومن فضول . وهذا الرجل ضعيف عندك ما تثق بخبره ، لكن جاءك رجل آخر وحدثك بنفس الحديث وأنت تعلم أنه ما حصل بينه وبين الأول مواطأة ولا اتفاق ، ثم جاء ثالث ورابع وهكذا ، وإن كان هؤلاء كلهم ضعاف ولكن كون كل واحد منهم يذكر القصة على وجه مطابق للآخر مع طولها هذا يبعد أن يكون الخبر مختلقًا ، لكن لو كانت القضية واقعة صغيرة مثلًا وجاء إنسان وحدث بها ثم آخر وكلهم ضعاف ، فإنها قد لا تصل إلى العلم وإلى الجزم بأنها حق ؛ لأن مثل الكذبة الواحدة قد تقع ، قد يقولها قائل ، ثم يقولها ثانٍ ، ثم يقولها ثالث وما لها أصل ، مثل أن يكون أناس يريدون أن يُرَوِّعُوا الناس ، فقالوا : إنه سقطت مثلًا قذيفة في مكان ، ولكن ما وصفوها ، وجاء آخرون وهكذا . ربما يكون هؤلاء قصدوا بذلك الترويع وكذبوا في هذا ، لكن يأتون يحكون لنا قصة بتفاصيلها القولية والفعلية ، هذا يبعد أن يكون ذلك على سبيل الكذب ، إلا إذا علمنا أن بينهما اتفاقًا أو مواطأة على ذلك . هذا هو حاصل ما ذكره المؤلف رحمه اللَّه ، وكل ذلك يريد به أن يؤيد أن المراسيل إذا تعددت طرقها وعُلم أنه ليس هناك مواطأة ولا اتفاق فإنه تكون صحيحة .

ثم أذكر أيضًا أن المؤلف رحمه اللَّه يقول : العادة . العادة ؛ لأن مثل هذه المسائل الخبرية كما قال ابن حجر : لا مدخل للعقل فيها ، ولو أننا أخذنا بكل احتمال عقلي ما بقي علينا خبر يمكن صدقُه ، ولا حكم يمكن إثباته ؛ لأنه في المجادلة كل إنسان يُورد لك احتمالًا ، يقول : يحتمل كذا وكذا .

لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي تعلم بهذه الطريق ، بل يحتاج ذلك إلى طريقٍ يثْبت بها مثلُ تلك الألفاظ والدقائق[٦٣] ، ولهذا ثبتت غزوة بدر بالتواتر ، وأنها قبل أُحد ، بل يعلم قطعًا أن حمزة وعليًا وعبيدة برزوا إلى عتبة وشيبة والوليد ، وأن عليًا قتل الوليد ، وأن حمزة قتل قِرْنَه ، ثم يشك في قِرْنِه هل هو عتبة أو شيبة ؟!

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف ، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي ، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم ، وغير ذلك .

ولهذا إذا رُوي الحديثُ الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين ، مع العلم بأن أحدَهما لم يأخذه عن الآخر : جُزم بأنه حق ، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب ، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط ، فإن مَنْ عَرف الصحابة ، كابن مسعود ، وأُبيّ بن كعب ، وابن عمر ، وجابر ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وغيرهم علم يقينًا أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ ، فضلًا عمن هو فوقهم . كما يعلم الرجل من حال من جرَّبه وخَبَرَهَ خِبرةً باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس ، ويقطع الطريق ، ويشهد بالزور ، ونحو ذلك .

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة ، فإن من عرف مثل أبي صالح السمَّان ، والأعرج ، وسليمان بن يسار ، وزيد بن أسلم ، وأمثالهم ، علم قطعًا أنهم لم

---

(٦٣) المعنى أن هذا الذي ذكره المؤلف رحمه اللّه إن ما يمكن تثبت به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق ، يعني فيه دقائق ثانية غير مثلًا المجمل الذي اتفقوا عليه ، فهذه الدقائق ما تثبت بمثل هذا الطريق ، بل يحتاج إلى طريق آخر أصح منه . هو لا يتكلم عن المراسيل يتكلم عن هذه الحادثة التي وقعت وحصل فيها التفصيل . فيه دقائق مثلًا تفصيلية من هذه الحادثة قد لا تثبت بهذه الطريق ، بل تحتاج إلى نقل صحيح يعتمد عليه بإثباته ؛ لأن هذه الدقائق في ضمن الحادثة ، ونحن نتكلم عن الحادثة عمومًا ، فالحادثة عمومًا تثبت بهذا الطريق التي توافقوا فيها ، لكن الدقائق والتفاصيل ما تثبت إلا بطريق يثبت به مثل هذه الدقائق والتفاصيل .

يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث[٦٤]، فضلًا عمن هو فوقهم مثل محمد بن سيرين، أو القاسم بن محمد، أو سعيد بن المسيب، أو عَبيدة السلماني، أو علقمة، أو الأسود، أو نحوهم[٦٥].

(٦٤) أبو صالح السمان هو ذَكْوان المدني، أخذ عن بعض الصحابة وشهد الدار، وسمع منه الأعمش ألف حديث. قال أحمد: ثقة ثقة. توفي سنة ١٠١.

والأعرج عبد الرحمن بن هرمز المدني القاريّ، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه الزهري وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي وأبو الزناد المدني. قال البخاري: أصح الأسانيد أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. توفي الأعرج بالإسكندرية سنة ١١٧.

سليمان بن يسار المدني مولى ميمونة، أحد الفقهاء السبعة، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه قتادة والزهري وعمرو بن شعيب حفيد عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص، توفي سنة ١٠٠ أو بعدها عن ثلاث وسبعين سنة.

وزيد بن أسلم تقدم التعريف به (ص٤٦).

(٦٥) محمد بن سيرين البصري مولى أنس ومن أقران الحسن بن أبي الحسن، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه طائفة من التابعين. قال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا عاليًا رفيعًا فقيهًا إمامًا كثير العلم، توفي سنة ١١٠.

القاسم بن محمد حفيد أبي بكر الصديق، وأحد الفقهاء السبعة، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه طائفة من أعلام التابعين. قال أبو الزناد: ما رأيت أحدًا أعلم بالسنة من القاسم. توفي سنة ١٠٦.

وسعيد بن المسيب المخزومي المدني رأس علماء التابعين وفردهم وفاضلهم وفقيههم، قال عبد اللّٰه بن عمر: هو والله أحد المقتدى بهم. وقال أبو حاتم: هو أثبت التابعين عن أبي هريرة لأنه كان صهره. ولد سنة خمسة عشر، توفي سنة ٩٣.

وعبيدة بن عمرو السلماني من قبائل مراد، توفي النبي ﷺ وهو في الطريق إليه، أخذ عن علي وابن مسعود، وأخذ عنه الشعبي وابن سيرين، كان يوازي شريحًا في القضاء والعلم. توفي سنة ٧٢.

وعلقمة هو ابن قيس النخعي الكوفي أحد الأعلام، روى عن الخلفاء الراشدين الأربعة وطبقتهم، وأخذ عنه الأئمة كالنخعي والشعبي، توفي سنة ٦٢ عن ٩٠ سنة. =

وإنما يخاف على الواحد من الغلط . فإن الغلط والنسيان كثيرًا ما يعرض للإنسان ، ومن الحفاظ من قد عرف الناس بُعده عن ذلك جدًّا ، كما عرفوا حال الشعبي ، والزهري ، وعروة ، وقتادة ، والثوري(٦٦) وأمثالهم ، لا سيما الزهري في زمانه ، والثوري في زمانه ، فإنه قد يقول القائل : إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط مع كثرة حديثه وسعة حفظه(٦٧) .

والمقصود : أن الحديث الطويل إذا رُوي مثلًا من وجهين مختلفين من غير مواطأة ؛ امتنع عليه أن يكون غلطًا ، كما امتنع أن يكون كذبًا ؛ فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة ، وإنما يكون في بعضها ، فإذا روى هذا قصةً طويلة متنوعة ، ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة ، امتنع الغلط في جميعها ، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة .

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة ؛ مثل حديث اشتراء

= والأسود هو ابن يزيد النخعي الكوفي ، أخذ عن ابن مسعود وعائشة وأبي موسى ، وأخذ عنه إبراهيم النخعي وطبقته ، كان يختم في كل ليلتين ، وحج ثمانين حجة . وتوفي سنة ٧٤ .

(٦٦) قتادة بن دعامة السدوسي الأكمه أحد الأئمة الأعلام ، ما معنى الأكمه ؟ هو الذي ولد أعمى ، سبحان الله ، أحد الأئمة الأعلام ، روى عن أنس وسعيد بن المسيب وابن سيرين ، وروى عنه الحفاظ والأئمة ، واحتج به أصحاب الصحاح ، توفي سنة ١١٧ .

وسفيان الثوري من بني ثور بن وعبد مناة بن أدّ بن طابخة ، كوفي من أعلام الأئمة الحفاظ المتميزين بالمعرفة والزهد والورع ، ولد سنة ٧٧ وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ .

(٦٧) مع كثرة أحاديثه وسعة حفظه في سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه اللّٰه لابن الجوزي ص٢٨ عن الليث بن سعد إمام أهل مصر أن إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز حدثه أنه سمع أباه يقول لابن شهاب الزهري : ما أعلم أن تعرض عليّ شيئًا أي من سنة رسول اللّٰه ﷺ إلا شيئًا قد مر على مسامعي – الذي يقول مَن ؟ عمر بن عبد العزيز عارف الحديث رضي اللّٰه عنه – إلا شيئًا قد مر على مسامعي ، إلا أنك أوعى له مني . وروي مثله عن معمر عن الزهري عن عمر بن عبد العزيز .

النبي ﷺ البعير من جابر ، فإن من تأمل طرقه علم قطعًا أن الحديث صحيح[٦٨] ، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن ، وقد بيّن ذلك البخاري في صحيحه ، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يُقطع بأن النبي ﷺ قاله ؛ لأن غالبه من هذا ، ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق ، والأمة لا تجتمع على خطأ ، فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر ، والأمة مصدقة له ، قابلة له ؛ لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب ! وهذا إجماع على الخطأ ، وذلك ممتنع ، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوّز الخطأ أو الكذب على الخبر ؛ فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه ، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطنًا وظاهرًا[٦٩] .

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول ؛ تصديقًا له ، أو عملًا به ، أنه يوجب العلم . وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقةً

---

(٦٨) هذا الذي قلنا قبل قليل : إذا كانت [في] القصة شيء من الدقائق ما يكفي هذا النقل ، بل لا بد من طريق آخر تثبت به .

(٦٩) وهذا واضح ، أحيانًا يمر عليك الحديث وأنت تعلم أن معناه كذا وكذا ، لكن فيه احتمال أن يكون خلاف ذلك ، أن يكون معناه الباطن الذي هو خلاف الظاهر على خلاف ما فهمت ، فإذا انعقد الإجماع على ما يقتضيه ظاهر الحديث ، علمنا بأنه لا يحتمل المعنى الباطن الذي نقدّره في أذهاننا ؛ لأن الأمة لا تجتمع على خطأ .

اختلاف الرواة في مقدار ثمن جمل جابر يجعله مضطربًا ؟ لا . السبب : لأن هذا الاضطراب لا يعود إلى أصل الحديث ، وإنما يعود إلى جزئية فيه ، وهو لا يضر ، وكذلك اختلافهم في حديث (فضالة بن عبيد) في قيمة القِلادة هل هي اثنا عشر دينارًا أو أقل أو أكثر[١] ، هذا أيضًا لا يضر ؛ لأن هذا الاختلاف ليس في أصل القصة .

---

(١) حديث جمل جابر متفق عليه : البخاري (٢٣٩٤) ، ومسلم (٧١٥) .

وحديث القلادة أخرجه مسلم (١٩١٠) بلفظ اثنى عشر دينارًا . وأوجه الاختلاف انظرها في تخريج المختصر (٣٣٨/١) لابن حجر ، والتحقيق في أحاديث الخلاف (١٧٥/٢) لابن الجوزي .

قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك . ولكن كثيرًا من أهل الكلام ، أو أكثرهم ، يوافقون الفقهاءَ وأهلَ الحديث والسلف على ذلك . وهو قول أكثر الأشعرية كأبي إسحاق ، وابن فورك .

وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك ، وتبعه مثلُ أبي المعالي ، وأبي حامد ، وابن عقيل ، وابن الجوزي ، وابن الخطيب ، والآمدي ، ونحو هؤلاء . والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد ، وأبو الطيب ، وأبو إسحاق ، وأمثاله من أئمة الشافعية . وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهَّاب وأمثاله من المالكية . وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية ، وهو الذي ذكره أبو يعلى ، وأبو الخطاب ، وأبو الحسن ابن الزاغوني ، وأمثالهم من الحنبلية[٧٠] .

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبًا للقطع به ، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث ، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم

(٧٠) ذكر المذاهب الأربعة الآن ، المؤلف رحمه الله ذكر عن علماء المذاهب الأربعة ، وهو يدل على سعة اطلاعه رحمه الله ، وهذه المسألة من مسائل أصول الفقه وأصول الحديث ، أي في المصطلح وفي أصول الفقه . هل خبر الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له إن كان خبرًا وعملًا به إن كان طَلَبًا ، هل ذلك يفيد العلم واليقين ؟ فيه الخلاف الذي ذكره المؤلف ، ولكن جمهور علماء المسلمين على أنه يفيد العلم واليقين . وقد سبق لنا هذا في المصطلح وذكر ابن حجر أنه يفيد العلم بالقرائن ، وهذا هو الحق ، فإن أحدًا لا يتطرق إليه الشك في أن رسول الله ﷺ قال : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، مع أنه خبر آحاد . ولا شك في أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : « مَن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد »[١] ، مع أنه خبر آحاد ، إلى غير ذلك مما هو خبر آحاد ، ومع ذلك يفيد العلم اليقيني لكثرة الشواهد التي تثبته ، ولتلقِّي الأمة له بالقبول .
أبو المعالي وأبو حامد هذا شافعية ، وابن عقيل وابن الجوزي هؤلاء حنابلة ، وكذلك الآمدي من الحنابلة ، أما ابن الخطيب فما أدري[٢] .

(١) كلاهما متفق عليه . فالأول عند البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) ، والثاني عند البخاري (٢٦٩٧) ، ومسلم (١٧١٨/١٨) .

(٢) الآمدي حنبلي ثم شافعي ، وابن الخطيب هو الفخر الرازي . كما ذكرته في تحقيقي للصفدية (ص٦٥) .



بالأمر والنهي والإباحة(٧١) .

والمقصود هنا : أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول(٧٢) ، لكن هذا ينتفع به كثيرًا مَنْ علم أحوال الناقلين ، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ وبالحديث المرسل ، ونحو ذلك .

ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ، ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره ، قال أحمد : « قد أكتب حديث الرجل لأعتبره » ، ومَثَّل ذلك بعبد الله بن لَهيعة قاضي مصر ، فإنه كان مِنْ أكثر الناس حديثًا ، ومن خيار الناس ، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخِّر غلط ، فصار يعتبر بذلك

---

(٧١) المؤلف رحمه الله يريد أن إجماع كل ذي فن بفنه ، فمثلًا في علم الحديث نرجع إلى إجماع أهل الحديث ، إذا أجمع أهل الحديث على أن خبر الواحد إذا تلقي بالقبول واحتفت به القرائن أفاد العلم فلا يهمنا من خالفهم من الفقهاء .

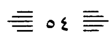
كذلك أيضًا الاعتبار بالإجماع بالأحكام الشرعية كالواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح أن المعتبر في ذلك علماء الأحكام الفقهاء ، الإجماع في مسألة نحوية الاعتبار بإجماع أهل النحو ، وعلى هذا فقس ؛ لأن صاحب كل علم أدرى بما يحصل فيه ، الإنسان الفقيه ما يعرف إجماع أهل النحو ، ولا يعرف إجماع أهل الحديث ، ولا الأصوليين مثلًا .

فالمهم أننا نعتبر إجماع كل قوم في علمهم ، وفنهم الذي يجمعون عليه(١) . فإذا قال لنا قائل مثلًا : إن الفقهاء أو إن أهل الكلام خالفوا في خبر الواحد ، وقالوا : لا يمكن أن يفيد العلم . قلنا : لا يهمنا مخالفتكم ، إنما نحن ننظر إلى إجماع أهل الحديث . وعلى هذا فقس .

(٧٢) لو جاءك واحد من أهل النحو وقال : أجمع العلماء على وجوب ستر العورة في الصلاة ، نقول له : ما هذا عُشك فادرجي . ما هذا الكلام ؟ قال : أجمع العلماء على رفع الفاعل ونصب المفعول به ، نقول : على العين والرأس ، ولهذا يقول : ينتفع به كثيرًا من علم أحوال الناقلين . وما حال هذا ؟ هل هو من الفقهاء هل هو من الأصوليين هل هو من النحويين ؟ فإذا قال النحوي : أجمع العلماء على رفع الفاعل ونصب المفعول به ، وأن من قال أكل الطعامُ زيدًا ، فقد أخطأ [قُبِلَ] .

---

(١) انظر تعليقنا على « شرح نظم الورقات » للشيخ ابن عثيمين ، (ص١٣٦) .



ويستشهد به[٧٣]، وكثيرًا ما يقترن هو والليث بن سعد، والليث حجة ثَبَتٌ إمام[٧٤].

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضًا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط، أشياءَ تَبَيَّنَ لهم غلطُه فيها، بأمور يستدلون بها - ويسمون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم - بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه فيه عُرف إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، وأنه صلى في البيت ركعتين، وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حَرامًا ولكونه لم يصلِّ؛ مما وقع فيه الغلط.

وكذلك أنه اعتمر أربع عُمَر، وعلموا أن قول ابن عمر إنه اعتمر في رجب مما وقع فيه الغلط[٧٥]، وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: كنا

---

(٧٣) ولهذا عبد اللّه بن لهيعة يكثر عنه الإمام أحمد في المسند كثيرًا جدًّا، لكن عبد اللّه بن لهيعة مَنْ عُلم أنه سمع منه قبل احتراق كتبه كان حجة، ومن عُلم أنه بَعْدُ كان مشكوكًا فيه وغير موثوق به؛ لأنه رحمه اللّه اختلفت حاله بعد احتراق كتبه، وإذا شككنا هل هو ممن سمع منه قبل أو بعد فإننا نتوقف فيه بدون أن نرجح، لكن القسم الثاني نرجح أنه خطأ.

(٧٤) يرونها صفة مُشَبَّهَة مثل البطل؛ بَطَلٌ، أما ثَبْت فلا يقولون بها. ثَبَتٌ، يشكلونها بالفتح، ويقولون: إن معناها المبالغة في تثبته. أهل الحديث يقولون هذا: ثَبَت - بالفتح.

تجد متابعًا له في الحديث عن هذا الرجل الثقة، لو روى إنسان غير ثقة عن الزهري مثلًا، الزهري ثقة أم غير ثقة؟ ثقة. روى عنه إنسان غير ثقة يحتاج أن ننظر هل أحد تابع هذا الراوي عن الزهري في روايته عن الزهري، إذا وجدنا متابعًا قوي الحديث، أو مثلًا نجد حديثًا آخر من طريق آخر غير طريق الزهري يشهد لهذا الحديث يسمى هذا شاهدًا، تتبعنا لهذه الطريق أو للطرق لأجل وجود متابع أو شاهد يسمى الاعتبار. وهذا معنى قول الإمام أحمد: لأعتبره؛ أي لأجل أن أنظر هل له مَنْ يتابعه أو له حديث شاهد.

(٧٥) إذن معنا هؤلاء كلهم ثقات، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وعلى هذا فالنبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال لأنها هي بنفسها قالت: أنه تزوجها وهو حلال، وكذلك قال أبو رافع وهو السفير بينهما إنه تزوجها وهو حلال(١)، وأما صلاته في البيت - يعني في الكعبة - فهذا =

---

(١) حديث ميمونة في مسلم (١٤١١)، وحديث ابن عباس أخرجه مسلم أيضًا (١٤١٠)، وحديث أبي رافع في الترمذي (٨٤١) وحسنه.

يومئذ خائفين ، مما وقع فيه الغلط[٧٦] . وأن ما وقع في بعض طرق البخاري أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقًا آخر ، مما وقع فيه الغلط . وهذا كثير[٧٧] .

والناس في هذا الباب طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله ، لا يميز بين الصحيح والضعيف ، فيشك في صحة أحاديث ، أو في القطع بها ، مع كونها معلومة ، مقطوعًا بها عند أهل العلم به .

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به ، كلما وجد لفظًا في حديث قد رواه ثقة ، أو رأى حديثًا بإسناد ظاهره الصحة ، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته[٧٨] ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة ،

= لا شك فيه ثابت ، ونفي ابن عباس له يُحمل على أنه نفى علمه به ، وأما رواية أنه اعتمر أربع عمر فهو ثابت أيضًا ، اعتمر أربع مرات ، العمرة الأولى عمرة الحديبية ، والثانية عمرة القضاء ، والثالثة عمرة الجعرانة ، والرابعة العمرة التي كانت مع حجه ، فإنه كان قارنًا ، فهذه أربع عمر . ولم يعتمر النبي عليه الصلاة والسلام سواها أبدًا ، فقول ابن عمر : إنه اعتمر في رجب[١] ، هذا مما وهم فيه رضي اللّٰه عنه .

(٧٦) عثمان رضي اللّٰه عنه لا يرى التمتع ، ويقول : إن الرسول عليه الصلاة والسلام تمتع لأنه كان خائفًا ، ولكن هذا ليس بصواب ، فإن الرسول تمتع وهو آمن ما يكون ، وليس فيه خوف[٢] .

(٧٧) هذا أيضًا مما نعلم أنه غلط أن النار يبقى فيها فضل عمن دخلها فينشئ اللّٰه لها أقوامًا فيدخلهم النار ، هذا ليس بصواب ، بل النار لا تزال يضع فيها وهي تقول : هل من مزيد ، حتى يضع اللّٰه عليها رجله سبحانه وتعالى فينزوي بعضها إلى بعض وتقول : قط قط[٣] ، ولأن النار لو أنشئ لها أقوام لإحراقهم بها لكان ذلك منافيًا للعدل والرحمة ، فهذا مما يعلم أنه ليس بصواب ، حتى وإن ورد في صحيح البخاري يقال : هذا الظاهر فيه الوهم ، والطريق الآخر أصح منه .

(٧٨) وهذا الذي قاله الأخير وحكم بأنه طرف : يقع فيه كثير من الناس اليوم ، تجدهم يعتمدون على ظاهر الإسناد ويصححون الحديث بناءً على ظاهره ، ولا ينظرون إلى الأحاديث =

---

(١) متفق عليه : البخاري (١٧٧٧) ، ومسلم (١٢٥٥) عن عائشة .

(٢) أخرجه مسلم (١٢٢٣) عن عبد الله بن شقيق .

(٣) متفق عليه : البخاري (٤٨٥٠) ، ومسلم (٢٨٤٦) عن أبي هريرة .

أو يجعله دليلًا له في مسائل العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط .

وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك ، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك . مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضّاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل ؛ مثل حديث يوم عاشوراء ، وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبيًّا(*) .

وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن ، سورة سورة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم .

والثعلبي هو نفسه كان فيه خير ودين ، ولكنه كان حاطبَ ليل(٧٩) ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع .

والواحدي صاحبه كان أبصرَ منه بالعربية ، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف .

والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي ، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة .

= الصحيحة التي تُعتبر في السنة كالجبال . وهذه مسألة أنا دائمًا أحذركم منها ، وأقول : إن مثل هذه الأحاديث التي ليست في الكتب المعروفة المتلقاة عند أهل العلم إذا وردت ولو بسند ظاهره الصحة وهي تعارض الأحاديث الواضحة البينة المتلقاة بالقبول فإنه لا ينبغي للإنسان أن يعتمد عليها ، فكما أننا لا نعتمد على ظاهر الإسناد لا تصحيحًا ولا تضعيفًا ، فإنه يجب أن نحيل هذه المسائل إلى القواعد العامة بالشريعة والأحاديث التي تعتبر جبالًا راسية . الشيخ الآن بيّن رحمه اللّه أنه قد يكون السند صحيحًا والمتن غير صحيح ، كما سبق من ذكر الأوهام ، كذلك بعض الناس ممن يدعون علم الحديث وأنهم أهله ورجاله تجدهم يعتمدون على حديث رواه ثقة وظاهره الصحة فيجعلونه معارضًا للأحاديث المتلقاة بالقبول والمتفق على صحتها .

(٧٩) حاطب الليل الذي يجمع (ليلًا) فلا يميز بين الرطب واليابس وبين الحطب والحية وغيره .

(*) قال ابن حجر : لم يرد في فضل شهر رجب ولا في صيامه حديث صحيح يصلح للحجة . تبيين العجب بما ورد في شهر رجب (ص٢٣) .

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة(٨٠)، ومنها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة(*)، وحديث عليّ الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم(٨١)، ومثل ما روي في قوله: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ إنه علي! ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾: أذنك يا علي(٨٢).

* * *

---

(٨٠) هذا تقويم لشيخ الإسلام رحمه الله لهذه الكتب، هو تكلم عن الثعلبي والواحدي والبغوي. ومقتضى كلامه أن البغوي أحسنها؛ أحسن هذه التفاسير.

(٨١) شيخ الإسلام يرى أنه موضوع، والموضوع هو المكذوب على الرسول ﷺ.

(٨٢) الراجح أن هذا من تفسير الرافضة، هم الذين يدسون مثل هذه الأشياء، ولا شك أن لكل قومًا هاديًا، لكن ليس هو علي فقط، كل قوم يسر الله لهم من يهديهم، وعلى رأس الهداة الرسل عليهم الصلاة والسلام(١).

وتعيها أذن واعية، أي أذن هي؟ أي أذن تعي القول وتفهمه فهي داخلة في الآية(٢).

(*) انظر الكلام عليها في التلخيص الحبير (٢٣٤/١)، على أنه قد يصح بعضها وإن كان فيه نظر من ناحية الاستدلال، من ذلك ما أخرجه النسائي (١٣٤/٢)، والحاكم (٢٣٢/١)، وصححه ابن خزيمة (٤٩٩)، وابن حبان (١٧٩٧) عن نعيم المجمر قال: صليت وراء أبي هريرة فقال: بسم الله الرحمن الرحيم ... الحديث. وإسناده صحيح.

(١) قال ابن كثير عند قوله: ﴿ لكل قوم هاد ﴾ بعد أن ساق الحديث: وفيه نكارة شديدة.

(٢) أورده الحافظ ابن عساكر في تاريخه (٢١٧/٤٨)، وقال: إسناد لا يعرف، والحديث شاذ.

فصل

في النوع الثاني: الخلاف الواقع في التفسير من جهةِ الاستدلال

وأما النوع الثاني من سببي الاختلاف ، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل ، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حَدَثَتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان ، فإن التفاسيرَ التي يُذكرُ فيها كلام هؤلاء صِرْفًا لا يَكَادُ يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين ، مثل تفسير عبد الرزاق ، ووكيع ، وعبد بن حُميد ، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم ، ومثل تفسير الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وبقيّ بن مَخْلَد ، وأبي بكر بن المنذر ، وسفيان بن عيينة ، وسُنَيْد ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وأبي سعيد الأشج ، وأبي عبد اللَّه بن ماجه ، وابن مَرْدُويَه .

أحدهما : قوم اعتقدوا معاني ، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

والثاني : قوم فسّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب به[٨٣] .

---

(٨٣) إذن الأول أنهم اعتقدوا شيئًا فأرادوا أن يحملوا معاني الكلام عليه ، وهذا كما يكون في العقائد والأمور العلمية يكون كذلك في الأحكام والأمور العملية ، تجد الرجل يعتنق مذهبًا معينًا ثم يحاول أن يصرف معاني النصوص إلى ذلك المعنى المعين الذي كان يعتقده ، سواء في أسماء اللَّه وصفاته أو في التوحيد أو ما أشبه ذلك ، فمثلًا يقول : أنا أجيز التوسل حتى بالجن والشياطين ؛ لأن اللَّه يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ فأتوسل بكل شيء ، وكذلك أيضًا ينكر صفات اللَّه عزَّ وجلَّ ، يقول : لأن اللَّه يقول : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ وأنا إذا أثبت الصفة مَثَّلْتُ . يكون معتقدًا هذا الاعتقاد ثم يحمل القرآن على ذلك .

القسم الثاني : ما عنده اعتقاد سابق ، لكنه يفسر القرآن بحسب ما يدل عليه اللفظ بقطع النظر عن المتكلم به وهو اللَّه ، وعن المنزل عليه وهو الرسول ، وعن المخاطب به وهم المرسل إليهم ، =



فالأولون رَاعَوْا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان .

والآخرون رَاعَوْا[٨٤] مجرد اللفظ ، وما يجوز أن يريد به عندهم العربيُّ مِن غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام .

ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة ، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم ، كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن ، كما يغلط في ذلك الآخرون ، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ، ونظر

= ينظر إلى الكلام من حيث هو كلام فقط وهذا أيضًا خطأ ، فإنه بلا شك عند جميع الناس أن الكلام يختلف معناه بحسب المتكلم به وبحسب المخاطب به أيضًا ، لو جاءتك كلمة نابية من شخص محترم وجاءتك مثل هذه الكلمة من شخص ساقط ، أيهما أشد تأثيرًا ؟ الأول المحترم ؛ لأن كلمة المحترم لها وزن ، فإذا وصفني بعيب مثلًا معناه أنه حط من قدري ، لكن إن جاء واحد ساقط يسب كل أحد وسبني ما يهمني ، مع أن الكلمة واحدة ، كذلك أيضًا لو أن واحدًا يتكلم مع شخص ، قال : واللَّه هذا رجيل - تصغير رجل - يتحدث عن صبي صغير ، يقول : هذا رجيل ، صارت مدح أم لا ؟ مدح . لكن لو يقولها لرجل عاقل كبير صارت ذمًا . إذن فالكلمة الواحدة تجدها تختلف بحسب المخاطب بها ، حتى إن الكلمة التي تُصَغَّر تكون أحيانًا عظيم وكبير كما مر علينا :

وكل أناس سوف (يدخل) بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

فبعض الناس يأخذ القرآن والحديث يفسره بحسب ما يقتضيه ذلك اللفظ الظاهر بقطع النظر عن المتكلم به والمخاطب والمنزل عليه وقرائن الأحوال ، وهذا خطأ .

(٨٤) راعوا من المراعاة وليست من الخوف ، لماذا قلت راعَوا دون راعُوا ؟ جرد الفعل من الضمير ماذا تقول ؟ راعى ، فإذا كان آخر الفعل ألفًا فإن الذي قبل الواو يكون مفتوحًا ، ولهذا نقول : صلَّوا . أولًا لأنها فعل صَلَّى ، ونقول : زكَّوْا لأن الفعل زَكَّى ، ونقول : عَمُوا ؛ لأن الفعل عَمِيَ . نقول : رَضُوا ؛ لأن الفعل ليس آخره ألف . المهم إذا كان آخر الفعل ألف فإن الألف تحذف وتبقى الفتحة ، وتأتي بالواو ، وهذه قاعدة مضطردة .

الآخرين إلى اللفظ أسبق[٨٥] .

والأولون صنفان : تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأُريد به ، وتارة يحملونه على ما لم يَدُل عليه ولم يُرَدْ به . وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا ، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول . وقد يكون حقًّا فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول – وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن ، فإنه وقع أيضًا في تفسير الحديث – فالذين أخطأوا في الدليل والمدلول مثلُ طوائفَ مِن أهل البدع اعتقدوا مذهبًا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة ، كسلف الأُمة وأئمتها ، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم ، تارة يستدلون بآياتٍ على مذهبهم ولا دلالة فيها ، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه[٨٦] .

---

(٨٥) ولكن الواجب للإنسان أن ينظر إلى اللفظ وينظر إلى قرائنه المحتفة به ؛ من حال المتكلم به والمخاطَب والمنزَّل عليه وما أشبه ذلك ، وهذا شيء معروف لكل أحد ؛ إن الكلام يختلف ، بل إن الكلام حتى في نظرات المتكلم يختلف . إذا مثلا تكلم بعُنف واحمرار عين ، وانتفاخ أوداج وانتشار شعر ، ليس كمثل الذي يتكلم بهدوء ، تجد الأول كأنما يرمي بشرر ، والثاني لا .

الشيخ رحمه الله قسم قسمين : قسم ينظرون إلى المعنى ، ولكن يحاولون أن يجعلوه على ما يريدون هم ، وقسم ينظرون إلى اللفظ فقط – وليس عندهم اعتقاد سابق – بقطع النظر عن الأحوال والقرائن .

(٨٦) الفرق بين الأول والثاني يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها ، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم يحرفون الكلم عن مواضعه ، ونضرب مثلًا لذلك بالمعطلة مثلًا ، يقولون : ليس كمثله شيء ، هذا يدل على أننا لا نثبت أي صفة تكون للمخلوق .

هل هذا صحيح أن الآية تدل على ما قالوا ؟ لا . وتارة يحرفون الكلم فيقولون : المراد باليد القدرة أو النعمة . هم يثبتون هذا ، لكن يحرفونه ، وتارة يُحَمِّلُون اللفظ ما لا يحتمله ، وتارة يصرفونه عن معناه ، ومن هذا ما وقع أخيرًا في أولئك الذين فسروا القرآن بما يسمى =

ومن هؤلاء فرق الخوارج ، والروافض ، والجهمية ، والمعتزلة ، والقَدَرِيَّة ، والمرجئة وغيرهم . وهذا كالمعتزلة مثلًا فإنهم من أعظم الناس كلامًا وجدالًا[87] ، وقد صنفوا

= بالإعجاز العلمي ، حيث كانوا يحملون القرآن أحيانًا ما لا يتحمل ، صحيح أن لهم استنباطات جيدة تدل على أن القرآن حق ومن الله عز وجل ، وتنفع في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام ممن يعتمدون على الأدلة الحسية في تصحيح ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام ، لكنهم أحيانًا يحمّلون القرآن ما لا يتحمله ، مثل قولهم : إن قوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ [الرحمن : ٣٣] ، إن هذا يعني به الوصول إلى القمر وإلى النجوم ، وما أشبه ذلك ، يعني أن الله قال : لا تنفذون إلا بسلطان ، والسلطان عندهم العلم . هذا لا شك أنه تحريف وأنه حرام أن يُفَسَّر كلام الله بهذا ؛ لأن من تدبر الآية وجدها يوم القيامة ، السياق كله يدل على هذا ، ثم إنه يقول : ﴿ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ وهؤلاء ما نفذوا من أقطار السماوات ، بل ولا وصلوا إلى السماء ، وأيضًا يقول : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ وهؤلاء لم يُرسل عليهم . والمهم أن من الناس من يتجاوز ويغلو في إثبات أشياء من القرآن ما دل عليها القرآن ، ومنهم من يفرط وينفي أشياء دل عليها القرآن ، لكن يقول : هذا ما قاله العلماء السابقون ولا نقبله لا صرفًا ولا عدلًا ، وهذا خطأ أيضًا ، فإذا دل القرآن على ما دل عليه العلم الآن من دقائق المخلوقات ، فلا مانع أن نقبله وأن نصدق به إذا كان اللفظ يحتمله ، أما إذا كان اللفظ لا يحتمله فلا يمكن أن نقول به .

(٨٧) مثلًا الخوارج يأخذون بنصوص الوعيد وما ظاهره الكفر ، فيكفرون المسلمين بالكبائر ، والرافضة يحرفون القرآن أيضًا ، يقولون في قوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ [الرحمن : ١٩] ، المراد بذلك عليّ وفاطمة ، ويقولون : ﴿ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ ﴾ [الإسراء : ٦٠] المراد بها بنو أمية ، ولهم تفاسير غريبة – والعياذ بالله – منكرة ، فهم يحرفون الكلم عن مواضعه في تفسير الآيات في حكمها الدال على الذم ، وتأويلها إلى خصومهم . والآيات الدالة على المدح يجعلونها لمن ينتصرون لهم .

كذلك الجهمية – والعياذ بالله – أصحاب جَهْم بن صفوان كل آية في الصفات يحرفونها ؛ لأنهم يعتقدون أن الله ليس له صفة ، وأن أسماءه مجرد أعلام . ومنهم من يقول : إنه ليس =

تفاسير على أصول مذهبهم ؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كَيْسان الأَصَمّ ، شيخ إبراهيم ابن إسماعيل ابن عُلَيَّة الذي كان يناظر الشافعي . ومثل كتاب أبي علي الجُبَّائي ، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهَمَذاني ، والجامع لعلم القرآن لعلي بن عيسى الرُمَّاني ، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري . فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة(٨٨) .

= له اسم ولا صفة ، وأن هذه الأسماء أسماء لمخلوقاته وليست أسماء (له) ، وعلى كل حال الحمد لله ، هدى اللّه الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه .

وأما المعتزلة أصحاب واصل بن عطاء وعمرو بن عُبيد فهم كما قال شيخ الإسلام رحمه اللّه : من أعظم الناس كلامًا وجدالًا ؛ لأنهم دائمًا يرجعون إلى العقل ، ولا يعبأون بالنصوص إطلاقًا حتى فيما لا تدركه العقول يُحَكِّمون العقل .

وقد مرَّ علينا القاعدة عندهم في الصفات يقولون : إنَّ ما أسسه العقل فهو ثابت سواء كان موجودًا في الكتاب والسنة أم لم يكن موجودًا ، وما نفاه العقل فهو منفي سواء كان موجودًا في الكتاب والسنة أم لا ، وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه فهم أكثرهم نفاه . يعني قالوا : لا نثبت إلا ما أثبته العقل . وبعضهم توقف فيه قال : ما دام العقل لا يدل على إثبات ولا نفي نتوقف . وهم يجادلون في هذا جدالًا عظيمًا وإذا رأيتهم (تعجبك) أقوالهم ، ولكنها أقوال باطلة ، كما قيل فيها :

حجج تهافت كالزجاج تَخَالُها حَقًّا وكلٌّ كافر مكسور

فهم يتناقضون ، تجد الواحد منهم يرى أن من الواجب أن يُوصف اللّه بكذا ، والآخر يرى أنه من المستحيل أن يوصف اللّه بكذا ، وتناقضُ الأقوال يدل على بطلانها .

(٨٨) الكشاف لأبي القاسم الزمخشري كتاب معروف متداول ، وهو جيد في اللغة والبلاغة ، لكنه على أصول المعتزلة كما قال الشيخ ، ولا تكاد تعرف كلامه في ذلك إلا إذا كان عندك علم بمذهب المعتزلة ومذهب أهل السنة والجماعة ؛ لأنه رجل جيد وبليغ ، يدخل عليك الشيء وأنت لا تشعر به حتى أنك تعتقد أن هذا هو الكلام الصحيح السداد . لكن فيه بلاء . يقال إنه قال : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ قال : أي فوز أعظم من دخول الجنة والنجاة من النار . كلام طيب ، لكنه يريد نفي رؤية اللّه عزَّ وجلَّ لأن رؤية اللّه عزَّ وجلَّ =



وأصول المعتزلة خمسة ، يسمونها هم : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٨٩) .

= أعلى شيء ، كما قال تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس : ٢٦] ، أما إذا قرأت هذا في الكتاب فصحيح ، ما هو الفوز الذي أعظم من دخول الجنة والنجاة من النار ؟ هذا الرجل يشير إلى أنه لا رؤية أن اللَّه لا يُرى لأن رؤية اللَّه أعظم من دخول الجنة وأعظم من كل شيء ، وله أشياء عجيبة عند التصرف يتلاعب بالعقول إذا لم يكن عندك حذر منه ومعرفة بأصول المعتزلة وأصول أهل السنة والجماعة تضل . هذا إذا تكلم في أسماء اللَّه وصفاته وما يتعلق بمذهبهم ، أما إذا تكلم في البلاغة والعربية فهو جيد .

(٨٩) الآن يقول : إن من أصولهم التوحيد ، هل في هذا شيء ؟ نحن نوحد اللَّه نقول التوحيد . لكن التوحيد الذي يريدون ، له معنى آخر ، كذلك أيضًا العدل ، هذا أصل عظيم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل : ٩٠] ، الثالث المنزلة بين المنزلتين ، نسأله ما المنزلة بين المنزلتين ؟ يقول : أنا أعلمك . هذا رجل محافظ على الطاعات متجنب للمعاصي ، ورجل آخر يفعل الكبائر وهو مؤمن ، هل نجعلهم سواء ؟ ورجل ثالث كافر هل الثلاثة سواء ؟ لا ، إذن هذا المؤمن الذي يفعل الكبائر يصير في منزلة بين المنزلتين ما نقول مؤمن ولا كافر !!

إنفاذ الوعيد : اللهُ عزَّ وجلَّ يتوعَّد على فعل المعاصي التي لا تُخرج من الإسلام ، مثل : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] ، ومثل ثلاثة لا يدخلون الجنة : مدمن الخمر ، وقاطع الرحم ، ومصدق بالسحر . ومثل ثلاثة لا يكلمهم اللَّه يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب[١] .

يقولون : نحن ننفذ هذا الوعيد ؛ لأن الذي قال هذا الوعيد مَن ؟ اللَّه عز وجل ، وهو قادر ، فلا بد من إنفاذه ، فهم يقولون : ننفذ الوعيد .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : هذا من أصولهم ، ونعم الأصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ما فُضلنا على الأمم إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكن يريدون به معنى =

---

(١) انظر كتاب الكبائر للذهبي .

وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات وغير ذلك ، قالوا : إن الله لا يُرى ، وإن القرآن مخلوق وإنه تعالى ليس فوق العالم ، وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا مشيئة ، ولا صفة من الصفات(٩٠) .

وأما عدلهم فمن مضمونه أن الله لم يشأ جميع الكائنات ، ولا خَلَقَها كُلَّها ، ولا هو قادر عليها كُلِّها ، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله ، لا خيرها ولا شرها . ولم يُرد إلا ما أمرَ به شرعًا ، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئة(٩١) .

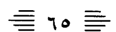
= باطلًا ، فكيف يلبسون على الناس ، هذه الأصول إذا قرأتها تقول : هذه أصول حق . لكن عندما تُفسر تجد أنها باطلة .

(٩٠) إذن ماذا صار التوحيد عندهم ؟ إلى تجريد الله من صفاته ، هذا التوحيد عندهم ، وحد الله يعني جرده من صفاته ؛ لأنك إذا قلت له صفة مثلته بغيره وحينئذ لم تكن موحدًا ؛ لأن التوحيد مبناه على أمرين على النفي والإثبات ؛ لأنه من وحد يوحد ، فلا توحيد في إثبات فقط ، ولا توحيد في نفي فقط ؛ لأن النفي المجرد تعطيل والإثبات المجرد لا يمنع المشاركة فلا توحيد إلا بنفي وإثبات . فإذا قلت : لا قائم . هذا نفي . إذن نفيت القيام عن كل أحد فهو تعطيل . وإذا قلت : زيد قائم . هذا إثبات ، لكن هل يمنع المشاركة ؟ يمكن أيضًا عمرو قائم ، خالد قائم ، زيد قائم ، وإذا قلت : لا قائم إلا زيد ، صار الآن توحيد ، جعلت القائم واحدا ، وهو زيد ، ومثله لا إله إلا الله ، هؤلاء يقولون : إن التوحيد أن لا تثبت لله صفة أبدًا .

نسأل الله العافية ، لا سمع ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا علم ولا شيء أبدًا .

(٩١) هذا العدل يقولون أنه ما يشاء كل شيء ما كل شيء يشاؤه الله أفعال العباد لا يشاؤها ، ولا خلق كل شيء ، أفعال العباد ما خلقها ! يا جماعة اتقوا الله ، قالوا : نعم ، لو كان الله شاء أفعال العباد ويخلقها ثم عذبهم هذا ظلم ، فإذن قلنا لم يشأها ولم يخلقها ويعذبهم بأنهم هم الذين يشاءونها وأوجبوها صار ذلك عدلًا ، انظر كيف يتحدثون بهذا الحديث ؟ ماذا تفعل ؟ توافق مباشرة ، تقول : كيف الله يشاء أفعاله ويخلقه أفعاله ويعذبهم عليها هذا ظلم ، فهم قالوا : هذا ظلم إذن فالله عزَّ وجلَّ لم يشأ أفعال العبد ولا خلقها .

وتقول لهم ردًّا على قولكم : هذا في الحقيقة تعطيل وتنقّص للخالق أن يكون في ملكه ما لا =



وقد وافقهم على ذلك متأخروا الشيعة ، كالمفيد ، وأبي جعفر الطوسي ، وأمثالهما[٩٢] . ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة ، لكن يضم إلى ذلك قول الإمامية الإثنى عَشَرية ، فإن المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك ، ولا من ينكر خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي .

= يشاءه ولا يريده ، أو أن يكون هناك خَلْق لم يقم به ، وليس اللّه هو الذي خلقه ، مع أن هو الخالق لكل شيء .

ثم نقول : إن الظلم منتفٍ في أمرين : معقول ، ومنقول . أما المعقول فلأن اللّه تعالى أعطى الإنسان عقلًا يدرك به ويعرف به ما يضره وينفعه ، أليس كذلك ؟ بلى ، ليس كبهيمة ، له عقل يتصرف ، ولم (يحسره) عن عقله أبدًا .

وأما المنقول : فقد أرسل إليه الرسل وبين له الحق من الباطل ، وأقام عليه الحجة : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] ، الظلم الحقيقي أن يقول لك : افعل ، ثم تفعل ، ثم يعاقبك . أما أن يقول : لا تفعل ، ثم تفعل فيعاقبك ، فهل هذا ظلم ؟ أبدًا ، لو أن رجلًا قال لولده : لا تفعل ، ثم فعل فعاقبه ، لعَدَّه الناس عدلًا أم ظلمًا ؟ عدلًا وتقويمًا لهذا الابن .

فانظر إلى تلبيسهم – والعياذ بالله – ومجادلتهم وإلى باطلهم .

ويقولون : إن اللّه تعالى لا يريد إلا ما أمر به فقط ، فجعلوا الإرداة بمعنى الأمر الشرعي ، وهذا باطل ، لو قلنا : ما يريد إلا ما أمر به شرعًا ، لكان أكثر الناس يعملون بغير إرداته لأن ٩٩٩,٠ كلهم لا ينفذون مراد اللّه الشرعي .

ولا شك أن هناك فرقًا بين الرضا الذي هو تابع للأمر ، وبين المشيئة الشاملة لما أمر به وما لم يأمر به .

(٩٢) الشيخ رحمه اللّه عبر هنا بالشيعة وبالأول عَبَّر بالروافض ، فهم شيعة بحسب قولهم – أنهم شيعة لعليّ بن أبي طالب – وهم روافض لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين رحمه اللّه حين اجتمعوا وقالوا : ما تقول في أبي بكر وعمر ؟ فأثنى عليهما خيرًا ، وقال : هما وزيرا جَدِّي . من يعني بجده ؟ الرسول عليه الصلاة والسلام ، فلما قال ذلك رفضوه واعتزلوه ومن ثَمَّ سُمُّوا رافضة . =

ومن أصول المعتزلة مع الخوارج : إنفاذ الوعيد في الآخرة ، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة ، ولا يخرج منهم أحدًا من النار .

ولا ريب أنه قد رَدَّ عليهم طوائفُ من المرجئة ، والكرَّامية ، والكُلَّابية ، وأتباعهم ، فأحسنوا تارة وأساءوا أخرى ، حتى صاروا في طرفي نقيض ، كما قد بسط في غير هذا الموضع (٩٣) .

= والحقيقة أن أهل السنة والجماعة هم شيعة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ومن آمن من أهل البيت ؛ لأن المؤمن هو ولي لكل مؤمن ، قال الله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة : ٧١] ، فكل من كان أكثر إيمانًا بالله عز وجل فإنه أكثر ولاية للمؤمنين من أهل البيت ولغيرهم ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بريء مما ينسب إليه من هذه الأقوال الباطلة ، بل إنه رضي الله عنه حرّق غاليتهم بالنار ، لما جاءوا إليه وقالوا له : أنت الله – نعوذ بالله – ما صبر ، أمر بالأخاديد فَخُدَّت وبالحطب فجُمع ثم ألقاهم في النار شر قِتْلة – والعياذ بالله ؛ لأنهم جعلوه إلهًا ، والذين لا يجعلونه إلهًا باللفظ قد يجعلونه إلهًا بالمعنى ويعتقدون أنه مدبر للكون وأنه ما من ذرة في الأرض ولا في السماء إلا والذي يدبرها علي بن أبي طالب ، قطب الأقطاب .

وعلى كل حال فنحن نقول : نشهد الله عزَّ وجلَّ على محبة المؤمنين من أهل البيت ، ونرى أن المؤمن من أهل البيت له حقان علينا : الحق الأول إيمانه ، والثاني قرابته من رسول الله ﷺ ، ونرى أنهم ما شرفوا إلا لقربهم من رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وليس الرسول هو الذي شرف بهم ، بل هم شرفوا بقربه ، ونرى أيضًا أنهم مراتب ومنازل وأنهم وإن تميزوا بهذه الخصيصة وهي القرب من الرسول عليه الصلاة والسلام ، فلا يعني ذلك أن لهم الفضل المطلق على مَنْ فضلهم في العلم والإيمان ، فأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم هؤلاء أفضل من علي بن أبي طالب الفضل المطلق ، وإن كان علي بن أبي طالب يمتاز عنهم في بعض الخصوصيات ، لكن هذا لا يلزم منه التفضيل المطلق ؛ لأن هناك فرقًا بين الإطلاق وبين التقييد .

(٩٣) وهذا يكون أحيانًا يَرُدُّ بعض الناس على بعض البدع ولكن يكونون في طرفي نقيض مع الآخرين يأتي ببدعة ، هو مثل ما ذهب إليه بعض الناس أنه ينبغي في عاشوراء التوسعة على =

والمقصود : أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه ، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا من أئمة المسلمين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم .

وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة ؛ وذلك من جهتين : تارة من العلم بفساد قولهم . وتارة من العلم بفساد ما فسّروا به القرآن ؛ إما دليلًا على قولهم ، أو جوابًا عن المُعَارِض لهم .

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة ، فصيحًا ، ويدس البدع في كلامه ، وأكثر الناس لا يعلمون ؛ كصاحب « الكشاف » ونحوه ، حتى إنه يروجُ على خَلْقٍ كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاءَ اللَّه !

وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم مَن يذكر في كتابه وكلامه مِن تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم ، أو يعتقد فسادها ، ولا يهتدي لذلك[٩٤] .

ثم إنه بسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية ، ثم الفلاسفة ، ثم القرامطة ، وغيرهم ، فيما هو أبلغ من ذلك .

وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة ؛ فإنهم فسّروا القرآن بأنواع لا يقضي منها العالم عجبه ! فتفسير الرافضة كقولهم : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾

= الأهل وإدخال الفرح والسرور ، (ليقابلوا) بذلك الرافضة الذين يجعلون يوم عاشوراء يوم غم وحزن ، وهذا خطأ ؛ لأن البدعة لا يجوز أن تقابل ببدعة ، بل يكفي في البدعة منعها ، أنت تقول : هذا غير مشروع وكل بدعة ضلالة ، وأما أن تحدث شيئًا يقابلها فهذا لا ينفع ، لا تُذهب البدعة إلا السنةُ فقط . اللَّه المستعان .

(٩٤) ذلك لأنهم كانوا أقوياء في الأساليب ، فتجد ظاهر كلامهم أنه جيد وليس فيه شيء ، لكنه يدسون فيه السم ، فهؤلاء الذين ينقلون من تفاسيرهم ما ينقلون وهم يعلمون فساد قولهم ، معناه أنهم اغتروا بأساليبهم وألفاظهم ولم يهتدوا إلى ما كانوا عليه من الباطل ، وقد سبق لنا أن سبب ذلك أنهم كانوا يعتقدون رأيًا ثم يستدلون لرأيهم ، أو يستدلون بنصوص الكتاب والسنة على ما لا تدل عليه .

[المسد: ١] هما أبو بكر وعمر[٩٥]. و﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] أي: بين أبي بكر وعمر وعلي في الخلافة[٩٦]، و﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة[٩٧]، و﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ [التوبة: ١٢]: طلحة والزبير[٩٨]،

---

(٩٥) يعني (باليدين) أبا بكر وعمر! هما اليدان، يدان لأبي لهب، نسأل الله العافية.
وهذا مما يدل على أن الرافضة في الحقيقة عندهم من الغل والحقد على الصحابة رضي الله عنهم، بل وعلى دين الإسلام، ما يتسترون بظاهر حالهم من أنهم مسلمون، وأنهم أهل الإسلام، وهم - والعياذ بالله - في باطن أمرهم من أشد الناس عداوة وبغضًا لأصحاب الرسول عليه الصلاة والسلام.
فرجل يقول: إنه مؤمن وإنه مسلم، يقول: إن هذه الآية نزلت في أبي بكر وعمر - أشرف الأمة على الإطلاق أبو بكر وعمر، فإذا كان مثل هذه الآية تتنزل عليهما فما بقي للمسلمين شأن بعد ذلك.

(٩٦) والمراد لئن أشركت بمن؟ بالله في عبادته، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، هم يقولون: لئن أشركت بين هؤلاء الثلاثة بالخلافة، يعني معناه: لئن جعلتهم خلفاء فإن عملك يفسد، وعلى هذا فقد حرفوا القرآن أعظم تحريف - والعياذ بالله.

(٩٧) قاتلهم الله، الذي يقول هذا موسى لقومه، ومع ذلك قالوا: إن المراد عائشة، أمرنا الله تعالى أن نذبحها، قاتلهم الله، يعني أنا عندي أن أي إنسان يرى مثل هذه التفاسير ما يشك في كفرهم - والعياذ بالله.
ولا يشك أي أحد (بما) عندهم ولا حياء، كيف لا يستحيون من عباد الله: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧]، أين عائشة من موسى حتى ينزل كلام رب العالمين على هذا المعنى؟ الله أكبر.
ومتأخروهم يأخذون من المتقدمين، ويجادلون عنهم.

(٩٨) هل هذا يستقيم: ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ [التوبة: ١٢]، هذا في المعاهدين الذين عاهدهم الرسول عليه الصلاة والسلام، والحكم ينسحب على غيره بالقياس، إنما الآية ليست كما أراد هؤلاء المحرفون - والعياذ بالله - لكن هم لا يبالون ولا يستحيون لا من الله ولا من عباد الله ولا من أحد.

و﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ [الرحمن: ١٩]: علي وفاطمة، و﴿ اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢]: الحسن والحسين(٩٩). ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [يس: ١٢] في علي ابن أبي طالب(١٠٠)، و﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النبأ: ١، ٢]: علي بن أبي

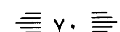
---

(٩٩) أعوذ بالله: ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ١٩- ٢٢]، حسنًا إذن كان بينهما برزخ لا يبغيان، هل علي وفاطمة بينهما برزخ؟ لكن هذا سخافة منهم كما قال الشيخ رحمه الله، [لا] يقضي العالم منه العجب من سوء الفهم وسوء القصد، يعني جمعوا بين أمرين؛ سوء الفهم، وسوء القصد في تفاسيرهم هذه.

ما المراد بالبحرين؟ قال العلماء رحمهم الله: المراد بهما المالح والعذب، والبرزخ الذي بينهما قيل: إنه ما يُرى عند مَصَبِّ النهر في البحر فإن النهر يأتي مندفعًا بقوة ويسير أمامه مثلًا شيء طويل ما ينزل في البحر عند المصب.

وقال بعض أهل العلم: إن المراد بالبرزخ الذي بينهما هو اليابس من الأرض، وأن هذا من قدرة الله عزَّ وجلَّ؛ لأن الأرض كروية وكون الله عز وجل أمسك هذا البحر فيها حتى لا يذهب ويبغي على اليابس. وقال بعضهم: إن هذا البرزخ برزخ دقيق بين البحر المحيط والبحار الأخرى التي تعتبر كالخلجان بالنسبة له أن بينهما برزخًا، ويقولون: إنه يُحَسّ به بالأسماك، التي تعيش في هذا ما تعيش في الثاني أو بالعكس، وهذا يدل على أنها متنوعة على الرغم من أنها متلاصقة فبينهما برزخ، فهذه ثلاثة أقاويل في معنى هذا، ولم يقل أحد من أهل العلم لا السابقون ولا اللاحقون لم يقل: إن المراد به فاطمة وعلي بن أبي طالب، لكن هذا من خرافات الرافضة، والعياذ بالله.

(١٠٠) أين هذا من اللفظ: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [يس: ١٢]، أي في كتاب، يأتم به بالإنسان ويأخذ به ويشاهد عمله، أين هذا من علي بن أبي طالب؟ لا شيء، لكن هم يقولون: علي إمام، ومبين فصيح مظهر للحق، فكل شيء أحصاه الله في هذا الرجل، كل شيء أحصيناه كائن في إمام مبين، وهذا واضح أنهم يَدَّعُون أن علي بن أبي طالب يعلم الغيب؛ لأن الله قال: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ أين مكانه؟ في هذا الإمام، كائن في هذا الإمام، فعلى هذا يعتقدون أن عند علي بن أبي طالب علم الغيب والشهادة ما عند الله، فكل ما أحصاه الله من الأمور فإنه كائن في هذا الإمام في علي بن أبي طالب.



طالب[١٠١]، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]: هو عليّ. ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقُه بخاتمه في الصلاة[١٠٢]، وكذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ

(١٠١) أعوذ بالله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ • عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ • الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [عم: ١- ٣]، يقولون: هو علي بن أبي طالب؛ لأن الناس مختلفون فيه، ما بين مادح وقادح، ومحب ومبغض، ولكن هل علي نبأ أم مُنْبأٌ به؟ ثم هذا الخلاف الذي هم فيه مختلفون: كان أم سيكون؟ كان الذي هم فيه مختلفون. ما قال: الذي هم فيه يختلفون أو سيختلفون، وعلي ابن أبي طالب حين نزلت الآية ما اختلف الناس فيه.

(١٠٢) حسنًا، وهل هذا صحيح، ؟ أبدًا ما هو صحيح: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، كل مؤمن فإنه ولي لله ورسوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «أنا وليُّ كل مؤمن»[١]. وأنا أولى بكل مؤمن من نفسه[٢]. فهذه الولاية الحقيقية. ولا ريب أن علي بن أبي طالب له حظ من هذه الآية كغيره من المؤمنين، وأنه من الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويركع ويسجد رضي الله عنه، لكن ما يمكن أن نقول: هذا خاص به لا يتناول غيره، فعليٌّ رضي الله عنه داخل في الآية وأبو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وخالد بن الوليد وغيرهم من الصحابة كلهم داخلون في هذه الآية.

الزبير بن العوام قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن لكل نبي حواريًا، وإن حواري الزبير»[٣]، ومع ذلك هم يقولون: إن الزبير من أئمة الكفر، والعياذ بالله، فإذا كان الزبير من أئمة الكفر وهو حواريّ الرسول ﷺ (وما هو لازم الرسول؟) يكون أصحاب الرسول الخاصون به هم أئمة الكفر. وما ظنك برجل يكون أصحابه الخاصون به أئمة الكفر؟ يكون مثلهم، إما بطريق اللزوم وإما بطريق الاصطحاب، ولهذا جاء في الحديث - وإن كان فيه نظر -: «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل»[٤].

ما معنى الحواري؟ الحواري الأصحاب الخاصون.

(١) أخرجه النسائي (٨٤٦٤) عن زيد بن أرقم.

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧) عن جابر.

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٨٤٧)، ومسلم (٢٤١٥) عن جابر.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨) وقال: حسن غريب، وغيرهما عن أبي هريرة. وانظر كشف الخفاء (٢/٢٦٣).

صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧] نزلت في عليّ لما أصيب بحمزة[١٠٣].

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران: ١٧] إن الصابرين: رسول الله، والصادقين: أبو بكر، والقانتين: عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين: علي[١٠٤]. وفي مثل قوله: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾: أبو بكر، ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾: عمر، ﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾: عثمان، ﴿ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح: ٢٩]: علي[١٠٥].

---

(١٠٣) يا سبحان الله العظيم، أيما أعظم مصابًا الرسولُ ﷺ أم علي في حمزة؟ الرسول، لكن هم يقولون: إن علي هو الذي أصيب بحمزة، وهو الذي له هذه الآية. فيكون من كذبهم وافترائهم يكون علي بن أبي طالب أشد حزنًا على فَقْده لحمزة من رسول الله ﷺ.

وكذبوا والله في ذلك، المصاب به أعظم من أصيب به بلا شك هو الرسول عليه الصلاة والسلام.

(١٠٤) هذا جهل أيضًا؛ لأن هذه الأوصاف يصح أن تنطبق على موصوف واحد. أما توزيعها فهذا غير صحيح، وأيضًا الصابرين والصادقين والقانتين الذين يظهر أن القانت أفضلهم، كيف يكون الرسول في مرتبة الصبر، وهذا مرتبة الصدق، وهذا مرتبة القنوت، الرسول عليه الصلاة والسلام هو أفضل من اتصف بهذه الصفات، فهو أفضل الصابرين، وأصدق الصادقين من الخلق، وكذلك أفضل القانتين، وهو أجود المنفقين حتى إنه يعطي عطاء من لا يخشى الفقر[١]، ويبيت طاويًا عليه الصلاة والسلام[٢]. وأما استغفاره فناهيك به كان يستغفر الله ويتوب إليه في اليوم مائة مرة[٣]، وكان يقوم الليل حتى تتورم قدماه ويقول: أفلا أكون عبدًا شكورًا[٤].

(١٠٥) هذا من التوزيع، لكن هذا ليس من تفسير الرافضة، لكن تفسير قاصر بلا شك، يقولون: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ [أبو بكر]؛ لأن أبا بكر معه في الغار ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ وعمر ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾؛ لأن أشدهم في دين الله عمر، =

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣١٢) عن أنس.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٦٠)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٣٤٧) عن ابن عباس. وانظر الترغيب (٤/٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) عن الأغر المزني.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٥٩) عن المغيرة و(٣٨٦٠) عن عائشة.

وأعجب من ذلك قول بعضهم : ﴿ وَالتِّينِ ﴾ : أبو بكر ، ﴿ وَالزَّيْتُونِ ﴾ : عمر ، ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ : عثمان ، ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [التين : ١ - ٣] : علي[١٠٦] .

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحالٍ ، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص بحال ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح : ٢٩] كل ذلك نعت للذين معه ، وهي التي يسميها النحاة خبرًا بعد خبر . والمقصود هنا أنها كلها صفاتٌ لموصوف واحد ، وهم الذين معه ، ولا يجوز أن يكون كل منها مرادًا به شخص واحد ، وتتضمن تارة جعلَ اللفظ المطلق العام منحصرًا في شخص واحد ، كقولهم : إن قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [المائدة : ٥٥] ، أُريد بها عليٌّ وحده ! وقول بعضهم : إن قوله : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [الزمر : ٣٣] أُريد بها أبو بكر

= [﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾]عثمان مشهور بالرحمة واللين والعطف ، و﴿ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ علي ابن أبي طالب رضي الله عنه من الراكعين الساجدين ، لكن عثمان أيضًا شهر عنه أنه كان يقوم الليل وأنه كثير القيام[١] .

والمهم أن هذا خطأ ، وأن قولهم : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ يشمل كل الصحابة ، وقوله : ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ ينطبق على الجميع .

(١٠٦) هذا جاهل ، هل هذا تفسير « التين » أبو بكر ؟ هذا فُسّر يعني كتاب تفسير يا جماعة ، الشيخ ينقل عن تفسير نعم . الزيتون عمر ، والثالث طور سنين عثمان ، وهذا البلد الأمين علي ابن أبي طالب ، سماهم كلهم بمأكول ومسكون .

لعله لما قدّم التين وكان أبو بكر رضي الله عنه مُقدّمًا بدأ به ، قال : أبو بكر أفضلهم ، فالله بدأ بالتين والزيتون ، حسب ترتيبهم بالخلافة والأفضلية .

يمكن يأتي [قائل] يقول : ﴿ الشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ يقول : الرسول ، ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾ يقول : أبو بكر ، ﴿ النَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ﴾ عمر ، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴾ يقول : عثمان ليل مظلم ، ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ هذا علي . مخرفين . فهو رأى أن هذه الكلمات مرتبة ، وقال : نجعلها على هؤلاء الأربعة لأنهم مرتبون . وليس هناك مناسبة .

---

(١) انظر الحلية (١/٥٥١) ، وتفسير ابن كثير عند ذكر قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [الزمر : ٩] .

وحده[107]. وقوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ [الحديد : ١٠] أُريد بها أبو بكر وحده . ونحو ذلك[108].

وتفسير ابن عطية ، وأمثاله ، أتبع للسنة والجماعة ، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري . ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورةِ عنهم على وجهه ، لكان أحسن وأجمل ، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري – وهو من أجلّ التفاسير المأثورة وأعظمها قدرًا – ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف ، لا يحكيه بحال ! ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين !! وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أُصولهم بطُرقٍ من جنس ما قررت به المعتزلةُ أُصولَهم ، وإن كانوا أقرب إلى

---

(١٠٧) هذا قال به بعض المفسرين ، قال : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [الزمر : ٣٣] ، هذه نزلت في أبي بكر .

ولكن سبق لنا أن قوله : نزلت في كذا ، يعني أنه داخل في معناه . فيكون تفسيرًا ، وعلى هذا أن من قال إنها نزلت في أبي بكر ، أن أبا بكر رضي الله عنه يدخل في معناها : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ ، ولا شك أن أول من يدخل فيها الرسول عليه الصلاة والسلام ، فإنه جاء بالصدق وصَدَّق به ، شهد الناس له عليه الصلاة والسلام أنه رسول الله حقًّا ، وأنه عليه الصلاة والسلام مرسل إلى جميع الناس وهم يقرأون ذلك : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف : ١٥٨] ، فكان جاء بالصدق وصدق به أيضًا .



(١٠٨) والذي قال أريد بها أبو بكر مثلاً ، نقول : إذا أرادها على سبيل الحصر فخطأ ، وإن أرادها على سبيل المثال فصحيح . لنا أن نقول : نزلت في أبي بكر ، يعني وفي أمثاله ، ولكن إن أُريد الحصر فهذا لا يجوز ، وهذه قاعدة في التفسير أنه لا يجوز أن يُخَصَّص العام ويُخصر معناه إلا بدليل ، فإن جاء الدليل مثل قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، إن الناس المراد بهم أبو سفيان ، قد جمعوا لكم فاخشوهم ، وإلا فإن الواجب إبقاء العام على عمومه ؛ لأن حصره في واحد من أفراده قصور في التفسير ، وكما نعلم جميعًا أن المفسِّر يجب أن يكون مطابقًا للمُفَسَّر ، أما أن يخصص هذا لا يجوز ، كما أنه لا يجوز أن يعمم أيضًا ، فإذا جاء نص في شيء خاص لم يجز أن نجعله عامًا ، اللهم عن طريق القياس إن كان مما يمكن فيه القياس .

السنة من المعتزلة ، لكن ينبغي أن يُعطى كل ذي حق حقه ، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب[١٠٩] ، فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول ، وجاءَ قوم فسّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه ، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا .

وفي الجملة : من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك ، بل مبتدعًا ، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه[١١٠] .

---

(١٠٩) هذا من كلام الشيخ رحمه اللّٰه يدل على أنه رجل مُنْصِف وعادل ، وأن الحق ولو كان من أهل البدع يجب أن يقبل ، وأن أهل البدع إذا كان بعضهم أقرب إلى السنة من بعض يجب أن يُثْنَى عليهم بهذا القرب ، وأما أن نرد ما قاله أهل البدع جملة وتفصيلًا حتى ما قالوه من الصواب ونقول : هذا قاله صاحب بدعة ، فهذا خطأ ؛ لأن الواجب أن يقول الإنسان الحق أين ما كان ولا ينظر إلى قائله ، ولهذا يقال : يجب أن يُعرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال . أنت إذا عرفت الحق بالرجال معناه أنك مقلد محض ، لكن العكس إذا عرفت الرجال بالحق وأنه إذا كان ما يقولونه حقًّا فهم رجال حقًّا ، هذا هو العدل . فالشيخ رحمه اللّٰه يقول : يجب أن يعطى كل ذي حق حقه ، حتى لو كان من أهل البدع وكان قريبًا من أهل السنة فإننا نعطيه حقه ونقول : هذا المبتدع أقرب إلى السنة من هذا المبتدع .

(١١٠) انتبهوا هذه مسألة مهمة (**مَنْ عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك بل مبتدعًا وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه**) يعني نحن نصفه بأنه مخطئ وبأنه مبتدع ؛ لأن كل قول في دين اللّٰه لم يأت في كتاب اللّٰه ولا في سنة رسوله ولا في قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان فهو قول مبتدع ؛ لأنه مُحْدَث ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة »[١] . هذه قاعدة مهمة سواء كان ذلك في التفسير أو في الأحكام الشرعية أو في الأمور العلمية العَقَدية ، فكل شيء مخالف لما عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان فإنه قول مُبْتَدَع ، وصاحبه مخطئ . =

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه (٤٣) عن العرباض . وأصله في مسلم (٨٦٧) عن جابر .

فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته ، وطرق الصواب . ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بَعث الله به رسوله ﷺ ؛ فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا(١١١) . ومعلوم أن كلَّ من خالف قولهم له شبهة يذكرها ؛ إما عقلية وإما سمعية ، كما هو مبسوط في موضعه(١١٢) .

والمقصود هنا : التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير ، وأن من أعظم أسبابه البدعَ الباطلة التي دعت أهلَها إلى أنْ حَرَّفوا الكلم عن مواضعه ، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أُريد به ، وتأولوه على غير تأويله .

= ولكن هل يأثم هذا القائل ؟ ينظر إذا كان مجتهدًا بازلًا وسعه في طلب الحق ولكن لم يصل إليه فهو مغفور له ، ولهذا قال الشيخ رحمه الله : وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه ، فلنا الآن نظران ؛ نظر إلى القول أو التفسير ، ونظر إلى القائل أو المفسّر . فالقول أو التفسير المخالف لما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، هذا قول مبتدع باطل .

وأما بالنسبة للقائل فينظر ، فإن كان قد بذل الجهد وسعى قدر ما يستطيع إلى الوصول إلى الحق ولكن لم يتبين له إلا ما قال ، فإنه يغفر له خطؤه ؛ لأن اللَّه يقول : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، فيعذر بهذا الخطأ . وهذه القاعدة تكاد تكون مُجمَعًا عليها ، وإن كان العلماء يختلفون في بعض تفصيلها أحيانًا ، لكن هذه قاعدة أصيلة وأصل .

(١١١) أخطأ في الدليل لأنه فسره بغير المراد به ، وأخطأ في المدلول حيث أتى بمعنى مخالف لما كان عليه السلف .

(١١٢) صحيح ، ما قاله الشيخ رحمه اللَّه له أصل في القرآن : أن المخالفين للقرآن لهم شُبَه وقد أشار اللَّه إلى ذلك في قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ؛ لأن المبطل لو أتى بشيء لا شُبْهَة فيه لم يقبل منه ، فهو يأتي بأمور فيها اشتباه لكنه – والعياذ بالله – سائق لا يحكم هذا المشتبه على المحكم حتى يكون بيّنًا وإنما يجعل الشيء كله مشتبهًا .

وكما قال الشيخ رحمه الله : كل مَنْ خالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان فله شُبَهٌ يتعلَّل بها ويُموِّه بها .

فمن أصول العلم بذلك : أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه ، وأنه الحق . وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم . وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع . ثم أن يعرف بالطرق المفصَّلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق .

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين من جنس ما وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره .

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول ، فمثل كثير من الصوفية ، والوعاظ ، والفقهاء ، وغيرهم : يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحة لكن القرآن لا يدل عليها ، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السُّلَمي في « حقائق التفسير » ، وإن كان فيما ذكروه ما هو معانٍ باطلة فإن ذلك يدخل في القسم الأول ، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعًا ، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدًا .

* * *

فصل في أحسن طرق التفسير

«تفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالسنة»(١١٣)

فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب : إن أصح الطرق في ذلك :

❋ أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل في مكانٍ فإنه قد فُسِّر في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر .

❋ فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء : ١٠٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل : ٦٤] . ولهذا قال رسول الله ﷺ : « ألا إني أُوتيت القرآن ومثلَه معه »(❋) يعني : السنة . والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن ، لا أنها تتلى كما يتلى . وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ، ليس هذا موضع ذلك .

والغرض : أنك تطلب تفسير القرآن منه ، فإن لم تجده فمن السنة ، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ، قال : فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله . وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد(١١٤) .

---

(١١٣) هذه العناوين ليست من المؤلف .

(١١٤) تكلم بعض العلماء على هذا الحديث وضعفه ، لكن المؤلف يرى أن إسناده جيد ، وه =و

(❋) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) ، والترمذي (٢٦٦٤) وحسنه ، وابن ماجه (١٢) في المقدمة عن المقدام بن معد يكرب ، وصححه ابن حبان (١٢) ، والحاكم (١/١٠٩) ، وتتمة تخريجه في حاشية المسند (٤/١٣١) .

تفسير القرآن بأقوال الصحابة

وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعتَ في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرآن ، والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم ، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين وعبد الله بن مسعود .

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جَرير الطبري : حدثنا أبو كريب ، قال : أنبأنا جابر بن نوح قال : أنبأنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : قال عبد اللَّه – يعني ابن مسعود –: « والذي لا إلهَ غيرُه ما نزلت آيةٌ من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيما نزلت وأين نزلت ، ولو أعلمُ مكان أحد أعلمَ بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته »(١١٥) .

وقال الأعمش – أيضًا – عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : كان الرجل منا إذا

= الظاهر[1] ؛ لأنه يوافق القاعدة العامة في الشريعة : أن الإنسان يحكم بكتاب اللَّه ، فإن لم يجد فبسنة رسول اللَّه ﷺ ؛ لأن في السنة أشياء ما فصلها القرآن ولا تجدها ظاهرة في القرآن ، فلابد من الرجوع إلى السنة ، أما إذا كانت لا في هذا ولا في هذا ، فالإنسان يجتهد . ويجتهد رأيه ليس المعنى أن يحكم برأيه ، لكن المعنى أن يجتهد في تطبيق الواقعة والحادثة على نصوص الكتاب والسنة ، وبهذا يكون هذا الحديث مطابق للقواعد العامة في الشريعة . الذين ضعفوه ظنوا أن قوله : « فإن لم تجد فبسنة رسول الله » أن السنة تكون في مرتبة متأخرة ، وظنوا أيضًا أن قوله : « أجتهد رأيي » يعني أحكم بالرأي ، وليس كذلك .

(١١٥) هذا فيه السفر في طلب العلم ، وليس مراد ابن مسعود رضيَ اللَّه عنه بهذا أن يمدح نفسه وأن يفخر بها ، لكن مراده أن يحث الناس على تعلّم كتاب اللَّه عز وجل وعلى طلب تفسيره من أهله ، ولعله أيضًا يريد أن يتعلم الناس منه تفسير كلام اللَّه سبحانه وتعالى .

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٩٢) ، والترمذي (١٣٢٧) وغيرهما . وانظر الكلام عليه في نصب الراية (٦٣/٤) ، وتحفة الطالب (١٥٢/١) ، والتلخيص الحبير (١٨٢/٤) .

تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن .

ومنهم الحبر البحر(١١٦) عبد الله بن عباس ابنُ عم رسول الله ﷺ وتَرجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له ، حيث قال : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل »(*) .

وقال ابن جرير : حدثنا محمد بن بشار قال : أنبأنا وكيع قال : أنبأنا سفيان ، عن الأعمش ، عن مسلم [عن مسروق] قال عبد الله - يعني ابن مسعود -: « نِعْمَ تَرْجمانُ القرآنِ ابنُ عباس »(**) .

ثم رواه عن يحيى بن داود ، عن إسحاقَ الأزرق ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن مسلم بن صُبيح أبي الضحى ، عن مسروق ، عن ابن مسعود أنه قال : نعم الترجمان للقرآن ابنُ عباس .

ثم رواه عن بُنْدار ، عَن جعفر بن عون ، عن الأعمش ، به كذلك .

فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة . وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح ، وعُمِّر بعده ابن عباس ستًا وثلاثين سنة ، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود !

وقال الأعمش ، عن أبي وائل : استخلف عليٌّ عبدَ الله بن عباس على المَوْسِم فخطب الناس ، فقرأ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية سورة النور - ففسرها تفسيرًا لو سمعته الروم والترك والدَّيْلم لأسلموا(***) .

ولهذا فإن غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن

---

(١١٦) البحر لكثرة علمه ، والحبر معناه أيضًا سعة العلم ؛ لأن الحبر والبحر الشيء الواسع . ويقال : الحَبْر والحِبْر بالكسرة أيضًا .

(*) أخرجه أحمد (٣٣٥/١) ، وأوله عند البخاري (١٤٣) ، ومسلم (٢٤٧٧) عن ابن عباس .

(**) أخرجه الطبري (٩٠/١) ، وابن أبي شيبة (١١١/١٢) ، والحاكم (٦١٨/٣) . وانظر فتح الباري (١٠٠/٧) .

(***) انظر تفسير ابن كثير (٥/١) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤٠/١) .



هذين الرجلين : ابن مسعود ، وابن عباس ، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال : « بَلِّغوا عني ولو آية ، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار » . رواه البخاري عن عبد الله بن عمر(*)(١١٧) .

ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين(**) من كتب أهل الكتاب ، فكان يحدّث منهما ، بما فهمَه من هذا الحديث من الإذن في ذلك .

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد ، فإنها على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق ، فذاك صحيح .

والثاني : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه ، لا من هذا القَبيل ، ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ، ولا نكذبه ، وتجوز حكايته ؛ لما تقدم . وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر دِيني .

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا ، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماءَ أصحاب الكهف ، ولون كلبهم ، وعدَّتهم ، وعصا موسى من أي الشجر كانت ، وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم ، وتعيين البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة ، ونوع الشجرة التي كلَّم الله

---

(١١٧) المعروف أن ابن مسعود لا يأخذ عن الإسرائيليات ، وإنما الذي يأخذ ابن عباس . فلا أدري هل كلام المؤلف رحمه اللّٰه كلام يراد به الجميع أو يراد به البعض ، وعلى كل حال راجعوا ترجمة عبد اللّٰه بن مسعود هل أحد من أهل العلم قال : إنه ممن يأخذ عن بني إسرائيل(١) ، ابن عباس مشهور بأنه يأخذ .

(*) أخرجه البخاري (٣٤٦١) . (**) تفسير ابن كثير (١/٥) .

(١) وافق ابنَ تيمية على ذلك ابنُ كثير فى تفسيره ، حيث قال : غالب ما يرويه إسماعيل السدى فى تفسيره الكبير عن عبد الله بن مسعود وابن عباس ، وفى بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب . اهـ بتصرف من تفسيره (١/٥) .

منها موسى ، إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن ؛ مما لا فائدة من تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم .

ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز[(١١٨)] ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٢٢] ، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدبِ في هذا المقام ، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا ، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ، ضَعَّف القولينِ الأوَّلين ، وسكت عن الثالث ، فدل على صحته ؛ إذْ لو كان باطلًا لردَّه كما ردّهما ، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته ، فيقال في مثل هذا : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ ، فإنه ما يعلمُ بذلك إلا قليلٌ من الناس ممن أطلعه الله تعالى عليه ، فلهذا قال : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ أي : لا تُجهد نفسك فيما لا طائل تحته ، ولا تسألهم عن ذلك ، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رَجْمَ الغيب .

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف : أن تُستوعب الأقوالُ في ذلك المقام ، وأن يُنبَّه على الصحيح منها ويُبْطَل الباطل ، وتُذكر فائدةُ الخلاف وثمرتُه لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته ، فيُشتغل به عن الأهم .

---

(١١٨) يقول : « **نقل الخلاف عنهم ذلك جائز** » لا على الاعتبار به ولكن لبيان اختلافهم في هذا الأمر ، وقد يكون في نقل اختلاف أهل الكتاب في هذ الأمور قد يكون فيه فائدة منه ، وهو أننا إذا كان هناك اختلاف فإن هذا يقلل من الثقة مما في أيديهم ، ويُعْلَم أن عندهم تصرفًا وكذبًا فيما ينقلونه .

أما أن نذكره على سبيل الاعتبار وأنها أقاويل صحيحة مقبولة ، فهذا لا يجوز فيما نعلم صدقه ، وكما قال الشيخ رحمه اللّه أنها ثلاثة أقسام . وأظن مر علينا فيما سبق أن ما نحتاج إليه من النقل لا بد أن يقوم عليه دليل ، وما لا حاجة إليه فإنه لا يقوم عليه دليل ، فكل ما يحتاج العباد إلى بيانه ، فلا بد أن يقوم عليه دليل صحيح . ولا يمكن أنْ يَدَعَه اللّه عز وجل بدون دليل تطمئن له النفوس .

فأما مَنْ حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص ، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه . أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال ، فهو ناقص أيضًا . فإنْ صَحَّحَ غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب ، أو جاهلًا فقد أخطأ[119] ، كذلك من نَصَبَ الخلاف فيما لا فائدة تحته ، أو حكى أقوالًا متعددة لفظًا ، ويرجع حاصلها إلى قولٍ أو قولين معنًى ، فقد ضيع الزمان[120] ، وتكثَّر بما ليس بصحيح ، فهو كلابس ثَوْبَي زُور[*] . والله الموفق للصواب .

(١١٩) [بيَّنَ] أنه إذا حكى الأقوال ولم يبين الصحيح أنه تارة يلام عليه وتارة لا يلام ، إن كان يعلم الصحيح ولم يبينه فهذا قصور ، وإن كان لا يعلم كما لو كان القولان عنده على حد سواء ، فإنه لا يلزم أن يبين ، وهذا يقع حتى في كلام المؤلف يذكر فيه قول أهل العلم ، ثم يقول : هذا قول الجمهور ، هذا قول فلان ، هذا قول مالك ، هذا قول الشافعي وما أشبهه .
فالإنسان الذي يسوق الخلاف فإن من الأمانة أن ينقل جميع الأقاويل لأنه كما قال الشيخ ربما يحذف من الأقاويل ما هو أصح ، ثم إذا نقل الأقاويل فإن كان لديه حجة ترجح أحد الأقوال وجب عليه أن يبين الراجح حتى لا يدع السامع في حيرة ، وإن كان لا يعلم فليس عليه بأس في أن يذكر الخلاف ولا يبين الراجح لأن الله [قال] : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ .

(١٢٠) فهذه الآية الكريمة التي ذكرها المؤلف زعم بعض الناس أن أصحاب الكهف ليسوا سبعة وثامنهم كلبهم وتثبتوا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ ، وهذا لا شك أنه غلط في تفسير الآية ؛ لأن الله قال : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ ، يعني وقد أبطل قولين وسكت عن الثالث ، وعلى هذا فيكون الثالث هو الأصح ؛ لأنه لو كان خلاف الأصح لبينه الله عز وجل ؛ لأنه تعالى لا يعلم الأمر على خلاف ما هو عليه . ثم إنه قال : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ولو كان المراد بقوله : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ أنه لا يعلمهم أحد من الناس لكان مناقضًا لقوله : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ فالآية بلا شك تدل على أن أصحاب الكهف كانوا سبعة وكان ثامنهم كلبهم ، وهنا نكتة في مسألة العدد ، قال : سبعة وثامنهم ، ولم يقل ثمانية ثامنهم كلبهم لأن الكلب من غير الجنس ، وإذا كان من غير الجنس فإنه لا يدخل في العدد ، ولكنه يُجعل بعدهم، ولهذا قال الله عز وجل: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧] ، =

(*) أخرجه البخاري (٤٢٠٦) ، ومسلم (٢١٢٩) عن عائشة .

فصل

في تفسير القرآن بأقوال التابعين

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة ؛ فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر فإنه كان آية في التفسير ، كما قال محمد بن إسحاق : حدثنا أبان بن صالح عن مجاهد قال : عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عَرَضات ، من فاتحته إلى خاتمته ، أُوقِفه عند كل آية منه وأسأله عنها .

وبه(*) إلى الترمذي قال : حدثنا الحسين بن مهدي البصري ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر عن [قتادة] قال : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا .

وبه إليه : قال حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيانُ بن عيينة ، عن الأعمش ، قال : قال مجاهد : لو كنت قرأت قراءة ابنِ مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت .

وقال ابن جرير : حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا طلق بن غَنَّام ، عن عثمان المكي ، عن ابن أبي مُليكة ، قال : رأيت مجاهدًا سأل ابنَ عباس عن تفسير القرآن ، ومعه ألواحُه ، قال ابن عباس : اكْتُبْ . حتى سأله عن التفسير كله .

ولهذا كان سفيانُ الثوري يقول : إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحسبُكَ به .

= ولم يقل : من نجوى أربعة إلا هو رابعهم ؛ لأنه خالق وهم مخلوقون .

وقوله : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ فسره المؤلف رحمه الله بأن المعنى لا تجهد نفسك في التعمق والجدال في عدتهم ، لماذا ؟ لأنه لا طائل تحته ، وهذا يمر علينا أحيانًا في الأحاديث إبهام الرجل صاحب القضية أحيانًا يبهم : قال رجل . دخل رجل . أتى أعرابي ، وما أشبه ذلك . فتجد بعض الناس يُتعب نفسه في تعيين ذلك الرجل مع أنه لا طائل تحت ذلك ، فيشتغل بالمهم إن كان مهمًا عن الأهم ، والأولى لطالب العلم ألا يضيع الوقت في مثل هذه الأمور التي فائدتها قليلة بالنسبة لغيرها ، أو ربما أنها لا فائدة فيها إطلاقًا ، والحاصل أن أصحاب الكهف عدتهم سبعة وثامنهم كلبهم ، وقد مر علينا أنهم لبثوا فيه ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعًا .

(*) كذا في الأصل ، ومثله يراد به إسناده إلى الترمذي ، لكنه هنا لم يذكره !

وكسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجْدَع، وسعيد بن المسيَّب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحّاك بن مُزاحِم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم، ومَن بعدهم.

فتُذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباينٌ في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره. ومنهم من ينص على الشيء بعينه. والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك، والله الهادي.

وقال شعبة بن الحجاج وغيرُه: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجةً في التفسير؟ يعني: أنها لا تكون حجةً على غيرهم ممن خالفهم. وهذا صحيح، أما إذا اجتمعوا على الشيء فلا يُرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، ولا على مَن بعدَهم، ويُرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عمومِ لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك[١٢١].

---

(١٢١) الآن التابعين شيخ الإسلام رحمه الله أشار إلى أن العلماء اختلفوا في كونهم حُجّةً في التفسير؛ لأنه قال: فإن كثيرًا من أهل العلم. وهذا يدل على أنها ليست محل إجماع، وهو كذلك، ولا ريب أن التابعين اختلفوا، فالذين تلقوا عن الصحابة التفسير هؤلاء لا يساويهم من لم يكن كذلك، ومع هذا فإنهم إن لم يسندوه عن الصحابي فإن قولهم ليس بحجة على مَنْ بعدهم إذا خالفهم؛ لأنهم ليسوا بمنزلة الصحابة، ولكنّ قولهم أقرب إلى الصواب، وكلما قرب الناس من عهد النبوة كانوا أقرب إلى الصواب ممن بعدهم. وهذا شيء واضح لغلبة الأهواء فيما بعد ولكثرة الوسطاء بينهم وبين عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. فَبُعْدهم هذا لا شك أنه يقلل من قيمة أقوالهم.

ومما نعرف أن الرجوع إلى قول مَنْ سلف أمر له أهميته، وأن غالب اجتهادات المتأخرين مما يحتاج إلى نظر، فإنها قد تكون بعيدة من الصواب. فصارت الآن الطرق في تفسير القرآن أربعة: القرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين. على خلاف في الأخير.

تفسير القرآن بالرأي

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام ؛ حدثنا مُؤَمَّل ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَن قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » .

حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن عبد الأعلى الثعلبي ، عن سعيد بين جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَن قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »(*) .

وبه إلى الترمذي قال : حدَّثنا عبدُ بن حُميد ، حدثني حَبَّان بنُ هلال ، قال : حدثنا سهيل أخو حَزْم القُطَعي ، قال : حدثنا أبو عِمران الجَوْنيّ ، عن جُندُب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قال في القرآن برأيه فأصابه فقد أخطأ » . قال الترمذي : هذا حديث غريب ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم . وهكذا روى بعض أهل العلم عن أصحاب النبي ﷺ ، وغيرهم ، أنهم شددوا في أن يُفسر القرآن بغير علم .

وأما الذي رُوي عن مجاهد وقتادة ، وغيرهما من أهل العلم ، أنهم فَسَّروا القرآن ، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسّروه بغير علم ، أو مِن قِبل أنفسهم .

وقد رُوي عنهم ما يدل على ما قلنا ؛ أنهم لم يقولوا مِن قبل أنفسهم بغير علم(**) .

فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به ، وسلك غير ما أُمر به . فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه ، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر ، لكن يكون أخفَّ جُرْمًا ممن أخطأ ، والله أعلم[١٢٢] . وهكذا سمّى الله تعالى القَذَفَة كاذبين ، فقال :

---

(١٢٢) ولهذا كان من اجتهد فأخطأ فله أجر ، كذلك من لم يجتهد ولو أصاب فقد أخطأ ، =

(*) أخرجه الترمذي (٢٩٥٠) ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي (٨٠٨٥) في الكبرى عن ابن عباس ، وأخرجه أبو داود برواية ابن العبد كما في التحفة (٤/٤٢٣) عن مسدد عن أبي عوانة . وصححه ابن القطان كما في النكت الظراف (٤/٤٢٣) ، وقوله : « حدثنا مؤمل » يستلزم ذكر من أخرجه قبله . لكنه هكذا في الأصول .

(**) بتمامه من سنن الترمذي (٥/٢٠٠) . وقوله : « به » تقدم الكلام عليه .

﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور : ١٣] . فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف مَنْ زنى في نفس الأمر ؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به ، وتكلَّف ما لا علم له به ، والله أعلم .

ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به ، كما روى شعبة عن سليمان ، عن عبد الله بن مرة ، عن أبي معمر ، قال : قال أبو بكر الصديق : « أيُّ أرضٍ تُقِلُّني وأيُّ سماء تُظِلُّني إذا قلتُ في كتاب اللَّهِ ما لم أعلم »(*) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : حدثنا محمد بن يزيد ، عن العوَّام بن حَوْشَب ، عن إبراهيم التيمي : أن أبا بكر الصديق سُئل عن قوله : ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ فقال : « أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم » . إسناده منقطع(١٢٣) .

= إذا كان ما تكلم فيه ليس محلًا للاجتهاد ، وتفسير القرآن بالرأي تارة يفسره الإنسان بحسب مذهبه كما يفعله أهل الأهواء فيقول : المراد به كذا وكذا ، مما ينطبق على مذهبه . وكذلك هؤلاء المتأخرون الذين فسروا القرآن بما وصلوا إليه من العلوم الفلكية أو الأرضية والقرآن لا يدل عليها ، فإنهم يكونون قد فسروا القرآن بآرائهم إذا كان القرآن لا يدل عليها لا بمقتضى النص ولا بمقتضى اللغة فهذا هو رأيهم ، ولا يجوز أن يفسر القرآن بهذا . كذلك أيضًا لو لم يكن عند الإنسان فهم للمعنى اللُّغوي ولا للمعنى الشرعي الذي يُفَسَّر به الآية فإنه إذا قال قولًا يكون قال بلا علم ، فيكون آثمًا ، كما لو أن أحدًا من العامة فسر آية من القرآن الكريم على حسب فهمه من غير مستند لا لغوي ولا شرعي فإنه يكون حرامًا عليه ذلك ، لأن مُفَسِّر القرآن يشهد على الله بأنه أراد كذا ، وهذا أمر خطير .

حرم الله علينا أن نقول عليه ما لا نعلم : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] ، فأي إنسان يقول على الله ما لا يعلم في معنى كلامه أو في شيء من أحكامه فقد أخطأ خطأً عظيمًا .

(١٢٣) لكن ما رأيكم لو أن رجلًا قيل له : وما معنى قوله تعالى : ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس : ١]؟ =

(*) أخرجه مسدد كما في المطالب العالية (٣٨٨٣) ، وورد من طرق أخرى انظرها في حاشية تفسير سعيد بن منصور (١٦٨/١) ، وفتح الباري (٢٧١/١٣) .

وقال أبو عبيد أيضًا : حدثنا يزيد ، عن حميد ، عن أنس : أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر : ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها ، فما الأَبّ ؟ ثم رجع إلى نفسه ، فقال : إن لهذا لهو التكلف يا عمر(*) .

وقال عبدُ بن حُميد : حدثنا سليمان بن حرب ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس ، قال : كنا عند عمر بن الخطاب ، وفي ظهر قميصه أربع رِقاع ، فقرأ : ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ فقال : ما الأَبّ ؟ ثم قال : إن هذا لهو التكلف ، فما عليك ألا تدريه(١٢٤) .

= قال : الفاكهة التي تشتريها هذه ، وأبًا يعني أب : الوالد . هذا فسر القرآن بماذا ؟ برأيه وجهله وكذلك من ينزل القرآن على غير ما أراد اللّٰه مثل قول بعضهم إذا سئل عن شيء قال : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ ، هذا أيضًا من تنزيل القرآن على غير ما أراد الله . ومنه نعرف خطأ ما نُقل مدحًا لامرأة يسمونها المتكلمة بالقرآن ذكرها في « جواهر الأدب » امرأة ما تكلم إلا بالقرآن . يقول : لماذا ؟ يقول : إنها منذ أربعين عام تتكلم بالقرآن مخافة أن تزل فيغضب عليها الرحمن ، وأظنها في فعلها هذا زالة هذا الزلل ، تنزل القرآن على غير ما أراد الله .

(١٢٤) قوله : وفي قميصه أربع رقاع . الفائدة فيه من حيث مصطلح الحديث أنه أدل على ضبط الراوي ، يعني أن الراوي قد ضبط هذه القصة أو هذه القضية بحيث إنه لم يخفى عليه ما في ثوبه من الرقاع . أما الفائدة فيه من حيث السلوك فهو أن نعرف ما كان عليه الخلفاء الراشدون رضي اللّٰه عنهم من عدم الأَثَرة وأنهم يعدون أنفسهم كغيرهم من الناس لا يمتازون على أحد ، وأن حالهم كحال غيرهم ، حتى أن عمر رضي اللّٰه في عام الرَّمادة حرم على نفسه أن يأكل من الطعام الطيب واقتصر على أقل ما يقع . كل هذا من أجل ألا يستأثر بشيء على رعيته رضي اللّٰه عنه ، ولكن كان ذلك حين كانت الرعية مستقيمة على أمر الله ، وَرِعَة عما لا يحل لها ، ولهذا قال رجل لعلي بن أبي طالب : ما بال الناس قد خرجوا عليك ولم يخرجوا على أبي بكر وعمر ؟ فقال : كانت الرعية من أبي بكر وعمر مثل علي بن أبي طالب وكانت الرعية في وقتي مثلك . وكذلك هشام بن عبد الملك أو عبد الملك - نسيت - لما رأى من الناس تذمّرًا جمع =

(*) أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٣٥٢) ، وابن أبي شيبة (١٠/٥١٢) ، وسعيد بن منصور (٤٣) . قال ابن كثير في التفسير (٤/٤٧٣) : إسناده صحيح .

وهذا كله محمول على أنهما رضي الله عنهما إنما أرادا استكشاف ماهية الأَبّ ، وإلا فكونه نبتًا من الأرض ظاهر لا يُجهل ، لقوله تعالى : ﴿ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَبًا وَقَضْبًا * وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا * وَحَدَائِقَ غُلْبًا * وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس : ٢٧- ٣١] (١٢٥) .

وقال ابن جرير : « حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن عُلية ، عن أيوب عن ابن أبي مُليكة أن ابن عباس سُئل عن آية لو سُئل عنها بعضكم لقال فيها ، فأبى أن يقول فيها » . إسناده صحيح (١٢٦) .

وقال أبو عبيد : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن ابن أبي مليكة ، قال : سأل رجل ابن عباس عن يوم كان مقداره ألف سنة ، فقال ابن عباس : فما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ؟ فقال الرجل : إنما سألتك لتحدثني ، فقال ابن عباس : هما يومان ذكرهما الله في كتابه . والله أعلم بهما . فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم (١٢٧) .

= أعيانهم وشرفاءهم وخطب فيهم وقال لهم : أما بعد فإنكم تريدون أن نكون لكم كأبي بكر وعمر ، فكونوا لنا كالرجال في عهد عمر نكن لكم كأبي بكر وعمر . وجاء في الأثر : « كما تكونون يُولّى عليكم » ، فالمهم أن حال الصحابة رضي الله عنهم : رعاتهم ورعيتهم على ما تشاهدون من أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه .

(١٢٥) فعلم من قوله : ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ أنها مما تنبت الأرض وهذا لا يخفى على أبي بكر وعمر أن الأب نبات من نبات الأرض ، لكنهما أرادا رضي الله عنهما تعيين هذا الأب ما هو ؟ أي شجر هو ، فأشكل عليهم ، وقد قيل في تفسيره إن الأب هو نبت يشبه القت عندنا ، والظاهر - والله أعلم - أنه نبت صالح بمعنى أنه شامل عام ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ عام لكل ما يكون نبتًا ، وهذه تراجع في تفسير ابن كثير .

(١٢٦) ابن عباس الذي دعا له الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يعلمه الله التأويل يقول [الراوي] : يُسئل عن الآية لو سُئِل عنها بعضكم الآن لأجاب ، وهذا يدل على أنه يجب التحري في تفسير كلام الله سبحانه وتعالى .

(١٢٧) وقد سبق لنا أن يوم القيامة كان مقداره خمسين ألف سنة كما في المعارج في قوله تعالى : =

وقال ابن جرير[*] : حدثني يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا ابن عُلية ، عن مهدي بن ميمون ، عن الوليد بن مسلم ، قال : جاء طَلْق بن حَبيب إلى جُندب بن عبد الله فسأله عن آية من القرآن ، فقال : أُحَرِّجُ عليك إن كنتَ مسلمًا لما قمتَ عني . أو قال : أن تجالسني[١٢٨] .

وقال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب ، أنه كان إذا سُئل عن تفسير آية من القرآن قال : إنا لا نقول في القرآن شيئًا .

وقال الليث عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيّب : أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن .

وقال شعبة عن عمرو بن مُرة ، قال : سأل رجلٌ سعيد بن المسيب عن آية من القرآن ، فقال : لا تسألني عن القرآن ، وسَلْ مَنْ يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء . يعني عكرمة .

= ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ وليست مُتعلِّقة ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ ، ولهذا حذفتها : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴾ ، وبينه الرسول عليه الصلاة والسلام في حديث أبي هريرة في مسلم[1] في مانع الزكاة أنه يعذب بها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة . وأما التي في « الم تنزيل السجدة » : ﴿ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ ، فهذا – والله أعلم – في الدنيا ؛ لأنه قال : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج : ٤٧] ، فما دام عند الله فنحن لا نعلمه ، وهذا اليوم الله أعلم به .

(١٢٨) وهذا محمول على الورع وعدم المضيّ في التكلم في معنى كلام الله عز وجل ، وإلا فإن رجلًا سأل عن معنى آية ليس معناه أن نقول : لا تجلس عندنا ، أو ما أشبه ذلك لكن بناء على شدة تحريهم وتحرجهم كانوا يقولون ذلك .

(*) هذه الآثار أوردها الطبري في تفسيره (٨٥/١) ، وانظر ابن كثير في المقدمة (٧/١) .

(١) مسلم (٩٨٧) .

وقال ابن شَوْذَب : حدثني يزيد بن أبي يزيد ، قال : كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام ، وكان أعلم الناس ، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سَكَت ، كأن لم يسمع .

وقال ابن جرير : حدثني أحمد بن عَبْدة الضَّبِّي ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، قال : حدثنا عُبيد الله بن عمر ، قال : لقد أدركتُ فقهاءَ المدينة وإنهم ليُعظمون القول في التفسير ، منهم سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع .

وقال أبو عبيد : حدثنا عبد اللَّه بن صالح ، عن الليث ، عن هشام بن عروة ، قال : ما سمعت أبي تأول آية من كتاب اللَّه قط .

وقال أيوب وابن عون وهشام الدستوائي ، عن محمد بن سيرين : قال : سألت عَبيدة السلماني عن آية من القرآن ، فقال : ذهب الذين كانوا يعلمون فِيمَ أُنزل من القرآن ، فاتق الله وعليك بالسّداد .

وقال أبو عبيد : حدثنا معاذ ، عن ابن عون ، عن عبيد الله بن مسلم بن يسار ، عن أبيه ، قال : إذا حَدثتَ عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده .

حدثنا هُشيم عن مغيرة ، عن إبراهيم ، قال : كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه .

وقال شعبة عن عبد الله بن أبي السَّفَر قال : قال الشعبي : واللَّه ما مِن آيةٍ إلا وقد سألتُ عنها ، ولكنها الروايةُ عن اللَّه .

وقال أبو عبيد : حدثنا هُشيم ، قال : أنبأنا عمر بن أبي زائدة ، عَن الشَّعْبي عن مسروق ، قال : اتقوا التفسير ، فإنما هو الرواية عن اللَّه .

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف ، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعًا فلا حرج عليه .

ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوالٌ في التفسير ، ولا منافاة ؛ لأنهم تكلموا فيما

علموه، وسكتوا عما جهلوه. وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ولما جاءَ في الحديث المروي من طُرُق: «مَن سُئل عن عِلم فكتَمه أُلجم يومَ القيامة بِلجام مِن نَار»(*).

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشّار، قال: حدثنا مؤمَّل، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذِكْرُه(١٢٩). والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

---

(١٢٩) هذه أربعة أقسام: تفسير تعرفه العرب من كلامها وهو ما يعرف في اللغة العربية مثل: الكهف والعرش والسُّرر والمنضود والطَّلْح وما أشبه ذلك.

والثاني: تفسير لا يعذر أحد بجهالته، وهو تفسير ما يجب اعتقاده أو العمل به، كتفسير قوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ يجب علينا أن نعرف ما معنى إقامة الصلاة التي أمرنا بها، وكذلك ما يجب علينا اعتقاده كالإيمان بالرسل ونحوهم، فإنه لا يُعذر أحد بجهالته.

والثالث: تفسير يعلمه العلماء: مثل العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، وما يتعلق بذلك من الأحكام، فإن هذا ليس كل أحد يعرفه، وليس واجبًا على كل أحد، بل هو فرض كفاية.

وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب، كما جاء في بعض ألفاظ الأثر، مثل العلم بحقائق صفات الله عز وجل وكيفيتها، وكذلك العلم بحقائق ما أخبر الله به عن اليوم الآخر وعن الجنة والنار وما أشبه ذلك مما لا يمكننا إدراكه. فهذا من ادعى علمه فإنه كاذب؛ لأنه لا يعلمه إلا الله.

(*) ورد عن عدة من الصحابة - أبي هريرة، وأنس، وأبي سعيد - حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/٢٦٣)، وأبي داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩) وحسنه، وابن ماجه (٢٦١)، وحديث أنس عند ابن ماجه (٢٦٤). قال البوصيري في الزوائد (١١٧/٨): إسناده ضعيف، وحديث أبي سعيد عند ابن ماجه (٢٦٥)، وضعفه البوصيري أيضًا في الزوائد (١١٨/١).

«قواعد ومهمات وردت في الرسالة»[1]

قاعدة : والعلم إما نقل مُصَدَّق عن معصوم ، وإما قول عليه دليل معلوم ، وما سوى ذلك فإما مزيف مردود ، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود . (ص ٩) .

قاعدة : يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن ، كما بيّن لهم ألفاظه ، فقوله تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ يتناول هذا وهذا . (ص ١٦) .

مهمة وليست قاعدة : ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًا ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم . [وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر][2] . (ص ١٨) .

مهمة : الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير . وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ؛ وذلك صنفان :

أحدهما : أن يعبر كل واحد منهما عن المراد بعبارة واضحة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر ، مع اتحاد المسمى بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة . (ص ٢٠، ٢١) .

قاعدة في الأسماء والصفات وليست في التفسير : وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة وعلى الصفة التي تضمنها الاسم كالعليم يدل على الذات والعلم ، والقدير يدل على الذات والقدرة ، والرحيم يدل على الذات والرحمة .

ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر فقوله من جنس قوله غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون : لا يقال هو حي ولا ليس بحي ، بل ينفون عنه

---

(١) نبه عليها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ليعتني بها الطالب ، وقد ذكرنا آخرها أرقام صفحات هذه الطبعة .

(٢) نبه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على أن هذا الجزء فقط قاعدة .

النقيضين ، فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسمًا هو علم محض كالمضمرات وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات ، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلو في الظاهر موافقًا لغلاة الباطنية في ذلك .

وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته ويدل أيضًا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم . (ص ٢٢، ٢٣) .

قاعدة في الأسماء الحسنى : إذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عَرَف مسمى هذا الاسم . (ص ٢٤) .

قاعدة في الجواب في التفسير وغيره : إن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به ، فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى ، مثل أن يسأل عن (الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ) ، وقد علم أنه الله ، لكن مراده : ما معنى كونه قدوسًا سلامًا مؤمنًا ؟ ونحو ذلك . (ص ٢٥) .

قاعدة : إذا عُرف هذا فالسلف كثيرًا ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه ، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر ، كمن يقول : أحمد هو الحاشر والماحي والعاقب . والقدوس : هو الغفور الرحيم ، أي أن المسمى واحد لا أن هذه الصفة هي هذه ، ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس . (ص ٢٥، ٢٦) .

مهمة : والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب ، هل يختص بسببه أم لا ؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال : إنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ والآية التي لها سبب معين إن كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته ، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته . (ص ٣٠) .

قاعدة : وقولهم : نزلت هذه الآية في كذا ، يُراد به تارة أنه سبب النزول ، ويراد

به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب ، كما تقول عَنَى بهذه الآية كذا . (ص ٣١) .

ذكر تعدد أسباب النزول : وإذا ذكر أحدهم لها سببًا نزلت لأجله وذكر الآخر سببًا فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب ، أو تكون نزلت مرتين : مرة لهذا السبب ، ومرة لهذا السبب .

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير : تارة لتنوع الأسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه ، كالتمثيلات هما الغالب في تفسير سلف الأمة ، الذي يظن أنه مختلف .

ومن التنازع الموجود عنهم : ما يكون اللفظ فيه محتملًا للأمرين ؛ إما لكونه مشتركًا في اللغة كلفظ « قسورة » الذي يراد به الرامي ، ويراد به الأسد . ولفظ « عسعس » الذي يراد به إقبال الليل وإدباره .

وإما لكونه متواطئًا في الأصل ، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشيئين كالضمائر في قوله : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ . (ص ٣٢، ٣٣، ٣٤) .

قاعدة : فإن الترادف في اللغة قليل وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم . (ص٣٦) .

قاعدة : والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته ، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض . (ص ٣٧) .

قاعدة : والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل والذهول عنه ، وقد يكون لعدم سماعه ، وقد يكون للغلط في فهم النص ، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح . (ص ٤٠) .

مهمة : الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلم بغير ذلك ، إذ العلم إما نقل مصدق ، وإما استدلال محقق ، والمنقول إما عن المعصوم وإما عن غير المعصوم ، والمقصود بيان جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم ، وهذا هو النوع الأول ، فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف ،

ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه . وهذا القسم الثاني من المنقول - وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق فيه . (ص ٤١) .

قاعدة : فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض ، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلًا صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين . (ص ٤٢) .

مهمة : وأما القسم الأول الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما يحتاج إليه . ولله الحمد . (ص ٤٣) .

مهمة : فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب اللَّه الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره . (ص ٤٣) .

قاعدة : والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعًا . (ص٤٧) .

مهمة : وبهذا الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات ، وإن لم يكن أحدها كافيًا ، إما لإرساله وإما لضعف ناقله . (ص ٤٨) .

مهمة : وهذا الأصل ينبغي أن يعرف ، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي ، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك . (ص٤٩) .

مهمة : والمقصود أن الحديث الطويل إذا روي مثلًا من وجهين مختلفين من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطًا كما امتنع أن يكون كذبًا . (ص ٥١) .

مهمة : فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله . (ص ٥٢) .

مهمة : ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له أو عملًا به أنه يوجب العلم . (ص ٥٢) .

مهمة : وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ فإنهم أيضًا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم غلطه فيها بأمور يستدلون

بها ، ويسمون هذا علم علل الحديث ، وهو من أشرف علومهم . (ص ٥٥) .

مهمة : والناس في هذا الباب طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله ، لا يميز بين الصحيح والضعيف فيشك في صحة الحديث أو في القطع بها ، مع كونها معلومة ، مقطوعة بها عند أهل العلم .

وطرف مما يدعي اتباع الحديث والعمل به ، كلما وجد لفظًا في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثًا بإسناد ظاهره الصحة ، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة ، أو يجعله دليلًا له في مسائل العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط . (ص ٥٦) .

مهمة : وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك ، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك . (ص ٥٧) .

مهمة : وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ؛ مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم (ص ٥٧) .

قاعدة : وأما النوع الثاني من سببي الاختلاف وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان . (ص ٥٩) .

مهمة : أحدهما : قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها . والثاني : قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به . (ص ٥٩) .

والأولون صنفان : تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به ، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به . وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول ، وقد يكون حقًّا فيكون خطؤهم في

الدليل لا في المدلول . (ص٦١) .

مهمة : والمقصود : أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم ، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة وذلك من جهتين : تارة من العلم بفساد قولهم ، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن ؛ إما دليلًا على قولهم ، أو جوابًا عن المعارض لهم . ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحًا ويدس البدع في كلامه - وأكثر الناس لا يعلمون - كصاحب الكشاف ونحوه ، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله . (ص ٦٨) .

قاعدة : وفي الجملة : مَنْ عَدَل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك ، بل مبتدعًا ، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه . (ص ٧٥) .

ومعلوم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية كما هو مبسوط في موضعه . والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير وأن من أعظم أسبابه : البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه وفسروا كلام اللَّه ورسوله بغير ما أُريد به وتأولوه على غير تأويله . (ص٧٦) .

مهمة : وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحة لكن القرآن لا يدل عليها . (ص ٧٧) .

قاعدة : فالجواب : إن أصح الطرق في ذلك : أن يفسر القرآن بالقرآن فما أُجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر ، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة . (ص ٧٨) .

قاعدة : وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى

أقوال الصحابة . (ص ٧٩) .

مهمة : فإنها على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح . والثاني : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه . والثالث : ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ولا نكذبه ، وتجوز حكايته لما تقدم . وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني . (ص ٨١) .

مهمة : فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام ، وأن ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل ، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشتغل به عن الأهم ، فأما مَنْ حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص ؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه ، أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا ، فإن صحح غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب ، أو جاهلًا فقد أخطأ . كذلك مَنْ نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالًا متعددة لفظًا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور . (ص ٨٢، ٨٣) .

قاعدة : إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين . (ص ٨٤) .

وقال شعبة بن الحجاج وغيره : أقوال التابعين في الفروع ليست حجة ، فكيف تكون حجة في التفسير . يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم . وهذا صحيح ، أما إذا اجتمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة . (ص ٨٥) .

قاعدة : فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام . (ص٨٦) .

قاعدة : فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أُمر به ، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار ، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر ،

لكن يكون أخف جرمًا ممن أخطأ . (ص ٨٦) .

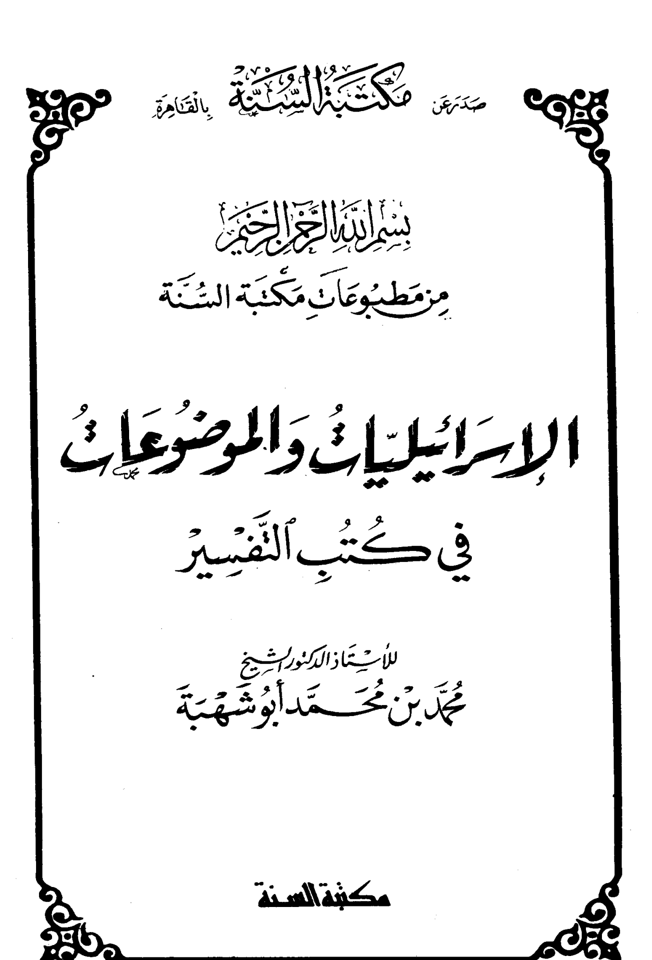
مهمة : فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعًا فلا حرج عليه . ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ولا ومنافاة ؛ لأنهم تكلموا فيما علموه ، وسكتوا عما جهلوه . (ص٩١، ٩٢) .

* * *

فهرست الموضوعات

الموضــــــوع	الصفحة

* * *



صدر عن مكتبة السنة بالقاهرة

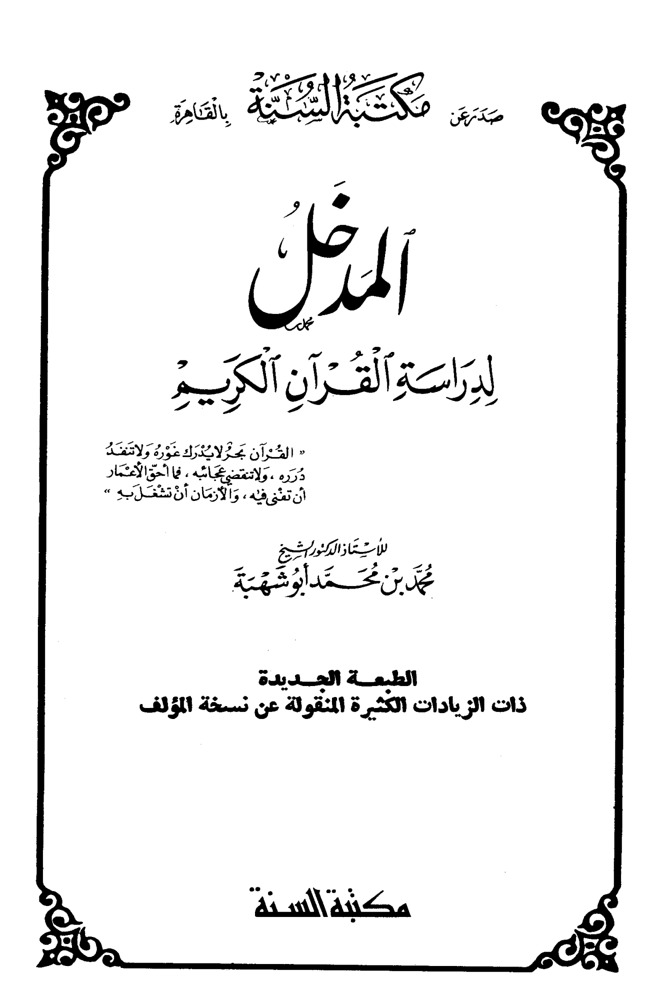
بسم الله الرحمن الرحيم

من مطبوعات مكتبة السنة

الإسرائيليات والموضوعات
في كتب التفسير

للأستاذ الدكتور الشيخ
محمد بن محمد أبو شهبة

مكتبة السنة



صدر عن مكتبة السنة بالقاهرة

المدخل

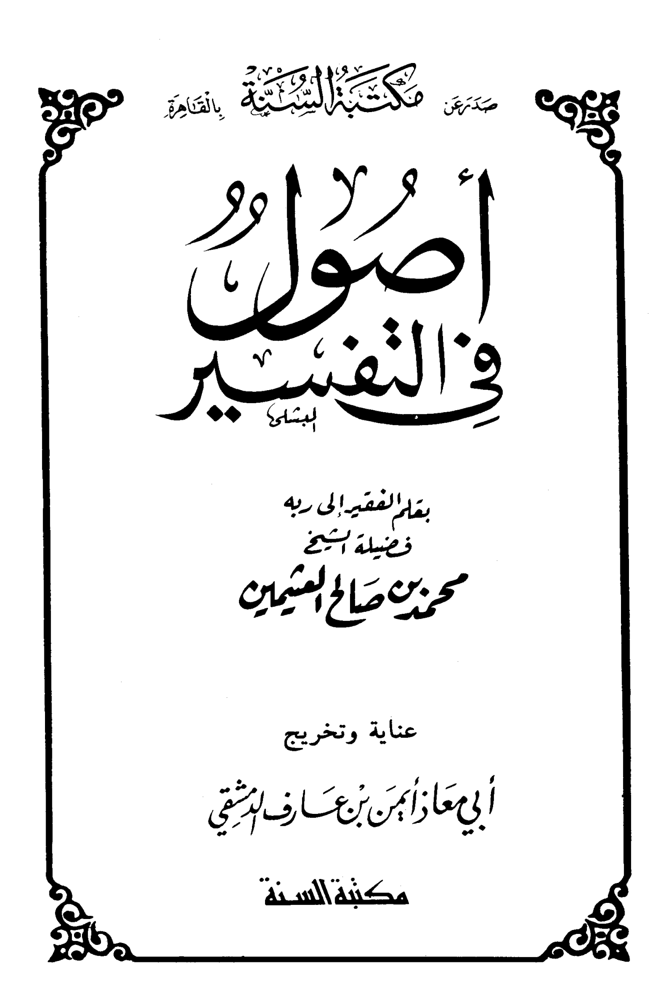
لدراسة القرآن الكريم

" القرآن بحر لا يدرك غوره ولا تنفد درره، ولا تنقضي عجائبه، فما أحق الأعمار أن تفنى فيه، والأزمان أن تشغل به "

للأستاذ الدكتور الشيخ
محمد بن محمد أبو شهبة

الطبعة الجديدة
ذات الزيادات الكثيرة المنقولة عن نسخة المؤلف

مكتبة السنة



صدر عن مكتبة السنة بالقاهرة

أصول في التفسير

بقلم الفقير إلى ربه
فضيلة الشيخ
محمد بن صالح العثيمين

عناية وتخريج

أبي معاذ أيمن بن عارف الدمشقي

مكتبة السنة